مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الهند

عوامل النهوض وتحديات الصعود

المشاركون:

محمد ضياء الحق
بيتراس أوستريفيشيوس
براهما تشيللاني
محمد فايز فرحات
عاطف معتمد عبد الحميد
جون بوزمان
خالد الهباس
زوشما راماتشاندران

إشراف:

مركز الجزيرة للدراسات

الهند

عوامل النهوض وتحديات الصعود

المشاركون:

محمد ضياء الحق	عاطف معتمد عبد الحميد
بيتراس أوستريفيشيوس	جون بورتمان
براهما تشيلاني	خالد الهباس
محمد فايز فرحات	زوشما راماتشاندران

إشراف مركز الجزيرة للدراسات
قسم البحوث والدراسات

تحرير محمد عبد العاطي

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

ISBN: 978-614-421-804-4

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
AL JAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail:
jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني:
asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت – هاتف (9611+) 785107
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف (9611+) 786233

مقدمة المحرر

تعد الهند حاليا واحدة من أهم القوى الإقليمية الصاعدة في قارة آسيا ومن المتوقع في العقدين القادمين أن تكون إحدى أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. كيف حققت الهند هذه الطفرة في أقل من خمسة عشر عاما؟ وما طبيعة التحديات التي تواجهها حاليا وتلك التي ستبرز أمامها مستقبلا؟ وما تأثير تنامي قوة الهند في المحيط الإقليمي والفضاء الدولي؟

هذا الملف محاولة للإجابة على هذه الأسئلة من خلال مجموعة من الدراسات المحكمة التي أعدها نخبة من الكتاب والباحثين من الهند ومن العرب ومن الغربيين. وهو ملف يأتي ضمن سلسلة "القوى الصاعدة" التي بدأها مركز الجزيرة للدراسات مطلع العام 2009 ويتناول عوامل نهوض الهند وتحديات الصعود إلى مصاف القوى الكبرى وذلك من خلال ثلاثة محاور:

يقدم المحور الأول إطلالة على الهند من منظور جيو-سياسي وجيو-إستراتيجي، ويبين مقومات القوى الصلبة والناعمة، ويستعرض المؤهلات التي تمتلكها وتستند إليها في رحلتها للصعود إلى مصاف الدول الكبرى. وينقسم هذا المحور إلى مبحثين: في المبحث الأول يستعرض الباحث الهندي أحمد سرور إمكانات الهند من موقع جغرافي إستراتيجي، وموارد طبيعية وبشرية، وقدرات عسكرية تقليدية ونووية، كما يتحدث عن طبيعة النظام السياسي وآليات صنع القرار، ودور الأحزاب والقوى السياسية والتيارات الفكرية، ويلقي الضوء على الحضارة الهندية وإسهاماتها في مسيرة الحضارة الإنسانية، ويعرج على ما لحق بالهند جراء الاستعمار البريطاني وتأثير ذلك في مسيرتها التنموية.

أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للحديث عن الأقلية المسلمة في الهند. والهدف من إفراد هذه الأقلية بالذات بمبحث مستقل، رغم أنه قد تم المرور على ذكرها سريعا ضمن المكونات الدينية والعرقية واللغوية في المبحث السابق، هو الرغبة في منح هذه الأقلية ما تستحقه من

حيز معرفي في وعي وإدراك القارئ العربي لما تمثله من أهمية على مستوى العالم الإسلامي، فالمسلمون في الهند، كما ذكر معد هذا المبحث أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة الدكتور عاطف معتمد، هم ثالث أكبر وزن ديموغرافي إسلامي في العالم بعد إندونيسيا وباكستان، ومن هنا كان من المفيد معرفة ما إذا كان هؤلاء يمثلون بالنسبة للدولة الهندية قوة مضافة تعزز مسيرتها في رحلة الصعود إلى مصاف القوى العظمى أم عقبة تقف في الطريق وثقلا يؤخر النهوض.

يركز المحور الثاني على مسيرة التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى عوامل النهوض التي رشحت الهند لتكون ضمن القوى الصاعدة سواء على الصعيد الإقليمي أو بالمقاييس العالمية. فالاقتصاد الهندي هو بالفعل من أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي إذ يأتي في الترتيب الخامس بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان. وهو كذلك من حيث معدل النمو السنوي إذ يحتل المركز الثاني بعد الصين. فكيف تحقق ذلك؟ وما دلالاته وتأثيراته إقليميا ودوليا؟ ذلك هو التساؤل الجوهري الذي حاول هذا المحور الإجابة عنه من خلال مبحثين: يحاول هذا المبحث الذي جاء تحت عنوان: "اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد" تحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الهندي في عالم جديد يتجه نحو التعددية القطبية، وكيف يمكن لبقية القوى الكبرى في العالم وبخاصة أميركا وأوروبا أن تعيد بناء تحالفاتها الإستراتيجية وفقا لهذا الدور. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استعرضت الدراسة مكامن القوة وعوامل الضعف في بنية الاقتصاد الهندي، وأشارت فيما أشارت إليه إلى العقبات الداخلية والتحديات الخارجية التي تعترض المسيرة التنموية في الهند، وما إذا كان بالإمكان التغلب عليها. كما قدمت مقارنة بين نموذجين أسيويين في التنمية هما النموذج الهندي والنموذج الصيني. الدراسة أعدها باحثان جمعا بين خبرة العمل السياسي في بلديهما ولدى عدة منظمات إقليمية ودولية، كما أنهما ينتميان إلى الوسط الأكاديمي فضلا عن تخصصهما الدقيق في دراسات القوى الصاعدة، الباحثان هما الليتواني بيتراس أوستريفيشيوس والأميركي جون بوزمان، وتجدر

الإشارة إلى أن نشر هذه الدراسة تحديدا يتم بترتيب خاص بين مركز الجزيرة للدراسات وحلف الناتو.

أما المبحث الثاني فيركز على الهنود العاملين في الخارج وكيف تحولوا إلى ذراع جديدة للنمو الاقتصادي. ولأن الهنود العاملين في الخارج، والذين بلغ عددهم أكثر من 25 مليونا، لم يعودوا رقما اقتصاديا فحسب، وإنما أصبح لأغلبهم كذلك تأثير سياسي ملموس في البلدان التي يقيمون فيها، فقد كان مهما إلقاء الضوء على هذه الزاوية ومعرفة مساراتها المستقبلية، وقد اجتهدت في إيضاح ذلك الباحثة الهندية زوشما راماتشاندران في ورقتها "الهنود العاملون في الخارج.. ذراع جديدة للنمو الاقتصادي".

في المبحث الثالث، ومن منظور نقدي، يستعرض الكاتب والباحث الهندي محمد ضياء الحق ما يعتبره ثغرات في قصة التنمية الهندية. فرغم أن الحكومات الهندية المتعاقبة خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة لم تستجب "بلا تحفظات" لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، واختطت عوضا عن ذلك لنفسها سياسة اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار الشرائح الفقيرة في المجتمع، وتحركت بخطوات "محسوبة ومنضبطة" وهي تسير في طريق التحول من اقتصاد اشتراكي إلى رأسمالي، رغم ذلك، لم تسلم المسيرة التنموية من ثغرات، ولم يسلم فقراء الهند مما لحق بهم من تبعات.

يهدف المحور الثالث الذي ينظر في سياسة الهند الخارجية إلى التعرف على القضايا الإستراتيجية التي وضعتها الدولة نصب عينيها وهي تخطط وترسم معالم علاقاتها الدولية. كما يهدف إلى معرفة الكيفية التي تنظر بها النخبة الحاكمة في الهند إلى مصالح الوطن العليا التي تود تحقيقها أو تلك التي تجتهد المحافظة عليها عبر آليات العمل الدبلوماسي. ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم المحور إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناول فيه أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمعهد البحوث السياسية في نيودلهي، البروفيسور براهما تشيللاني الأسس والمرتكزات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الهندية، وأوضح كيف ترسم

الهند معالم هذه السياسة آخذة بعين الاعتبار العالم الذي تعيشه وما فيه من تغير في مراكز القوى، ووفق رؤية خاصة بالهند تقيم من خلالها طبيعة التهديدات وخطورة التحديات التي تواجهها سواء من دول الجوار الملاصقين لحدودها أو من القوى الأخرى في محيطها الإقليمي المباشر أو في الفضاء الدولي غير المباشر. كما ألقى هذا المبحث كذلك الضوء على المصالح المتبادلة والقضايا المشتركة والملفات الشائكة بين الهند وبعض الدول المهمة بالنسبة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين واليابان وكيف ستتطور العلاقة مع هذه الدول مستقبلا.

وفي المبحث الثاني، استعرض أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة الدكتور خالد نايف الهباس علاقة الهند بالعالم العربي عموما ودول الخليج على وجه الخصوص، وسلط الضوء على القضايا الإستراتيجية التي تهم الطرفين وعلى رأسها أمن الممرات البحرية وتأمين مصادر الطاقة، كما تناول هذا المبحث إمكانية مشاركة القوات المسلحة الهندية في أمن منطقة الخليج جنبا إلى جنب مع القوى الكبرى في العالم التي لها مصالح في هذه المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية.

أما المبحث الثالث والأخير فيحلل العلاقات الهندية–الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط. وقد عمد هذا المبحث إلى تتبع العلاقات الهندية–الإسرائيلية وحاول معرفة كيف تحولت إسرائيل في عين الهند من "قاعدة للغرب الإمبريالي الاستعماري"، كما كانت تنظر إليها إبان عهد "ناصر–نهرو" في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلى "حليف إستراتيجي"، وحاول الباحث رصد نتائج الجهود المتواصلة التي بذلت على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية لتمتين العلاقة بين البلدين، كما حاول معرفة دلالات وتداعيات أن تصبح الهند أكبر سوق لصادرات السلاح الإسرائيلية، وأن تصبح إسرائيل ثاني أكبر مورد للسلاح إلى الهند، وسلط الباحث المتخصص في الشؤون الأسيوية محمد فايز فرحات الضوء على المحتوى الأمني–الدفاعي لهذه العلاقة

لما يمثله من أهمية، كما اجتهد في تقديم قراءة للتداعيات الإستراتيجية لهذه العلاقة على منطقة الشرق الأوسط.

المحور الأول الدولة والمجتمع

المبحث الأول

الهند.. المارد النائم قراءة في المقومات الجيو-سياسية والجيو-إستراتيجية

أحمد سرور*

تدخل الهند القرن الحادي والعشرين ممسكة بكافة المعطيات التي حددها علماء الجغرافيا السياسية لتعريف الدول القوية. فهي دولة مستقلة، وذات حكومة متميزة، وذات رقعة واسعة من الأرض، وذات حجم سكاني ضخم، فضلا عن أنها قوة نووية إقليمية تطمح في المستقبل المنظور للعب دور عالمي أكبر.

ملامح البيئة الطبيعية

تتسم الهند بثراء طبوغرافي وموارد بشرية معتبرة، وموقع جيواستراتيجي مثالي، كما تطل الهند على طرق بحرية تربط أوربا والشرق الأوسط الغني بالنفط، من ناحية بدول الازدهار الاقتصادي كالصين واليابان وبقية دول آسيا الشرقية من ناحية أخرى. ومن ثم تقع الهند في منتصف ذلك القوس الواسع الممتد بين مدينة فلاديفوستوك في شرق روسيا ولندن في المملكة المتحدة، مرورا برأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا.

وإلى جانب تنوعها اللغوي والديني والثقافي، تتسم الهند بتنوع كبير في مظاهر سطح الأرض. فجبال الهيمالايا المغطاة قممها بالثلوج تمتد لمسافة 2400 كم من الغرب للشرق. وتضم هذه الجبال بعض أعلى القمم الجبلية في العالم، والتي تمثل حاجزا طبيعيا ضخما كأنه حائط دفاعي يحمي الهند من جهة الشمال. ورغم أن هذا الحائط قد اخترقه الجيش الصيني في أكتوبر- نوفمبر 1962، فانه يظل في مجمله حصنا منيعا للهند أمام الصين، ثاني أكبر قوة في العالم المعاصر.

ومن أعلى قمم هذه الجبال، يمتلك الجيش الهندي القدرة على مراقبة الأوضاع العسكرية في العمق الصيني شمالا، وباكستان وآسيا الوسطى غربا، وميانمار شرقا. وقد تمكنت الهند في عام 1984 من السيطرة العسكرية على نهر سياتشن الجليدي في سلسلة جبال الهيمالايا، وذلك على الحدود مع باكستان، حيث دارت معارك لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

والى الجنوب من الهيمالايا تترامى السهول الشمالية التي تعد موطناً لثلاثة أنظمة نهرية كبرى هي السند، والجانج، وبراهمابوترا. وقد حملت ثلاث حضارات كبرى أسماء هذه الأنهار وازدهرت عبر التاريخ القديم. ومن القمم الجليدية للهيمالايا تتبع آلاف الروافد النهرية المتفاوتة في الحجم، والتي تقدم للإقليم رواسب تجعله واحدا من أكثر الأقاليم خصوبة. وتبلغ مساحة هذا الإقليم 700.000 كم^2 ممتدا على مسافة تزيد عن 2400 كم طولا، بينما يتراوح الاتساع ما بين 240 و320 كم. وعلى مدى آلاف السنين، كانت خصوبة هذه الأرض وظروفها المناخية المواتية سببا في جذب الغزاة والتجار من كافة أرجاء العالم.

وإذا توغلنا أكثر نحو جنوب هذا السهل الخصيب، تمتد هضبة عظمى تتميز بثراء كبير في مواردها المعدنية ومحاصيلها الزراعية، وفي مقدمتها القطن. كما تتميز بظروف مناخية مثالية كانت وراء ظهور مدن كبيرة، مثل حيدر أباد وبانجالور، كما لعبت دورا كبيرا في جذب المستثمرين الأجانب نحو هذه المدن. والسواحل الغربية والشرقية للهند مثالية لإقامة الموانئ والمرافئ، ويبلغ طولها نحو 7517كم. وقد شهدت تلك السواحل صولات وجولات الأساطيل البحرية خلال عصر التوسع التجاري.

وفي الهند منطقتان صحراويتان، واحدة في ولاية راجستان غرب الهند، على الحدود مع باكستان، والثانية صحراء باردة في منطقة لاداخ على مقربة من الحدود مع الصين، ولهاتين المنطقتين أهمية إستراتيجية كبرى.

كما تضم الهند مجموعتين من الجزر تمثلان مخافر أمامية للبلاد. ففي الغرب تمتد جزر لاكشدويب بينما تمتد جزر آندمان ونيكابور في الشرق. وتوفر هذه الجزر للهند فرصة مثالية لمراقبة ما يحدث في أعالي البحار.

مشاهد من التاريخ

على الدوام مثلت الهند الموحدة، والتي كانت تضم ضمن حدودها ما يعرف اليوم بباكستان وبنجلاديش، مصدر جذب للغزاة من جهة الغرب، والذين جاءوا في أغلب الحالات عبر ممر خيبر على الحدود الأفغانية. كما تمكن القائد العربي محمد بن قاسم من جلب خيول المسلمين لأول مرة إلى الهند عام 712م، واصلاً في البداية إلى السند (في باكستان اليوم) ثم إلى إقليم البنجاب عبر الطريق الجانبي المخترق لمنطقة بالوشستان الإيرانية. وقبل وصول المسلمين، تعرضت الهند لهجمات متوالية من جهة الغرب. إذ كان الإسكندر المقدوني أبرز الملوك الذين هاجموا الهند في التاريخ القديم.

لم يكن محمد بن قاسم في حقيقة الأمر أول من جاء بالإسلام إلى الهند، فقد سبقه البحارة والتجار والدعاة العرب الذين كانوا قد توافدوا على الهند عبر ساحل كيرلا في جنوب غرب البلاد. وقد حدث هذا بعد عقود قليلة من وفاة الرسول (صلوات الله عليه) ابتداء من سنة92هجرية. ولقد استفادت السيطرة العربية على طرق الملاحة البحرية من الهند كثيرا، خاصة أن الهندوس كانوا آنذاك يعتبرون الملاحة في البحر من الخطايا.

وبعد ثمانية قرون، تبع الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما الطريق الملاحي العربي، وتمكن من الوصول إلى قاليقوط في كيرلا عام 1498. لقد قام الملاح أحمد بن ماجد بإرشاده حتى الساحل الهندي. ثم تلا ذلك وصول البريطانيين والهولنديين والفرنسيين الذين جاءوا بداية كتجار في منتصف القرن 18، ثم سرعان ما راودتهم طموحات السيطرة على الهند، قبل أن تتمكن بريطانيا من هزم كافة القوى الأوربية الأخرى الساعية لاحتلال شبه القارة الهندية.

واندفع البريطانيون نحو السيطرة على الهند لملء الفراغ الذي عاشته الهند نتيجة الضعف والتفكك الذي أصاب حكامها من المغول بعد وفاة أورانجزيب، آخر أباطرتهم العظام في 1707.

نجح البريطانيون في هزيمة حاكم البنغال الهندي في معركة بلاسي عام 1757، وذلك عبر اختراق جبهة الهند الشرقية في سابقة تاريخية، إذ كانت هذه هي المرة الأولى التي تأتي فيها القوى الغازية عبر طريق بحري شرقي. ومن المفارقات في هذا الصدد أن البريطانيين الذين هم أبعد شعوب الأرض نحو الغرب من الهند، اختاروا حين غزوها الجبهة الشرقية التي لم تجرب من قبل.

وخلال فترة حكم الإمبراطور المغولي أورانجزيب (1658م-1707م) كانت الهند إمبراطورية ضخمة تضم باكستان وبنجلاديش ضمن هوية جغرافية واحدة. وكانت الهند آنذاك رائدة الاقتصاد العالمي، إذ كانت تسهم حتى عام 1750 بنحو 25% من إجمالي الناتج القومي العالمي، بينما لم تكن بريطانيا تسهم سوى بـ 1.5% من هذا الناتج. وبعد نحو قرن من ذلك التاريخ، انقلب الوضع تماما، وأصبحت بريطانيا تسهم بنحو 25% بينما تناقصت حصة الهند إلى 1.5%، بل إلى أقل من ذلك.

وعندما وصل الإنجليز إلى شبه القارة الهندية لم تكن بريطانيا دولة قوية ولا ثرية، وإن كان المد البريطاني قد تجلى من خلال مستعمراتها الكبيرة في أمريكا. وخلال قرنين من الزمن استنزفت بريطانيا موارد الهند المعدنية والزراعية. وقامت معظم إنجازات الثورة الصناعية التي شهدها القرن 19 بفضل الاعتماد على ثروات الهند.

وقبل اختراع القطارات والسيارات وغيرها من الآلات الحديثة أسرف البريطانيون في استنزاف الزراعة الهندية وصناعتها القطنية. وقد رفعت الإنجازات العلمية خلال القرنين 18 و19 من حجم الاستغلال البريطاني في هذين المجالين. فخطوط السكك الحديدية مدت على طول المناطق الغنية بالموارد المعدنية بوسط الهند، وذلك من أجل السيطرة على كافة الموارد، وبصفة خاصة خامات الفحم والحديد. كما انخرط البريطانيون في اجتثاث محموم للغابات شمل كل إقليم الهضاب

في البلاد، تلبية لحاجة بريطانيا من الأخشاب لبناء السفن والعوارض الخشبية لخطوط السكك الحديدية.

ومن الجدير بالملاحظة أن الغزو البريطاني خاصة – والأوربي عموما – يختلف عن أي غزو خارجي آخر. فبعض من الغزاة الأوائل اتخذوا من الهند موطنا لهم، بينما قام غزاة آخرون بعمليات سلب ونهب ثم عادوا إلى أوطانهم ليعيشوا حياة الدعة والرفاه، منفقين ما سلبوا ونهبوا. أما البريطانيون فقد جاءوا إلى الهند في مرحلة تاريخية شهدت تطورا نسبيا في وسائل النقل، خاصة عبر البحار.

لم يقم البريطانيون بنهب سريع ليعودوا بعده إلى أوطانهم، كما لم يستقروا في البلاد ولم يجعلوها موطنا لهم. فعدد البريطانيين في الهند لم يتجاوز 100 ألف، ومع ذلك تمكنوا من السيطرة على بلد يزيد سكانه عن 300 مليون نسمة في عام 1947، وهو العام الذي استقلت فيه الهند.

لقد انخرط البريطانيون في عملية نهب منظم ومتواصل لموارد الهند، وذلك طوال قرنين، فألبوا الهنود على بعضهم البعض، وخلقوا تصنيفات دينية وطبقية وقبلية. ورغم أن جهودهم تلك لم تكلل بالنجاح في القرن 18، إلا أنهم اتبعوا أسلوبا أكثر نجاحا في القرن 19 مستفيدين من الإنجازات التي حققتها الثورة الصناعية والاكتشافات العلمية، الأمر الذي ساعدهم على إتمام السيطرة على إمبراطوريتهم المترامية.

ومما هو جدير بالملاحظة في حالة الاستعمار الأوربي، أن هذا الاستعمار حقق نجاحا في الهند، والشرق الأقصى والصين، بدرجة أكبر مما حققه في شمال إفريقيا وشرق أوربا وغرب آسيا. وقد كان مرد ذلك إلى أن الأتراك العثمانيين، وإن تعرضوا للضعف بمرور الزمن، كانوا لا يزالون يمتلكون من القوة ما مكنهم من الدفاع والمقاومة.

هكذا لم تتمكن القوى الأوربية من احتلال شمال إفريقيا، القريبة منها، إلا في مطلع القرن التاسع عشر، وذلك بعد قرن على الأقل من احتلال الهند وغيرها من دول شرق آسيا. وفيما بين القرنين 15 و17

فضلا عن بداية القرن 18 كان للأسطول العثماني نفوذ كبير على البحر المتوسط، وهو ما أخر سيطرة بريطانيا على شمال إفريقيا.

واليوم، ومع دلائل تراجع الغرب – أو ربما وصوله إلى سقف التطور– وظهور قوى اقتصادية مثل الصين واليابان والهند، تتجه أنظار العالم نحو الشرق. ويدعم ذلك ظهور دول أخرى في الجوار الإقليمي مثل ماليزيا وإندونيسيا وتايوان. وبفضل هذه الصحوة التي يشهدها النصف الشرقي من الكرة الأرضية، وتحول كل الطرق التجارية إليه اليوم، أصبحت الهند محطة عبور لا غنى عنها على هذه الطرق.

تتمتع الهند بميزات لا تتوفر لجارتها الصين، التي وإن كانت دولة عظمى إلا أن موقعها الجغرافي يتوغل أكثر نحو الشرق، وتحيط به السلاسل الجبلية الضخمة من ثلاث جهات، وليس له سوى واجهة بحرية واحدة على المحيط الهادئ، الأمر الذي جعل بلوغ الأراضي الصينية ليس بالأمر الهين، فالصين، بناء على ما سبق، تبدو منعزلة إذا ما قورنت بالهند.

المركب الديني والعرقي والطبقي

بناء على تعداد عام 2001 فإن عدد سكان الهند يزيد عن 1.03 بليون نسمة، وتشير تقديرات عام 2009 إلى أن هذا العدد قد بلغ 1.16 بليون نسمة. ويشكل الهندوس 82% من السكان بينما تتوزع النسب الباقية على المسلمين (13.4%) والمسيحيين (2.3%) والسيخ (1.9%) وهناك أقليات أخرى أقل عددا تعتنق الديانات الجانية، والبوذية والزرادشتية واليهودية. وإذا كانت الزرادشتية (الفارسية) قد أتت من فارس، فإن اليهودية في الهند تمد جذورها إلى ساحل الليفانت. ويعيش معتنقو هاتين الديانتين، بأعداد صغيرة للغاية لا تتجاوز عدة آلاف، في مدينة مومباي، عاصمة الهند التجارية. وبينما يضرب الإسلام واليهودية بجذورهما في المشرق العربي، تعد السيخية والجانية والبوذية ديانات متفرعة عن الهندوسية.

ومن المفارقات أن البوذية التي نشأت عن الهندوسية وانتشرت في جزء كبير من شرق وجنوب شرق آسيا، لا يعتنقها في الهند اليوم سوى عدد محدود للغاية لا يصل إلى 1% من سكان الهند. فقد طرد البوذيون من الهند قبل 1500 سنة، وذلك خلال حكم الملك بوشيميترا سونجا. وأجبر من بقي منهم في الهند على اعتناق الهندوسية.

بعد استقلال الهند قام أول وزير للعدل ورئيس لجنة صياغة الدستور، الدكتور بيم راو أمبدكار مع آلاف من مناصريه من طبقة الداليت الفقيرة بإعلان تحولهم إلى البوذية. ومن المعروف أن الداليت هم أضعف شريحة في المجتمع الهندي. لكن هذا المشهد لا يغير من الواقع في شيء، ذلك الواقع الذي تبدو فيه البوذية غائبة عن الأرض التي ولدت فيها.

ويمكن القول إنه ليست هناك توترات ساخنة بين الأديان ذات الجذور الضاربة في التربة الهندية، وإن كانت ثمانينات القرن العشرين قد شهدت حركة انفصال سيخية، كانت من الشدة بحيث أدت إلى وقوع هجمات إرهابية وعمليات عنف في معظم أرجاء شمال الهند، وخاصة في ولاية البنجاب، حيث يمثل السيخ الأغلبية، كما ينتشرون بنسب أقل في ولاية هريانا المجاورة، إضافة إلى عاصمة البلاد نيودلهي.

لقد ترتب على حركة الانفصال السيخية تلك تداعيات أدت إلى أوضاع مأساوية، حيث قام الجيش الهندي في يونيو 1984 بقصف المعبد الذهبي في مدينة أمريتسار، أكثر مدن السيخ قداسة، وذلك لإخراج مئات المسلحين السيخ المعتصمين في المعبد، بعد أن سعوا إلى الانفصال وتشكيل دولة خالستان في إقليم البنجاب الهندي. كما قتل مئات من السيخ، من بينهم عسكريون سابقون في الجيش الهندي، إضافة إلى عناصر من القوات الهندية، وذلك في معركة استمرت 48 ساعة.

ونتيجة لقصف المعبد الذهبي تمرد السيخ في الجيش الهندي، لكن سرعان ما تم قمع ذلك التمرد. صحيح أنه لم يكن كافة السيخ يسعون إلى إقامة دولة خالستان، لكن لا أحد منهم كان ليقبل بالهجوم على المعبد الذهبي. ثم تفاقمت الأوضاع حين قام بعض من الحرس

الشخصي لرئيسية الوزراء الهندي السيدة إنديرا غاندي باغتيالها (ويعتقد أنهم من السيخ). وقد أدى هذا إلى وقوع مذابح انتقامية قام بها الهندوس الغاضبون ضد السيخ في دلهي وبقية المدن الهندية. وفيما بين يومي 31 أكتوبر/تشرين الأول و2 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1984 قتل أكثر من 3000 سيخي في شوارع دلهي فقط.

لقد تطلب الأمر سنوات عدة حتى تعود الأمور، بين أبناء الطائفتين، إلى سابق عهدها السلمي. ومن علامات هذا التحسن أن منصب رئاسة وزراء الهند يشغله اليوم السيخي "مانموهان سينغ".

على الواجهة الأخرى، تتسم العلاقة بين المسلمين والهندوس بتاريخ مضطرب*. فالمشاحنات الطائفية بدأت في القرن 19، حين زرع الاحتلال البريطاني بذور الفتنة من خلال تطبيقه لسياسة "فرق تسد". فقد أدت الخطط البريطانية لتقسيم الهند، والتي ترجمت عمليًا في عام 1947، إلى صدع ديني حاد بين الهندوس والمسلمين. فمع تقسيم شبه القارة الهندية، انتقل الجزء الأعظم من مسلمي الهند إلى باكستان. ورافق ميلاد باكستان محرقة طائفية بين الهندوس والمسلمين.

وتبعا للتقديرات فقد قتل ما بين 0.7 إلى 1 مليون نسمة في حمام دماء بدأ قبيل التقسيم في أغسطس/آب 1947 واستمر لعدة أشهر بعده. وخلال الشهور التي شهدت المذابح والحرب الأهلية هاجر 8.9 مليون مسلم من الهند إلى باكستان، التي ظهرت للوجود في 14 أغسطس/آب 1947، وفي المقابل هاجر 8.2 مليون من الهندوس والسيخ من باكستان إلى الهند، التي أعلنت استقلالها بعد يوم واحد، في 15 أغسطس/آب 1947.

لقد بقيت المشاحنات الطائفية ظاهرة منتظمة في الهند، خاصة في نصفها الشمالي حيث ترك التقسيم آثارا بالغة. فجرت أعمال عنف بين الهندوس والمسلمين على فترات منتظمة التباعد منذ تاريخ التقسيم. وإن بدأت العلاقات في التحسن التدريجي في أجزاء عديدة من البلاد. غير أنه في نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن العشرين شهدت الهند

موجة جديدة من العنف بين الطرفين، وخاصة في ولايات جوجارات وأوتار براديش وبيهار، وماديا براديش، ومهراشترا.. وغيرها.

بؤرة التوتر اليوم يمثلها المسجد البابري الذي يعود بناؤه إلى القرن 16 خلال حكم الإمبراطور بابير (1526–1530) وهو أول إمبراطور مغولي للهند. وبحسب معظم المؤرخين فقد بني هذا المسجد بأمر من أحد جنرالات بابير في أيودا، وهي بلدة صغيرة تقع في منطقة فايزآباد حيث أكثر المناطق كثافة بالسكان في ولاية أوتار براديش بشمال الهند.

وقد ظهرت في العقود الأخيرة حركة هندوسية سياسية يمينية التوجه، تعرف باسم حزب الشعب الهندوسي (حزب بهاراتيا جاناتا BJB) المنبثقة عن منظمة ثقافية تعرف باسم منظمة أر. إس. إس (راشتريا سويامسيفاك سانغ Rahtriya Swamsevak Sangh، ومعناها الحرفي المنظمة القومية للمعتمدين على سواعدهم).

ويصر حزب الشعب الهندوسي على أن بابير دمر معبد الإله رام وبنى المسجد على أنقاضه. ومن المعروف أن رام إله هندوسي يزعم الهندوس إنه ولد في نفس البقعة التي أقام فيها بابير المسجد. وعلى الرغم من أن النزاع حول الحق التاريخي مطروح أمام أنظار القضاء إلا أن حزب الشعب الهندوسي، تحت زعامة لال كريشنا أدفاني، الذي صار رئيسا لوزراء الهند (1998–2004) شن حملة واسعة النطاق مطالبا بالسيطرة على المسجد لهدمه وإعادة بناء معبد رام من جديد. وقد بدأت تلك الحملة في 1989 واستمرت إلى 6 ديسمبر/كانون الأول 1992، حتى اليوم الذي تمت فيه تسوية المسجد بالأرض.

لقد قوبل موقف حزب الشعب الهندوسي بمعارضة كبيرة، ليس فقط من قبل المسلمين، لكن من قبل المؤرخين العلمانيين أيضا، ونشطاء المجتمع المدني وعدد من السياسيين. فقد اعتقد هؤلاء، وما يزالون، أن حركة معبد رام كانت مجرد ذريعة مفتعلة لخلق صدع بين الطائفتين، وذلك بدافع انتهازية سياسية للوصول بحزب الشعب الهندوسي إلى سدة الحكم.

وقد تكاثفت جهود حركة معبد رام، وحزب الشعب الهندوسي، ومنظمة أر. إس. إس، فاجتمعوا في السادس من ديسمبر/كانون الأول 1992 مع الآلاف من مناصريهم في بلدة أيودا، وقاموا بتدمير شامل للمسجد البابري، الذي يعتقد أنه بني بين عامي 1527–1528. وقد لقي آلاف الأشخاص حتفهم نتيجة أعمال العنف الطائفية التي نشبت في عديد من المدن والبلدات في أعقاب ذلك، ونقلت وسائل الإعلام العالمية هذه الأحداث. كما لم تسلم مومباي بدورها من الأعمال الطائفية التي أودت بحياة مئات الأشخاص.

وفي 12 مارس/آذار 1993 انفجرت عدة قنابل ضخمة في مومباي وأودت بحياة 250 شخصًا. ويعتقد أن هذه التفجيرات نفذها بعض المسلمين كرد فعل على تدمير المسجد البابري وما تلا ذلك من مذابح. وبعد أربعة أيام (في 16 مارس/آذار 1993) لقي أكثر من 100 شخص حتفهم في تفجير آخر في المدينة الحضرية الكبرى "كلكتا" الواقعة في شرق الهند.

وبعد عدة سنوات من تدمير المسجد البابري، وصل حزب الشعب الهندوسي إلى الحكم (1998–2004) متحالفًا مع بعض الأحزاب ذات التوجه الفكري المشابه. ورغم أن العلاقة بين الهندوس والمسلمين بدأت بالتحسن من جديد، إلا أن أعمال العنف الطائفية اندلعت من جديد في فبراير/شباط 2002 في ولاية جوجارات في غرب الهند، وذلك في أعقاب احتراق عربة قطار مكدسة بالحجاج الهندوس العائدين من أيودا.

كان حزب الشعب الهندوسي يحكم ولاية جوجارات آنذاك، وقد اتهم الحزب المسلمين في منطقة جودرا، حيث احترق القطار، بارتكاب الحادث. وعلى الرغم من أن الاستقصاء المستقل لم يتهم المسلمين بإضرام النيران في القطار، إلا أن أعمال عنف طاحنة وقعت في الولاية بعيد وقوع الحادث بساعات معدودة، تسببت في قتل مئات المسلمين وتشريد آلاف غيرهم.

لقد أدى تدمير المسجد البابري في 1992، وأحداث جوجارات في 2002 إلى خلق صدع كبير بين الطائفتين. وقد تبع كل حادثة عدد

من التفجيرات في عدة مدن هندية. وما تزال هذه الظاهرة مستمرة إلى اليوم، ويقال إن بعض المسلمين في الهند متورطين فيها.

وفي تسعينيات القرن العشرين، شهدت الهند لأول مرة تدهورا في العلاقة بين الهندوس والمسيحيين. وكان السبب مرة أخرى صعود حزب الشعب الهندوسي، إذ استهدفت البعثات التبشيرية المسيحية، التي قامت بأعمال تعليمية وخدمات صحية، من قبل المتطرفين الهندوس، خاصة في ولايات جوجارات وأوريسا وماديا براديش. وفي أغسطس/آب- سبتمبر/أيلول 2008 لقي نحو 40 مسيحيا مصرعهم، وتم تشريد نحو ألف آخرين، وذلك في الأجزاء الداخلية من ولاية أوريسا.

وإذا انتقلنا إلى البعد الاجتماعي، سنجد المجتمع الهندي مقسما على أسس طبقية، ورغم أن الطبقة (الكاست الهندي Caste) ظاهرة هندوسية بامتياز، إلا أنه يمكن تلمس تأثيرها في المسلمين والمسيحيين والسيخ على السواء.

وما يزال التمييز الطبقي جليا بين أغلب شرائح المجتمع الهندي. كما لا يزال الداليت، وهم أدنى طبقة في المجتمع، منبوذين في كثير من أرجاء الهند. وفي بعض الأحيان يتحول التمايز الطبقي إلى منهج عنيف كلما ازداد تأكيد الطبقات لهويتها في المجتمع الهندي. وإن كانت هناك بعض الحالات المبشرة، على نحو ما حدث في ولاية أوتار براديش، وهي أكبر الولايات سكانا، حيث اختيرت مايواتي، وهي امرأة من طبقة الداليت، رئيسة لوزراء الولاية.

وعلى الرغم من أنه لم تنشر مطلقا أية بيانات رسمية عن التوزيع الطبقي في الهند منذ الاستقلال، إلا أن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن الطبقة الهندوسية العليا تشكل 15% من السكان، بينما تشكل الطبقات الدنيا نحو 43%، ويشكل الداليت 16%، بينما يمثل سكان القبائل نحو 8%. أما البراهمة، ويمثلون أرقى الطبقات في الهند، فيتوزعون في كافة أرجاء البلاد، وإن لم تزد نسبتهم من إجمالي السكان عن 3%، على نحو ما تشير إليه نفس التقديرات غير الرسمية.

وإذا كان من النادر حدوث التزاوج بين الطبقات في الهند، فان بعض الزيجات العابرة للطبقات قد تحدث خاصة في أوساط الفئات العليا للمجتمع الحضري، وهذا الأمر ينطبق أيضا على طائفتي السيخ والمسلمين دون المسيحيين. كما انه ليس شائعا لدى مسلمي شمال الهند وإن لم يتخذ درجة الصرامة التي نجدها في الحالة الهندوسية، حيث يتم إنزال عقوبة الإعدام، من طرف محاكم شعبية، بكل من يتزوج من خارج الطبقة. وخاصة في المناطق الريفية.

ويقف النظام الطبقي الصارم عقبة كبيرة أمام مسار التنمية المتسارع في الهند. ففي المناطق الحضرية قد لا يلحظ المرء حدة تأثيرات الطبقة – وإن كانت ما تزال موجودة – لكن في كثير من المناطق الريفية فإن شخصا من طبقة الداليت (المنبوذين) لا يمكنه حتى الجلوس أمام شخص من طبقة أعلى منه، ويحظر عليه ملء الماء من نفس البئر أو ذات الصهريج الذي يملأ منه شخص من طبقة أعلى، كما يحظر عل أبناء الداليت ارتياد المعابد التي يتعبد فيها أبناء الطبقات الأسمى. ويعيش أكثر من 77% من مواطني الهند بدخل يومي لا يتجاوز نصف دولار يوميا في أوضاع لا إنسانية، دون أن تحقق جهود الحكومة أي تحسن ملحوظ في أوضاعهم المعيشية.

وعلى المستوى الإداري، تتألف الهند من 28 إقليما تسمى ولايات، فضلا عن 7 اتحادات إدارية مركزية صغيرة. وتتميز الهند بتنوع ثقافي واجتماعي فريد. فمواطنو الهند في ولاية البنجاب (غرب الهند) هم أقرب من الناحية الثقافية واللغوية – وربما الدينية– لمواطني دولة باكستان المجاورة منهم إلى الهنود في ولاية كيرلا في جنوب غرب الهند. كما أن التاميل في ولاية تاميل نادو في جنوب شرق البلاد هم أقرب إلى التاميل ثقافيا ولغويا في دولة سريلانكا منهم إلى مواطنيهم في الولايات الهندية المجاورة.

ويعترف الدستور الهندي بـ 22 لغة. وتعد اللغة الهندية اللغة الرسمية للبلاد، بينما الإنجليزية لغة رسمية قرينة للهندية. وتنتشر في البلاد 33 لغة أخرى فضلا عن ألفي لهجة محلية. ويتكلم الهندية نحو 18% من سكان البلاد، وهي لغة الشمال بشكل أساسي. وتشير

التقديرات الحديثة إلى أن 40% من المواطنين يفهمون ويتكلمون تلك اللغة. لكن في الولايات الجنوبية مثل كرنتاكا وكيرلا واندرا براديش وتاميل نادو وولايات الشرق الممثلة في البنغال الغربية وآسام وتريبورا وناجالاند وميزورام وميجاليا ومانيبور وغيرها، يفضل السكان التحدث بلغاتهم الإقليمية. وباستثناء بضع ولايات، يتحدث المسلمون في الهند اللغة الأوردية. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تشابه كبير بين اللغتين الهندية والأوردية. وعلى أية حال يفهم المسلمون اللغات الإقليمية الأخرى وبوسعهم التحدث بها.

وفي العديد من الولايات الهندية، هناك انتماء قوي للغات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يعارض التاميل في ولاية تاميل نادو فرض اللغة الهندية كلغة قومية للبلاد، الأمر الذي دعى الحكومة إلى قبول اللغة الإنجليزية كلغة رسمية ثانية. ورغم أنه لم يكن هناك الكثيرون في شمال الهند ممن يعارضون فرض اللغة الهندية كلغة وطنية، إلا أن ولاية تاميل نادو وغيرها من ولايات الجنوب قد شهدت معارضة قوية لهذا التوجه. ففي ستينيات القرن العشرين، انتحر عدد من التاميل احتجاجا على التوجه لفرض اللغة الهندية كلغة وطنية للبلاد.

ورغم أن الإنجليزية ليست اللغة الأم في أي ولاية هندية، إلا أن ربع السكان يمكنهم التواصل بهذه اللغة. ولدى 10% من سكان البلاد القدرة على استخدام قدر أو آخر من الإنجليزية تحدثا وكتابة، ومرد ذلك إلى الموروث البريطاني، الذي ساعد الهند على التفوق على الصين في صناعة البرمجيات المعتمدة على الإنجليزية. كما ساعدت الإنجليزية في نهوض قطاع صناعة الخدمات في الهند، الأمر الذي أتاح للشركات متعددة الجنسية اتخاذ الهند مقرا لأعمالها، وخاصة تلك المرتبطة بالنشر والخدمات المصرفية والتجارية.

النظام السياسي والمؤسسي

تعد الهند أكبر ديموقراطية برلمانية في العالم. ويتكون البرلمان الهندي من مجلسين: يعرف الأدنى باسم لوك صابحا (مجلس الشعب) حيث ينتخب الشعب الهندي أعضاء هذا المجلس بالاقتراع المباشر.

ويحق لكل هندي أكمل من العمر 18 عاما التصويت لاختيار أعضاء هذا المجلس في دورة انتخابية مدتها خمس سنوات. ويتألف هذا المجلس من 545 عضوا يتم انتخابهم في دوائر انتخابية موزعة على كافة أرجاء البلاد.

أما المجلس الأعلى فيعرف باسم راجيا صابحا (مجلس الولايات) ويتألف من 250 عضوا يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات، وليس عبر انتخاب مباشر من قبل الشعب. وكما هو الحال في المملكة المتحدة، فإن لمجلس الشعب نفوذًا أكبر من مجلس الولايات. ولا يمكن إقرار قانون جديد في الدولة دون تقديم "مشروع قانون" يناقشه كلا المجلسين، كما لا يصبح هذا القانون ساريا قبل تصديق رئيس الدولة عليه. ويناظر منصب رئيس الدولة في الهند منصب الملك البريطاني، بينما تقع السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء. والفرصة متاحة أمام أعضاء المجلسين النيابيين لأن يصبح أي منهم رئيسا للوزراء أو وزيرًا في مجلس الوزراء.

وتتألف الهند من بناء فدرالي، وكما أن البرلمان يمثل الدولة على المستوى القومي، فكذلك لكل ولاية مؤسساتها التشريعية المشابهة للمجلسين البرلمانيين. ويسمى المجلس النيابي على مستوى الولاية بالمجلس التشريعي، كما يسمى رئيس الحكومة على مستوى الولاية باسم الوزير الأول (رئيس وزراء الولاية). وكما أن للهند رئيسا فإن لكل ولاية حاكما عاما.

وبينما يتم انتخاب المجالس النيابية كل خمس سنوات، فإن المجالس التشريعية الدائمة، أو ما يعرف بالأجهزة البيروقراطية، ذات تأثير ونفوذ قويين للغاية. كما توجد لجنة الخدمات الاتحادية التي تشرف على اختيار أعضاء المؤسسات البيروقراطية على مستوى الهند. وبالمثل، هناك لجان اتحادية على مستوى كل ولاية، تقوم باختيار مسئولي العمل الحكومي. ومن الناحية الإدارية، تتألف الهند من 630 قسما إداريا، يرأس كل قسم منها قاض ومراقب عام للشرطة. ويرأس الجهاز البيروقراطي على مستوى الولاية أمين عام، بينما يشغل

أعلى منصب مدني في الجهاز البيروقراطي "أمين سر" الدولة. كما أن لكل وزارة في الدولة ممثليها الإداريين على مستوى كل ولاية.

وتتمتع الهند بنظام قضائي مستقل، ويسمى كبير قضاة المحكمة العليا باسم قاضي قضاة الهند، يساعده عدد من القضاة. وتعرف المحكمة العليا باسم المحكمة الدستورية العليا. وتراقب هذه المحكمة أي انتهاك للدستور، حتى ولو من قبل المؤسسات التنفيذية. وإلى جانب ذلك فإن لكل ولاية محكمتها العليا التي يرأسها كبير القضاة في تلك الولاية. ويتفاوت عدد القضاة من ولاية لأخرى. وهناك محكمة إدارية في كل قسم إداري، وتمثل الوحدة الأساسية للنظام القضائي الهندي. والمحكمة الإدارية تنظر في كافة القضايا المدنية والجنائية. وهناك محاكم استئناف تمثلها كل من المحاكم العليا والمحاكم الدستورية العليا. وإلى جانب ذلك هناك محاكم للنظر في رفع دعاوى المصلحة العامة.

وعلى مدى العقود الماضية، شهدت الهند عددا من الأحكام القضائية ذات التأثير المصيري. ففي عام 1975 تجرأت المحكمة العليا في مدينة الله آباد وأبطلت انتخاب رئيسة وزراء البلاد إنديرا غاندي، التي اتخذت رد فعل قوي على هذه الخطوة وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد لمدة 21 شهرا. وخلال هذه الفترة المحدودة من الزمن خضع النظام القضائي لرقابة سياسية من السلطة التنفيذية. ورغم عدم استبعاد التأثير في القضاء الهندي، إلا أن هذا النظام يبقى متمتعا بدرجة أو بأخرى من الاستقلالية.

وإضافة إلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تلعب دورها في إدارة شؤون البلاد، فإن لدى الهند سلطتها الرابعة المستقلة، التي يمثلها الإعلام. فوسائل الإعلام الإليكترونية والمطبوعة تتمتع بالحرية وتدلي بدلوها في الحراك السياسي في البلاد، وهذا شأن المجتمعات الديموقراطية التي تلعب أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام فيها دورا لا يقل أهمية عما تلعبه السلطة الحاكمة.

وإذا ما راجعنا الأحزاب التي حكمت الهند، سنجد أنه خلال الثلاثين عاما الأولى من استقلال البلاد (1947-1977) كان الحكم في يد

حزب المؤتمر الوطني، وهو الحزب الذي صارع من أجل تحقيق الاستقلال. وفيما بين 1977 و1980 وصل حزب جانات، وهو تحالف من الأحزاب المعارضة، إلى سدة الحكم، وقد خسر حزب المؤتمر أمام هذا التحالف لأنه كان عليه أن يدفع ثمن فرض قانون الطوارئ الذي أقرته إنديرا غاندي في 25 يونيو 1975 واستمر حتى انتخابات مارس 1977.

وقد تمكن حزب المؤتمر من العودة مجددا إلى الحكم تحت قيادة إنديرا غاندي في عام 1980، وذلك حين أجريت انتخابات مبكرة بعد فشل تحالف الأحزاب المعارضة في الاستمرار في الحكم فسقط في منتصف الطريق بعد ثلاث سنوات فقط من وصوله إلى السلطة.

بقي حزب المؤتمر في السلطة بين عامي 1980 و1989 قبل أن يخسر أمام تحالف معارض آخر يقوده حزب جاناتا دال. وبدوره لم يعمر جاناتا دال في الحكم طويلا وخسر مرة أخرى في انتخابات عام 1991 تاركا السلطة لحزب المؤتمر من جديد. وفي عام 1996 خسر حزب المؤتمر الانتخابات مرة أخرى. وفيما بين عامي1996 و1998 خضعت الهند لحكومتي ائتلاف، سرعان ما تعرضتا للسقوط.

وفي عام 1998 وصلت إلى السلطة جبهة سياسية جديدة عرفت باسم التحالف الوطني الديمقراطي، وكان حزب الشعب الهندوسي ذو التوجهات القومية المتطرفة هو القوة الدافعة في هذا التحالف، وهو الذي حكم الهند حتى عام 2004. إلا انه وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2004 تمكنت الجبهة التقدمية المتحدة بزعامة حزب المؤتمر الوطني بقيادة مانموهان سينغ، من الوصول إلى السلطة. ثم تجدد فوزها مرة أخرى في انتخابات أبريل–مايو 2009.

وبينما يعد حزب الشعب الهندوسي حزبا يمينيا متشددا يصنف حزب المؤتمر كحزب وسطي. وبالمثل تنتمي أغلب الأحزاب الإقليمية المشاركة في التحالف الوطني الديموقراطي الذي يتزعمه حزب الشعب الهندوسي إلى أطياف ذات توجه سياسي يميني، بينما تنتمي أغلب الأحزاب المشاركة في الجبهة التقدمية المتحدة إلى أطياف ذات توجه سياسي وسطي. وإن كانت السياسات الاقتصادية لكل من حزب

المؤتمر وحزب الشعب متشابهة وذلك منذ تحرير الاقتصاد الهندي في عام 1991 على يد حكومة ناريسما راو (من حزب المؤتمر)، وقد كان الاقتصاد الهندي، قبل ذلك التاريخ، اقتصادا اشتراكيا أو مختلطا.

تركة الاستعمار وميراث التاريخ

ترك الاستعمار آثارا بالغة على الهند، ليس فقط من حيث استنزافه للموارد مثل الفحم والحديد والحبوب الغذائية والأعشاب الطبية، بل واستنزافه موارد الهند البشرية من خلال تجنيد الرجال للقتال في معارك دارت رحاها بعيدا عن الوطن الهندي، سواء في الحرب العالمية الأولى أو الثانية.

لقد ألقى الاحتلال البريطاني خلال الحربين العالميتين بالجنود الهنود في أتون المعارك في تركيا، والعراق، وشمال إفريقيا، وجنوب شرق آسيا. وكانت النتيجة مقتل وجرح وتشويه الملايين منهم الذين استخدموا كدروع للدفاع عن المستعمرات البريطانية في بقية أنحاء العالم. وبعد رحيل البريطانيين، تبنت الهند المستقلة سياسة تحديث البلاد. ولم يتردد أول رئيس للوزراء بالبلاد، جواهر لال نهرو، في تبني المظاهر الإيجابية من حضارة الغرب.

لقد كان من حسن حظ الهند أن كلا من حكامها الأفغان والمغول خلال فترة العصور الوسطى كما حكامها البريطانيين خلال القرنين 19 و20 أقاموا بنية تحتية أساسية ضخمة في البلاد، ساعدت في تنمية الهند فيما بعد. فالإمبراطور الأفغاني شير شاه (1540–1545) مد طريقا ضخما يكاد يربط كافة أرجاء الهند من الشرق للغرب. هذا الطريق الذي عرف بـ "السراك العظم" أو "الطريق العظيم"، يربط بيشاور التي تقع اليوم في غرب باكستان قرب حدودها مع أفغانستان بمنطقة ناريانغانج في بنجلاديش الواقعة في أقصى شرق الهند، ممتدا على مسافة تزيد عن 2500 كم.

وفضلا عن ذلك قام شير شاه بمد شبكة واسعة من الطرق خلال خمس سنوات فقط من حكمه. وفي العهود اللاحقة قام الحكام المغول والمستعمرون البريطانيون بتطوير هذه الطرق، التي ما تزال تعمل

كشريان حياة للسكان في شمال الهند وباكستان وبنجلاديش. كما قام الاستعمار البريطاني يمد شبكة من طرق السكك الحديدية. فبعد اختراع القطار مدت بريطانيا في الأراضي الهندية أكثر من 60.000 كم من خطوط السكك الحديدية وذلك فيما بين عامي 1853 و1947. صحيح أن معظم هذه الطرق والسكك الحديدية ربطت مناجم الموارد المعدنية الهندية بالموانئ البريطانية، إلا أنه وبعد جلاء البريطانيين ظلت البنية التحتية لهذه الطرق تستخدم لبناء الاقتصاد الهندي.

ولما كانت الهند قد تعرضت دوما للغزو العسكري والحضاري، فقد تشكل على أرضها مزيج ثري من الثقافات. لقد ترك التأثير العربي والفارسي والتركي والمغولي آثارا ملموسة إلى اليوم، دون أن يتعارض هذا مع حقيقة أن الهند في معظمها تبدو ذات ثقافة هندوسية بالدرجة الأولى. ومن زاوية أخرى أعطت الإنجليزية، لغة المستعمر البريطاني، الهند فرصة لفهم الغرب وتقدمه بدرجة أفضل مما تحقق في كثير من البلدان الأخرى في المنطقة. وقد ساعدت هذه اللغة الهند على تجاوز الصين في تكنولوجيا البرمجيات كما في قطاع الخدمات، وربما لهذا السبب يعاني اليابانيون من تأخر نسبي في تعلم اللغة الإنجليزية، وإن كانوا يحاولون علاج تلك الفجوة بوتيرة أسرع.

قوة الهند النووية

تقاوم الهند باعتبارها قوة نووية ضغوطا صارمة من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لحثها على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن أجل الوفاء بمتطلباتها من الطاقة وقعت الهند مؤخرا اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة من اجل إقامة مشروعات طاقة نووية تلبي احتياجاتها الشرهة من الطاقة والتغلب على عجز الطاقة في البلاد. كما تقاوم الهند في ذات الوقت الضغوط الأمريكية من أجل التحكم في كميات الكربون المنبعث من الأنشطة الصناعية.

وقد أجرت الهند أولى تجاربها النووية في مايو 1974، وأتبعت ذلك بتجارب أخرى في مايو 1998. وتعمل الهند جاهدة على الثبات

على موقفها بألا تكون البادئة باستخدام السلاح النووي. ومع تقادم السلاح السوفيتي في البلاد، تتجه الهند للاعتماد بشكل أساسي على الدول الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا من أجل تحديث قواتها البرية والبحرية والجوية. وفي العقود الماضية تطور تعاون عسكري هندي – إسرائيلي، حتى أن الهند اليوم تمثل أكبر مشتر للسلاح من إسرائيل*.

وللهند جيش قوي وجيد التسليح قوامه 1.1 مليون جندي. ويعتمد هذا الجيش على كافة أنواع الأسلحة التقليدية، إضافة إلى أحدث أنواع صواريخ أرض – أرض، وأرض – جو.

وفي السنوات القليلة الماضية ارتفع الإنفاق العسكري في الهند بشكل مطرد، حتى وصل معدل الزيادة إلى 8.5% بين عامي 2006–2007. وقد شهدت ميزانية السنة المالية لعامي 2007–2008، المعروضة على البرلمان في فبراير عام 2007، زيادة أخرى في ميزانية الدفاع بنسبة 7.8%، بل زادت هذه الميزانية بنسبة 10% في العام التالي.

لقد ارتفع حجم الإنفاق العسكري خلال عام 2009–2010 إلى 141.7 بليون روبية هندية، بقفزة مقدارها 34% عن العام السابق مباشرة. ويعزى السبب الرئيسي وراء ذلك للهجوم الإرهابي الذي شهدته مدينة مومباي في 26–28 نوفمبر/تشرين الثاني 2008 وأدى إلى مقتل 166 شخصا. وفي صيف 1999، ذلك العام الذي خاضت فيه الهند آخر معاركها ضد باكستان في تلال كارجيل الجليدية في جامو وكشمير، كانت الهند قد أنفقت 48.5 بليون روبية على الدفاع، بما في ذلك كلفة المعركة ذاتها.

وباعتبار التطورات الحادثة في دول الجوار، فضلا عن طموح الهند للعب دور إقليمي وعالمي أكبر، فقد قررت الهند تحديث جيشها وأسلحتها على نطاق واسع. وإن كانت الزيادة في معدل التضخم يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند حساب هذه الزيادة الكبيرة في ميزانية الدفاع. ولأنها قوة نووية تسعى الهند لأن تصبح عضوا دائما في

مجلس الأمن، وإن كان عدد من أعضاء هذا المجلس ليست لديهم النية للسماح بذلك.

خاتمة

تقف الهند اليوم دون شك كدولة ذات موقع بالغ الأهمية الإستراتيجية، متمتعة بميراث ثقافي ثري، وأراض خصبة وغنية بالموارد، ولديها قوة عمل ضخمة، فضلا عن قدراتها العسكرية والنووية ونموذجها الديمقراطي الموحي. وتتخذ الهند وضع الاستعداد للانطلاق إلى مصاف الدول العظمى. لكن هذا كله لا يمنعنا من القول بأن التصنيف الطبقي للمجتمع الهندي يقف حجر عثرة أمام إمكانيات التطور المستقبلي، هذا على الرغم مما حققه الآباء المؤسسون من بناء وحدة قائمة على التنوع، وهو الهدف الذي يجب أن تظل الهند محافظة عليه وساعية إليه على الدوام.

المبحث الثاني المسلمون في الهند.. عقبة مانعة أم قوة دافعة

عاطف معتمد عبد الحميد*

حين تتقدم أية أمة في التاريخ لتنازع على احتلال مرتبة الدولة العظمى فإن هذا يعني أنها قد حسمت بالفعل أمرها حيال مجموعتين من العوامل. الأولى تجسدها عوامل القوة الخارجية من اقتصاد معافي، وقوة عسكرية قاهرة، ورسالة أيديولوجية قادرة على غسل القلوب والأدمغة وشحنها بحزمة من الآمال والتطلعات. ولا تصبح لهذه العوامل فاعلية إلا بعد أن تكون الدولة قد أمسكت بزمام المجموعة الثانية من العوامل والتي تمثلها مصادر القوة الداخلية، وفي مقدمتها رقعة جغرافية واسعة تضم تنوعا من الثروات والمواد الخام، وقوة ديموغرافية متجددة تتألف من جماعات بشرية طموحة ومتجانسة.

ليست هناك أمة في العالم كاملة التجانس العرقي والديني واللغوي، فالأمم "النقية" وهم كبير في خريطة العالم السياسية، ولم تنشأ مثل هذه الأمم حتى بجهود مجرمي الحرب ممن اخترعوا المحارق والمقابر الجماعية والتطهير العرقي والإبادة.

وفي كثير من الأمم ثمة جماعات بشرية يشار إليها دوما باسم "الأقليات". وتعاني هذه الأقليات، عبر قارات العالم الست، من تاريخ مضطرب، وحاضر قلق، ومستقبل غامض. وليست حالة الأقلية المسلمة في الهند استثناء.

مصطلح الأقلية شائك للغاية، وهو مرفوض من لدن أية جماعة توصف به، والمسلمون في الهند قد يكونون أقلية من حيث العدد (14% من إجمالي السكان) لكن التاريخ يشهد بأنهم قد وصلوا مبكرا إلى الهند من ناحية إقليم السند (باكستان اليوم) في أواخر القرن الأول الهجري (مطلع القرن الثامن الميلادي) أي تقريبا في ذات الوقت الذي بدأ فيه فتح الأندلس.

كان الإسلام قد وصل قبل ذلك بطرق تجارية ودعوية منذ سنوات الإسلام الأولى عبر مدخل كيرلا في جنوب غرب الهند، التي كانت مقصدا للتجارة العربية قبل الإسلام والتي تحملا اسما محورا عن الأصل العربي (خير الله) في دلالة بالغة على تباين البيئة الصحراوية المعدمة والأرض الموسمية المليئة بالخيرات.

لمحة من التاريخ

الهند مثلها مثل إسبانيا، تحتفظ بتراث إسلامي لغوي وسياسي وسياحي يمثل جزءا من هويتها الثقافية على المستوى العالمي. لم يأت المسلمون إلى الهند ليعيشوا على أطراف البلاد أو ليعبروا مع العابرين. ففي القرن العاشر الميلادي تمكن محمود غزنوي من الانطلاق من أفغانستان ليضم إقليم البنجاب لدولته الكبرى، وكانت فتوحاته المهيبة في غرب الهند تمهيدا لسيطرة الحكم الإسلامي في القرن الثاني عشر الميلادي. ستة قرون تلت ذلك التاريخ خضعت فيها الهند لحكم إسلامي في معظم فترات تلك الحقبة (من نهاية القرن الحادي عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر) وتشكلت صورة الهند عالميا عبر حكامها المسلمين من الغوريين والخلجيين وآل تغلق والمغول، الذين لم يتركوا الساحة للاحتلال البريطاني إلا في منتصف القرن التاسع عشر.

خلال تلك القرون الطويلة سميت الهند في كتب الرحلات والأسفار بـ "قرص عسل النحل" المتشابك في حلقاته الثقافية؛ موطن للتعدد الديني والعرقي واللغوي، ومثال حي للتنوع داخل الوحدة. كانت الهند دولة "عش ودع غيرك يعش" ووطنا رفع شعار "تقبل الآخر كي يتقبلك"، كما تم تصويرها كأرض أنتجت حكما وتجارب في التعايش، وفي مقدمتها تلك الحكمة القائلة "إذا كنت تعيش في سكينة وأمن فصل لربك كي ينعم جارك بما تنعم به".

في كتابه "اكتشاف الهند" يعكس جواهر لال نهرو موقف الهندي المعتدل من الحكام المسلمين حين يقول "في التاريخ الهندي أبطال سعوا إلى توحيد الهند وحمايتها، وفي مقدمتهم "أشوكا، كبير، جورو ناناك، الأمير خسرو، جلال الدين أكبر، وغاندي". جلال الدين أكبر

مثله مثل غاندي لدى نهرو، فكلاهما بطل قومي أحدهما مسلم والآخر هندوسي. أما أورانكزيب، فقد رآه نهرو "حاكما متعصبا أدت سياساته إلى إدارة عقارب الساعة إلى الخلف".

هناك عدة أماكن في الهند بوسعها اختزال تاريخ طويل من التطور الثقافي والسياسي الذي تركه الإسلام في الهند. هل يمكنك فهم بانوراما الاستعمار البريطاني دون أن تمر على مومباي؟ هل بوسعك إدراك قوة السلطة المركزية لدى أمراء الهند دون التنقل بين قصور وقلاع راجستان وجايبور؟ وبالمثل، هل تفهم الهند سياسيا وثقافيا و"دمويا" إذا لم تزر معبد السيخ الذهبي في أمريتسار؟ وحتى إن فاتك كل ما مضى، هل يمكنك الولوج إلى قصة الإسلام في الهند دون أن تشرع من نقطة البداية في تاج محل؟

يقع تاج محل على نهر صغير ينساب وينعطف بهدوء ويعرف باسم يامونا، على ضفتي يامونا تخليد لذكرى شخصيتين بارزتين في تاريخ الهند، فالتاج يخلد حاكم الهند الأشهر شاهجهان وعلى الضفة المقابلة تترامى قلعة حمراء تضم سجنا صغيرا آل إليه مصير شاهجهان بعد أن انقلب عليه ابنه أورانكزيب وانتزع الحكم منه ثم أودعه السجن قبل أن يصفي إخوته المتنازعين معه على سلطنة دلهي.

بين ضفتي نهر يامونا يتوزع حب الهندوس وكراهيتهم للحكام المسلمين، ضريح جلال الدين أكبر، وتاج شاهجهان يحظيان بتقدير الهندوس كرمزين للتسامح والتقارب بين المسلمين والهندوس، بينما لا يستحضر الهندوس اسم أورانكزيب – الذي يراه المؤرخون السلفيون ورعا تقيا نصر الدين وذب عنه الهرطقات الهندوسية – إلا مرفقا باللعن والهجاء.

التركة التاريخية التي تركها المسلمون في الهند تعرضت لمحنة بالغة حين بدأ تقسيم الهند في عام 1947. في ذلك العام شب صراع دموي على "الجغرافية المقدسة" للبلاد، وذلك بعد ان أفضى الاستقلال إلى تكوين دولة إسلامية في فضاء جغرافي يسميه القوميون في الهند بـ "التراب الهندوسي المقدس"، حيث قامت باكستان (الغربية آنذاك) في

ذات الأرض التي جاءت منها واستقرت فيها قبائل الفيدا الهندوسية التي استعمرت السبتا سند (*Saptasindhus*) أو أرض الأنهار السبعة.

لم يكن التقسيم طلاقا سعيدا بلا مناوشات على نحو ما شهدته سلوفاكيا وتشيكيا، بل كان انفصالا قائما على "تدنيس" المقدس الهندوسي. ومنذ ذلك العام تبلور خطاب تحريضي في المدارس الدينية الهندوسية والتجمعات القومية وعدد كبير من المؤسسات السياسية والإعلامية الهندية محذرا من المخاطر التي تهدد الأمن القومي الهندي بعد زرع تلك الخلية "السرطانية" التي تمثلها دولة إسلامية متطرفة اسمها "باكستان" والتي اقامها أحفاد المستعمرين من سلاطين الهند الذين لا يختلفون – بحسب هذا الخطاب – في سلبهم ونهبهم واستعبادهم عن لاحقيهم من البريطانيين.

بل إن هذه الدولة الاستعمارية المسماة باكستان – يمضي الطرح الهندوسي– لم تكتف باقتطاع جزء غالٍ من جسد الهند فحسب، بل وتسعى ليل نهار لتأليب المسلمين الذي بقوا في الهند، بعد التقسيم، ضد دولتهم؛ وتعمل على استغلالهم كطابور خامس لتفكيك وحدة الأراضي الهندية.

هكذا تحولت الهند من فضاء شهد ميلاد ثقافة *الأهيمسا* (اللاعنف) إلى ساحة حرب طائفية بين الهندوس والمسلمين، وتمت المبالغة في الوزن الديموغرافي والجغرافي للمسلمين حتى بدوا وكأنهم يهددون ثاني أكبر دول العالم سكانا. ووجد المسلمون أنفسهم تحت رحمة التيارين السياسيين الرئيسيين في البلاد: العلماني والقومي.

حين تتدين القومية

نقطة البدء في تتبع التحول الذي شهدته العلاقات الهندوسية الإسلامية يكمن في ظهور حركة عالمية اسمها القوميات المتدينة (*ReligiousNationalism*).

لقد عرفت الهند قبل التقسيم الأنواع الناعمة من القومية، كالقومية المدنية التي لا تتعاطف مع التوجهات العرقية أو الدينية، والتي تنظر

بمساواة إلى مختلف شرائح المواطنين في ظل حقوق المواطنة. لكن بعد الانفصال والتقسيم شقت القومية العضوية لنفسها طريقا ساعية إلى ربط مصير الدولة بالانتماء العضوي الهندوسي وزاوجت بين التعصب القومي والاستعلاء الديني.

ظهرت القومية المتدينة في الهند، كغيرها من بقية دول العالم، نتيجة لعوامل متعددة أهمها مقاومة الاستعمار، وأزمة الهوية، والصراع مع الدولة العلمانية، ومقارنة أوضاع الأغلبية بالامتيازات التي قد تحصل عليها الأقليات، والغزو الفكري الخارجي، وطموحات مناطق الأطراف في صراعها مع المركز، والمشروعات الانفصالية ضد وحدة الدولة.

جاءت حركة القومية المتدينة في خضم تكون عدد كبير من المنظمات ذات الصبغة الطائفية (بما فيها الهندوسية والاسلامية والسيخية) والتي يزيد عددها اليوم عن 500 منظمة، بعد أن كان عددها لا يتجاوز عشر منظمات في عام 1951. وبينما كانت المناطق المصنفة كبؤر توتر طائفي لا تزيد عن 60 منطقة ارتفع هذا الرقم منذ مطلع الثمانينيات إلى 250 منطقة من أصل 350 منطقة في الهند. وجاء ذلك بشكل أساسي نتيجة استغلال الأحزاب السياسية لعواطف الأغلبية الهندوسية وتنافسها فيما بينها للمزايدة على المسلمات لكسب أصوات الناخبين.

نشأت القومية الهندوسية مبكرا في بداية القرن العشرين، كشكل من أشكال المقاومة الثقافية للتغريب والاستعمار البريطاني، وجاء أعضاء هذه القومية في تلك الفترة من البراهمة وهي الطبقة المسيطرة سياسيا وثقافيا، ولم تكن حركة القومية الهندوسية في تلك الفترة تطمح سوى إلى تحرير الهند من الاستعمار ولم تكن ذات توجهات معادية للمسلمين. تصنف القومية الهندوسية سكان الهند إلى ثلاث فئات: الأولى تضم الهندوس عرقا وثقافة ودينا وهم أبناء الهند الأصليون. والثانية تشمل المنشقين عن الديانة الهندوسية ويمثلهم السيخ والبوذيون.

أما الثالثة فتجمع أبناء "المحتلين الغزاة" الذين تخلفوا حينما رحل المستعمرون أو سقطوا، ويمثلهم المسلمون والمسيحيون ومن اعتنق

ديانتهم من الهندوس، وهؤلاء هم الأعداء الحقيقيون للأمة الهندوسية بوصفهم أذناب الاستعمار.

وتتبنى القومية الهندوسية أيديولوجية "الهندوتفا" (*Hindutva*) التي يعود عمرها لنحو قرن من الزمان. يقصد بالهندوتفا مركبا متكاملا من القواسم الدينية والثقافية والانتماء لأرض واحدة وملامح اجتماعية متشابهة ومستقبل تسود فيه قيم الديانة الهندوسية على غيرها من الديانات، وتسترد مجدها القديم الذي "دنسه" المسلمون والمسيحيون والسيخ.

أما الأهداف التي تسعى إليها الهندوتفا فتتمثل في غايتين: كسب الأتباع يوما بعد يوم، وبصفة خاصة على مستوى القرية والمجتمع الريفي البعيد عن "ملوثات" الفكر العلماني الناقد للتعصب القومي المتدين. والثاني استهداف الأقليات الدينية من المسلمين والمسيحيين وحملهم على هجرة البلاد وإرهاب من يفكر في اعتناق دينهم من الهندوس. الشعار الذي ترفعه الهندوتفا في وجه المسلمين هو "باكستان يا قبرستان" أي على المسلمين – الذين يقترب عددهم في الهند من 170 مليون نسمة– أن يرحلوا غير مأسوف عليهم إلى باكستان وإن بقوا فعليهم تحمل مسؤولية المصير الذي سيلقونه حين يحفرون قبورهم بأيديهم في الهند. هي إذن سياسة إقصاء وتطهير كاملة الملامح.

وفي مجتمع هندوسي يتخذ من القرود والأفيال والأبقار آلهة، ويُصنف الناس فيه إلى فئات عليا ووسطى وطبقات منبوذة بقدر إلاهي، يفتخر المسلمون بديانة التوحيد وعبادة "إله واحد لا شركاء له" جعلتهم جميعا سواسية كأسنان المشط. في المقابل تفتقر الديانة الهندوسية، التي يعود عمرها إلى5.000 سنة، إلى بناء سلطوي مركزي علي غرار بابوية الكنيسة أو لإله واحد تلتف حوله جماهير الهندوس. فهوية الهندوسية مشتتة ومتفرقة بين طوائف ومعتقدات مختلفة تمت شخصنتها حول عدد بعينه من الآلهة ومن القديسين ذوي المكانة في التاريخ الهندوسي القديم والحديث.

ولكي تتمكن حركة القومية الهندوسية من لم شمل الطوائف والفئات المختلفة فقد سعت إلى توحيد منزلة الآلهة بعدما كان هناك ترتيب

هرمي يجعل إلها أعلى منزلة من آخر. هكذا تم تمجيد الإله شيفا كبير آلهة الطوائف الشيفية ورفعت مكانته إلى مكانة الإله كريشنا أكثر الإلهة شهرة وأعلاها منزلة لدى طوائف الفيشنافاس (*Vaishnavas*) وسعت القومية الهندوسية عن طريق ذلك إلى توسيع نفوذها بضم كافة أتباع الديانات الأخرى التي ولدت علي الأراضي الهندية كالجانية والسيخية والبوذية. كما تم تمجيد زعماء كل الديانات المنبثقة من الهندوسية مثل المها فيرا Mahavira (بطل الديانة الجانية) وبوذا، وجورو جوبند سينغ، آخر زعيم للسيخ وقائدهم العسكري والذي تميز مثله في ذلك مثل الزعيم السيخي باندا بايراجي Banda Bairagi بقضاء حياته في صراع ضد الحكام المغول المسلمين.

أما الطبقات المتدنية من الهريجان *Harijans* أو الطبقات المجدولة (المعروفة سابقا باسم المنبوذين) فقد لقيت الاعتراف من خلال تمجيد "فالميكي" الكاتب الأسطوري لملحمة الراميانا والذي تمت ترقيته مؤخرا إلى مصاف القديس الراعي للهريجان.

استمر تلاعب السياسة بالدين حتى النهاية، ففي عام 1998 حين تمكنت الهند من إجراء خمس اختبارات نووية (تجارب بوخران 2) وصار مؤكدا ان هناك قنبلة "هندوسية" تمتلكها "هندوستان" في مقابل القنبلة "الإسلامية" التي تمتلكها "باكستان"، اقترحت منظمة المجلس الهندوسي العالمي VHP حمل بعض تراب بوخران كتربة مقدسة ووضعه في وعاء مقدس والسير به في حملة شعبية عبر أرجاء البلاد ليتبرك به الجميع. كما اقترحت نفس المنظمة بناء معبد للقنبلة في ذات المكان الذي تم فيه إجراء التجارب الخمس.

كانت كلمة الختم الفاصلة اعتبار أرض الهند الإلهة الأم *Mother India* لكافة الطوائف، وقد أنجبت هذه الأم إلها حيا *Living God* هو الأمة الهندوسية. كما تم اعتبار كل آلهة وأبطال الماضي والحاضر أبناء لهذه الأم الإلهة. بهذه الطريقة وجدت القومية الهندوسية في "الهند الأم" إلها واحدا إزاء إله المسلمين الواحد. ومن البعد الميتافيزيقي إلى الممارسة على أرض الواقع ترجمت الهندوتفا مشروعها

بتدمير المسجد البابري في 1992 بدعوى إقامته على أنقاض معبد الإله رام.

استمدت الهندوتفا مبرراتها من مصادر "تراثية"، بعض منها عربي على غرار رحلة بن بطوطة التي تشير في غيرما مرة إلى المساجد التي كانت سابقا معابد. في مخطوطة الرحلة يقول بن بطوطة واصفا جامع دهلي الكبير: "... وعند الباب الشرقي من أبواب المسجد صنمان كبيران جدا من النحاس، مطروحان بالأرض قد ألصقا بحجارة (المسجد). ويطؤهما كل داخل الى المسجد أو خارج منه. وكان موضع هذا المسجد بدُخَانة، وهو بيت الأصنام. فلما افتتحت جعل مسجدا".

لم يكن الأمر ليقف عند تدمير المساجد تحت دعوى أنها كانت معابد سابقة بل تحول منهج الهندوتفا إلى حملة دموية كان أبرزها ما وقع في السابع والعشرين من فبراير/شباط 2002 حين قام المتطرفون الهندوس باستهداف المسلمين في ولاية غوجرات فتمكنوا من قتل وحرق 2000 مسلم وطرد وتشريد 200.000 آخرين. المشاهد التفصيلية لعملية المحرقة من تمثيل بالجثث وإرهاب للسكان بكافة الأسلحة البدائية والحديثة (من سيوف واسطوانات غاز ومحارق جماعية واغتصاب علني) لا تضاهيها أية أشكال أخرى، وتبدو أساليب التطهير التي قام بها صرب البلقان ضد المسلمين بالمقارنة معها متواضعة جدا.

خلال شهر فبراير/شباط الأسود في غوجرات لم تنج المساجد والأضرحة من الإحراق والهدم، لقد كانت الكاسحات الضخمة تهدم المساجد وكأنها تنفذ أمرا حكوميا ضد مبان مخالفة للقانون، كثير من المساجد اقتحم ونصبت "الأصنام" الهندوسية في محاريبه، أو علقت عليها صور للآلهة الهندوسية في الداخل والخارج. وقد سجلت أحداث غوجرات منعطفا هاما لدور الشرطة في المجتمع الهندي، فقد بات معروفا أن جهاز الشرطة في الولاية شارك مع المتطرفين سواء بإطلاق النار على المسلمين أو بمنعهم من الخروج من القرى المحترقة أو بحبس بعضهم وضربه حتى الموت. كما تعمد المتطرفون الهندوس ممن شاركوا في المذبحة رفع شعار *"يه أندار كي بات هاي، بوليس*

هماري ساث هاي" ويعني "سنفشي لكم سرا، الشرطة في صفوفنا" وهو ما كان تفاخرا متبجحا أظهر كيف تغلغل "التدين الدموي" بين صفوف الشرطة.

وعلى محور آخر تمكنت تيستا سيتالفاد إحدى الناشطات في منظمة محلية للمرأة من زيارة مسجد بابان شاه في قرية سوامي ناريانا شاوال أثناء أعمال العنف في غوجرات وكتبت في تقريرها تقول "لم يتعرض القرآن لتمزيق صفحاته والدوس عليه فحسب، بل كان لدى البرابرة الوقت الكافي للتغوط عليه!".

المنظمة الراعية لهذا النهج هي فيلق المتطوعين القوميين (راشتريا سويامسيفاك سانغ ***ahtriya Swamsevak SanghR***) وتشتهر اختصارا بمنظمة أر. أس. أس RSS وقد تمخض عنها حزب سياسي هو حزب الشعب الهندوسي الذي يعد إبنا شب عن طوق أمه الراعية. وقد قدمت المنظمة والحزب الدعم لأجنحة عسكرية يمينية في كافة المناطق الإدارية، حيث يتم تدريب الشباب الهندوسي علي رياضة الجودو والكاراتيه والمهارات القتالية ومختلف أنواع الأسلحة المستخدمة في عمليات التطهير العرقي وذلك من أجل تحضيرهم للرد بفاعلية علي كل من "عملاء" المخابرات الباكستانية والمسيحيين وعملاء الغزو الثقافي، فعلى أيديهم ستتمكن البلاد من استعادة "المملكة الهندوسية *The Hindu Raj*. وأعلنت منظمة RSS عن وجود 30.000 فرع لها في كافة الأراضى الهندية.

وفي مجتمع هندوسي فقير لا يطلع على الصحف أو الإنترنت ويتابع بشكل متقطع التغطيات السياسية والإخبارية، لعب شريط الكاسيت الشعبي دورا بالغ الأهمية في شحن الجماهير الغفيرة بسبب ثمنه البخس وسهولة نقله من مكان لآخر وخاصة إلى الأماكن البعيدة التي لا يصلها البث الإذاعي أو التلفزيوني، فضلا عن عمره الطويل وسهولة تداوله بين الأيدي ومن بيت لآخر وإعادة تشغيله عشرات المرات.

تحتوي أغلب شرائط الكاسيت التي وزعها حزب الشعب الهندوسي على مواد دعائية تبث الكراهية ضد المسلمين. ففي العديد من المدن

التي وقعت فيها عمليات الهجوم على المسلمين كان الناس يسمعون صيحات مرعبة تنبعث من مكبرات الصوت من أسطح المنازل. وكانت هذه الأصوات تصدر بشكل متكرر من شرائط كاسيت مسجل عليها مواد أغلبها يبدأ بصيحة "الله أكبر" بكيفية تمثل وكأن مسلما يستغيث من هجوم الهندوس ثم يتبع ذلك بنداء للإله رام يحث أتباعه "اقتلوهم اقتلوهم!" ويعقب ذلك مجموعة من أصوات نساء وأطفال الهندوس يستغيثون من هجوم المسلمين عليهم ويستنصرون الهندوس لنجدتهم. ويتم تكرار هذه الاصوات المرعبة مرات لا حصر لها في الأحياء التي تقطنها الأقلية الإسلامية قبل أن تتأجج ضدهم الهجمات الهندوسية.

والى ما سبق يضاف تورط منظمة "مجلس الهندوس العالمي VHP" ومنظمة بجرانج دال في التوتر والاضطرابات التي تشهدها الولايات الحدودية وعديد من البلدان والقرى في ولاية غوجرات، وبدرجة ما في ولاية راجستان. وقد اشتكى المسيحيون والمسلمون في هذه المناطق من تعرضهم لاعتداءات جسدية وتمييز اجتماعي وثقافي. وتتضمن عمليات الاضهاد الديني التي تقوم بها تلك الجماعات الهندوسية اتهام الشباب المسلم بخطف فتيات هندوسيات وإجبارهن علي اعتناق الإسلام، كما تتضمن شن حملات علي مستوى الولاية ضد الزواج المختلط بين الطوائف وضد اعتناق الهندوس للإسلام، وشن حملات مماثلة لمقاطعة اقتصادية للمنتجات والخدمات الإسلامية وتوزيع ملصقات ناصعة اللون تحمل علامة *OM* (والتي ترمز إلى آلهة الهند الكبرى براهاما وفيشنا وشيفا) علي سيارات الريكشا (سيارات النقل الشعبي الصغيرة الحجم) لتميز الهندوس عن المسلمين، كنوع من الحرب النفسية.

الحرب النفسية ليست الوسيلة الوحيدة، فهناك الحرب الاقتصادية وسلاح المقاطعة. يقول منشور، وزعته حركات اليمين الهندوسي المتطرف في مدينة أحمد أباد، إن الهندوسي المؤمن هو:

- من لا يبيع مسلما شيئا ولا يشترى منه
- من لا يوفر للمسلم فرصة عمل ولا يعمل معه في مكان واحد

- من لا يشارك مسلما في مشروع تجاري ولا يسانده في إقامة أي عمل يتكسب منه
- من لا يقيم في فندق أو يستأجر منزلا أو متجرا من مسلم
- من لا يبيت سيارته في مرآب سيارات يمتلكه مسلم
- من لا يشاهد فيلما يشارك فيه ممثل مسلم أو قامت بانتاجه شركة يمتلكها أو يشارك فيها مسلمون
- من لا يذهب للدراسة في أي مكان به مُعلم مسلم
- من يقطع أية علاقة بين شاب وفتاة هندوسية ويحول دون زواجهما

لائحة الاتهام

ترى ما السر الكامن وراء هذا النهج الفاشي؟ تسوق الهندوتفا حزمة من الاتهامات وفي مقدمتها:

1. أن مسلمي الهند لا يتطلعون إلى الهند كوطن لهم بل إلى باكستان، الدولة المتأصلة في العداء للهند، ذات الفكر السياسي المتحجر، والتي تعاني من أزمة هوية، وتتشكل من مجتمع سكاني يحكمه متطرفون لا هم لهم سوى "محو الهند" من الوجود، والذين لا يتورعون عن التهديد بإشعال حرب جديدة (حتى لو كانت حربا نووية) من أجل السيطرة على جامو وكشمير، وذلك لإكمال مهمة التقسيم التي لم تنته منذ عام 1947.
2. يعتبر تحول قرية بأسرها هي قرية ميناكشيبورام – وعددها 1000 نسمة – في ولاية تاميل نادو من الهندوسية إلى الاسلام في 19 فبراير/شباط 1981 نموذجا على ما يقوم به المسلمون في الهند مستغلين الدولارات النفطية (التبشير الديني البترودلاري) لتحويل الطبقات الهندوسية الفقيرة عن دينها، وذلك من خلال علاقة مسلمي الهند بالدول العربية البترولية ذات النهج السلفي، وهي نفس الدول التي قدمت الدعم المالي لشراء التقنيات الأجنبية لبناء القنبلة النووية "الإسلامية" في باكستان.

3. أن التحيز الذي اتبعته الدول العربية السلفية في استقدام العمالة المسلمة (غير الهندوسية) قد أدى إلى تهديد السلم الاجتماعي في البلاد. فالانتعاشة التي شهدها المسلمون نسبيا في الثمانينات، بعدما جنوا ثمار عملهم في دول الخليج، بدت آثارها الاقتصادية في ولايات أوتار براديش ومهراشترا وأندرا براديش وكيرلا. حيث ازدهرت أحوال بعض المسلمين في هذه الولايات فبنيت المنازل والمدارس والمتاجر والمصانع وقد تم اعتبار ذلك من قبل الهندوتفا ثمنا في مقابل أنشطة غير قانونية يتحتم على مسلمي الهند القيام بها من قبيل دعم باكستان ونشر الإسلام في ربوع الهند وتمويل الحركات الأصولية والميليشيات الجهادية.
4. يتعاون المسلمون مع المخابرات الباكستانية لتنفيذ أعمال إرهابية على الأراضي الهندية سواء في المدن الكبرى أو من خلال التعاون مع التنظيمات الكشميرية المسلحة التي تقدرها السلطات الهندية بالعشرات، وفي مقدمتها حركة المجاهدين، وجبهة تحرير كشمير، وحركة الأنصار، وعسكر طيبة، وجيش محمد، والأخيرتان مدرجتان على لائحة الإرهاب الأميركية. وإذا كانت باكستان قد صنعت سبع قنابل نووية، فإن هناك قنبلة ثامنة قوامها، على الأقل، عشرة ملايين من المسلمين المواليين لباكستان في الهند على استعداد لإشعال التمرد في صالح باكستان.
5. أن المسلمين طائفة منشقة تستحق نفس السحق الذي لقيته حركة الانشقاق السيخية في عام 1984. ولتأكيد ذلك يمكن استحضار موقف وزير الدفاع الهندي جورج فيرناندز –في معرض دفاعه عن حكومته اليمينية التي سكتت عن مذابح غوجرات 2002– أمام انتقاد حزب المؤتمر بقوله "لماذا ينتقدنا حزب المؤتمر على موقفنا من تلك الأحداث، وكأن هذه هي المرة الأولى التي تقتل فيها أم، أو ينتزع جنين من بطن أمه، أو تغتصب إبنة أمام أبيها، أو يقتل أحدهم حرقا.. ألم يتعرض السيخ لكل ذلك في دلهي على يد الهندوس تحت حكم حزب المؤتمر في عام 1984؟

6. أن المسلمين في الهند تمتعوا بسياسة "استرضائية" من قبل حزب المؤتمر الذي كان يغازلهم ويناقفهم طمعا في أصواتهم. وقد أدى ذلك إلى أنه في الوقت الذي كان فيه المسلمون يتمردون ويضربون الهندوس ويدمرون معابدهم كانت حكومة حزب المؤتمر تسترضيهم وتستميل الخونة منهم. وحافظت الحكومات العلمانية على ممارسة المسلمين لقوانين الأحوال الشخصية دون الالتزام بقانون البلاد العلماني كما منحتهم بعض الامتيازات في كشمير، وقدمت لهم منحا مالية لتسيير رحلات الحج وصيانة الأوقاف الإسلامية.
7. حين تجد نفسك أمام أطلال في الهند، وحين تصل إلى آثار هندوسية مهدمة فتلك بصمات الإسلام، أما حين تجد نفسك أمام الإبداع فأنت، لامحالة، أمام الهندوسية؛ الهندوس شعب مبدع، حنون، ثاقب الرؤية، متسامح دينيا، بينما المسلمون شياطين ذوو نزعة تدميرية موروثة. وإذا لم يندمج المسلمون في المجتمع الهندوسي وظلوا "كالسكر في اللبن" رافضين الذوبان فان عليهم أن يواجهوا مصير حبة من الليمون قطعت ثم عصرت فجفت ثم ألقي بها فوق كومة من القمامة. ومهما أبدى المسلمون من سلوك مسالم ظاهريا فإن هذا لا يخفي حقيقة أنهم "ياوان ساناب *Yawan Saanp*" أي "ثعابين وافدة من خارج البلاد".
8. إذا كان المسلمون يرفضون التهم السابقة ويرغبون حقا في أن يصبحوا جزءا من الأمة الهندية فيجب عليهم الكف عن الإصرار على تمييز أنفسهم، والإذعان لتحقيق الشروط الأساسية لإكمال عملية الاندماج وهي:
   - القبول اللامشروط بالهندوسية مركزا للحضارة الهندية.
   - إغلاق المدارس الدينية التي تعمل بشكل مواز للتعليم الهندي و"ترضع" أبناء المسلمين الافكار الانعزالية وتمثل "مفارخ للإرهابيين".
   - تبجيل واحترام الرموز الهندوسية الأساسية وفي مقدمتهم الإله "رام" وتبجيلهم كأبطال لحضارة البلد الذي يعيشون فيه، وليس مجرد النظر إليهم كشخصيات دينية هندوسية.

- الإقرار بأن حكام المسلمين (الغزاة) قاموا خلال الفترة من 1000إلى 1875 بتدمير أعمدة الحضارة الهندية وخاصة المعابد الهندوسية في مختلف أرجاء البلاد.
- سحب كافة الادعاءات حول الأحقية في خصوصيات دينية مثل الخضوع لقوانين إسلامية خاصة بمجال الأحوال الشخصية أو مطالبة الدولة بمنح مالية لدعم مؤسساتهم التعليمية فضلا عن حظر ذبح الأبقار.

العقبة المانعة

الاتهامات السابقة تصور المسلمين باعتبارهم عقبة مانعة في وجه تقدم الهند إلى مصاف الدول الكبرى، لكن البحث والمراجعة النقدية تظهر أن هذه الاتهامات صُكت بشكل غوغائي في مجتمع فقير، أمي ليس هناك من شعار يمكنه أن يلعب بعقله وقلبه أكثر من الدين. وقد فند عدد من الباحثين مسلمين وهنودا أبرز هذه الاتهامات خاصة في ظل تناقض تلك التهم مع واقع حال المسلمين الاقتصادي والتعليمي المتخلف، الأمر الذي يجعلهم يصنفون في فئة المهمشين "الداليت" ويعيشون أوضاعا أسوأ من تلك التي كانوا عليها قبل الاستقلال.

فبعد أن كان نهرو يضمن نوعا ما من التمييز الإيجابي لصالح المسلمين في الهند – الذين رفضوا الهجرة إلى باكستان برغبتهم وفضلوا البقاء في وطنهم الهند – مارست الحكومات المتعاقبة في العقود الثلاثة الأخيرة سياسة الحفاظ على قدر من التمييز الايجابي لكن لصالح المهمشين من الهندوس وغيرهم من الطبقات المتأخرة بمن فيهم سكان القبائل وذلك لتحقيق أغراض سياسية بغاية ضمان بقائهما تحت جناح الهندوسية وللمتاجرة بالشعور بالذنب تجاه هذه الفئات التي عاشت مهمشة لآلاف السنين تحت مبررات القدر الإلهي الذي خلقهم من نسل متدن. كما تراجعت كل المزايا التي كانت لفقراء المسلمين مقارنة بما يحصل عليه فقراء الهندوس من عائدات الضرائب التي يكفلها لهم قانون توزيع الضرائب بتخصيصه بلايين الروبيات سنويا للهندوس دون غيرهم من القوميات. أما القول بأن المسلمين يستفيدون

من قوانين الأحوال الشخصية فهم في ذلك سواء مع الأقليات والتجمعات القبلية الأخرى وعلى نحو ما تمتع به الهندوس من مثل هذه القوانين في عهد الهند البريطانية. أما بالنسبة لكشمير فقد أعطيت لها هذه الوضعية الخاصة لا تمييزا لمسلميها عن بقية الشعب الهندي بل من أجل أن تضمن دلهي بقاءها تابعة، ولا تختار الانضمام إلى باكستان المجاورة. بل إن هذه الوضعية الخاصة قد سلب أغلبها وأصبحت عرضة للتدخل من قبل الهند بدرجة تفوق ما هو واقع في باقي الولايات خاصة مع التدخلات الأمنية الكثيفة التي تمارسها القوات الهندية في الشطر الخاضع لها من جامو وكشمير.

أما قضية الإعانات المالية للحج فقد أقرت في عام 1974 حينما تعرضت رحلات الحج بالسفن إلى التوقف في أعقاب أزمة النفط. وقد أخذت الحكومة على عاتقها دفع فرق ثمن السفر جوا في تلك الفترة. هذا الامتياز تعرض بدوره، في السنوات الأخيرة، للتراجع حين هددت الحكومة المسلمين أكثر من مرة بأن هذه الإعانة عرضة للإلغاء. وهذه لم تكن بقضية رفعها أو طالب بها المسلمون وإنماكانت مبادرة حكومية. ويعترف أحدث تقرير حكومي عن واقع المسلمين في الهند قُدم الى مجلس الوزراء في 2007 إلى أنهم الأقل تعلما والأكثر فقرا والأكثر بطالة مقارنة ببقية الهندوس. بل أن حالة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية أدنى من الطبقات الهندوسية الفقيرة في الهند بشكل عام. وحذر هذا التقرير من أن الأوضاع المأساوية لمسلمي الهند تهدد الأمن القومي نظرا لوجود أغلب هؤلاء المهمشين في أوساط المسلمين إما في مناطق حدودية (مع باكستان وبنجلاديش) أو على البوابات الساحلية للبلاد.

وتكشف الزيارات الميدانية التي يمكن أن يقوم بها أي باحث لمناطق انتشار المسلمين في الهند عن كونهم لا يختلفون من حيث الملامح الأنثروبولوجية عن بقية الهنود، إذ لا يمكنك التفرقة بين المسلم والهندوسي في شوارع بومباي أو دلهي أو غيرهما إلا حين يؤذن للصلاة فيهب عدد من الناس إلى المسجد. كما لا يتمتع المسلمون بأية ميزة اقتصادية تجعلهم محط حسد وغيرة من الأغلبية

الفقيرة على عكس ما تروج له الدعاية الهندوسية المتطرفة، فالمسلمون مشتركون مع الهندوس في حالة الفقر وتدنى مستوى الدخل بشكل عام، وهم بالتأكيد أقل حظا من الهندوس في التعليم، ويترتب على ذلك أن فرصهم في العمل أقل وهو ما يفسره بعض المسلمين بأنه اضطهاد وتمييز. ويجب ألا يفهم من كون بعض كبار نجوم بوليوود (السينما الهندية) هم من المسلمين، أومن كون بعض كبار رجال الاقتصاد والصناعة أيضا من المسلمين بان هناك ارتفاعًا في مستواهم المعيشي، إذ أن حظهم في ذلك كحظ نجوم الفن والمال والصناعة من أبناء الطبقات الأخرى كالسيخ والهندوس وغيرهم.

صحيح أن عدد المسلمين في الهند يتراوح بين 160 -170 مليون وهو رقم يجعلهم يمثلون من حيث الأعداد المطلقة حجما يعادل تقريبا نصف إجمالي سكان العالم العربي، ويجعل منهم ثالث أكبر كتلة ديموغرافية إسلامية في العالم (بعد إندونيسيا التي تبلغ 240 مليون نسمة وباكستان التي تبلغ 176 مليون نسمة)، إلا انهم مع ذلك لا يمثلون أكثر من 14% من إجمالي سكان الهند البالغ عددهم 1.17 مليار نسمة وهي نسبة لا تخولهم تجاوز وضعية الأقلية العددية خاصة إذا عرفنا أن هذه الأقلية لم تلعب منذ التقسيم أي دور من أدوار جماعات الضغط والمصلحة، وليست لها تنظيمات حزبية أو سياسية فاعلة، فهي منشغلة في المقام الأول بأزمة الهوية والمواطنة والدفاع عن نفسها ضد الاتهامات السابقة. ولعل انشغالها بتفنيد الاتهامات يشغلها عن لعب دورها الحقيقي، وهو ما يجعل البعض يذهب إلى اعتبار التهم الموجهة لها هي من باب الهجوم الساعي إلى الحصار والتطويق حتى لا تتاح لهم فرصة التحرك كمجموعة سكانية فاعلة.

ومن زاوية أخرى لا يتركز المسلمون في ولايات بعينها فيمثلون مصادر خطر انفصالية على نحو ما نجده في حالة تايلاند أو الفلبين أو روسيا أو أوكرانيا على سبيل المثال، بل هم منتشرون في كافة أرجاء الولايات الهندية. وهم لا يشكلون الأغلبية سوى في ولاية جامو وكشمير وجزر لاكشدويب. وتتباين نسبتهم المئوية بين 1-2% في ولايات مثل ناجالاند وأرونشتال براديش، و20-22% في ولايات مثل

غوجرات وكيرلا، بينما يشكلون في المتوسط نحو 10% في أغلب ولايات الهند. ومن ثم فإن المسلمين – على خلاف السيخ المستحوذين على أغلبية ولاية البنجاب– لا يمكن أن يتسببوا في بلقنة الهند أو تفكيكها على أسس دينية على نحو ما تزعم الحركة الهندوسية المتطرفة. ويضاف إلى ما سبق أنه ليست لدى المسلمين مطامع سياسية في حكم الهند أو في التنظيمات السياسية داخل المعترك الحزبي المعاصر، بل هم أقرب إلى الانضواء في حزب المؤتمر صاحب منهج القومية العلمانية كبديل لا مفر منه في ظل تهديدات الأحزاب اليمينية الشوفينية وغيرها من الأحزاب المتأرجحة بين اليمين واليسار.

ومن التضليلات التي تذهب إليها الاتهامات السابقة تصوير مسلمي الهند كنسيج سلفي متجانس يسعى إلى نشر الفكر الطالباني في الهند وما حولها، بينما حقيقة الأمر أن مسلمي الهند موزعون على كافة الأطياف الفكرية التي يعرفها العالم الإسلامي، حيث نجد السلفية الأصولية، والفرق الشيعية باطيافها المختلفة، فضلا عن الفرق الصوفية وما يندرج فيها من أطياف الإسلام الشعبي المتأثر بـ "رواسب المعتقدات السالفة"، فضلا عن عدد من الفرق المارقة مثل البهائية والأحمدية والقاديانية والقرآنية.

القوة الدافعة

هل تتبقى مساحة من التأمل للتحول إلى الوجه الآخر للعملة؟ هل يمكن للهند أن تستفيد من المسلمين كقوة دافعة على طريق سعيها إلى مصاف الدول العظمى؟ يبدو أن الرد على هذا السؤال سيكون بالإيجاب شريطة تحقق العناصر التالية:

- أن ينتقل مسلمو الهند من خندق الدفاع عن أنفسهم والتعامل بمنطق الأقلية المضطهدة إلى تنظيم النفس حزبيا وسياسيا واقتصاديا وتعليميا. ولعل قضية التعليم هي التحدي الأول لمسلمي الهند في بلد مشهود لأبنائه بإقبال كبير على التعليم الفني والتقني والهندسي. ولعل أفضل الأمثلة على ذلك الخطاب الذي دافع به

رئيس الوزراء الهندي الأسبق إيتار بيهاري فاجباي في معرض رفضه لأن توصف القنبلة النووية الهندية بأنها قنبلة هندوسية حين قال في 31 مايو/أيار 1998 "إن مثل هذه الشائعات تهدف إلى إحداث شرخ وانقسام في البلاد، لقد شارك في اختراع القنبلة علماء وفنيون ينتمون إلى مختلف الطوائف الدينية، كما أن كبير علماء الذرة في الهند، الدكتور أبو بكر عبد الكلام آزاد، رجل مسلم".

- على مسلمي الهند الحفاظ على أكبر قدر من التواصل وتعميق التعاون مع حزب المؤتمر باعتباره الضمانة الرئيسية بوجه تشدد وعنصرية الأحزاب اليمينية المنافسة. وذلك بالمنافسة على الوصول إلى مناصب قيادية في حزب المؤتمر تمكن من وصول رئيس وزراء مسلم على نحو ما هو حاصل الآن مع مانموهان سينغ السيخي الأصل في رئاسته لوزراء الهند.
- أن تقوم المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ومراقبة أشكال التطهير العرقي وجرائم الحرب، بواجبها في متابعة ما يجري في الهند؛ وألا توقفها العلاقات الحسنة بين الهند والولايات المتحدة وأغلب الدول الاوربية وإسرائيل عن ممارسة دورها الحيادي.
- أن تُراجع باكستان مواقفها وتراقب الحركات التي تعمل باسمها والتي تنقل ميدان الصراع مع الهند من خط الحدود الكشميري إلى العمق الهندي وهو ما يتسبب في وقوع خسائر فادحة للمسلمين في الداخل. ومع هذا لا يمكن استبعاد ألاعيب السياسية القذرة التي قد تشهد وقوع أعمال إرهابية من خلال طرف ثالث لحسابات سياسية انتهازية.
- أن تتحمل الدول العربية والمنظمات الإسلامية الدولية مسؤولياتها الأدبية والمادية وتمد جسور تواصل متينة مع مسلمي الهند. ومن المؤسف أن مسلمي الهند الذين لم يتأخروا يوما عن الخروج متعاطفين ومتظاهرين في كل حدث يشهده العالم العربي سواء في فلسطين أو العراق أو غيرهما، لا يجدون أحدا في المشرق العربي أو مغربه يتظاهر أو يتابع قضايا المسلمين في الهند على المستوى الدبلوماسي او الإعلامي أو الديني. وبينما يشدو المسلمون في الهند

بأشعار محمد إقبال عن فلسطين والمسجد الأقصى لا نعرف شاعرا عربيا كتب قصيدة عن محرقة غوجرات أو هدم المسجد البابري. وفي الوقت الذي تتوجه فيه أموال طائلة من العالم العربي للمساعدات الإنسانية والشراكة الاقتصادية إلى كافة قارات العالم تبدو الهند بعيدة للغاية عن هذه الخريطة. وحين ترفض الهند اليوم دخول أية مساعدات مالية أو هيئات إغاثية – حتى لا يستخدم المال العربي النفطي في "دعم الإرهاب" – لا يتم التنسيق حول أية جهود بديلة لطمأنة الجانب الهندي وتوفير دعم لمسلمي الهند في ذات الوقت. وقد تكون نقطة البدء في دعم العلاقة بين مسملي الهند والعرب هو تصحيح العلاقة التي تشوبها بعض الآلام (كالاستعلاء والازدراء والاستغلال) التي يمارسها بعض أثرياء وكفلاء دول الخليج والشام تجاه العمالة الهندية الوافدة.

- أن تخرج المراكز الإعلامية الكبرى ذات الرسالة الواعية من مأزق الإنكفاء على متابعة القضايا المركزية التي شغلت الإنسان العربي وأغرقته في دوامة لا تنتهي، عسى أن يفتح ذلك أفقا أكثر رحابة نتعلم منه ونفيد، ونمد عينًا ونبسط يدًا للتواصل والبناء مع أكبر جالية إسلامية في العالم وثالث أكبر تجمع إسلامي على سطح الأرض.

مصادر الدراسة

1. استطلاع ميداني قام به الباحث في مناطق انتشار المسلمين في الولايات الشمالية من الهند، أغسطس/غشت 2004.
2. أحمد الساداتي (2001) تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندوباكستانية وحضارتهم. دار نهضة الشرق. القاهرة.
3. خادم حسين إلهي بخش (1988) أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم بشبه القارة الهندية رسالة دكتوراه منشورة. مكة المكرمة. دار حراء للنشر والتوزيع
4. عاطف معتمد عبد الحميد (2005) العنف في الهند.. النوبات الهندوسية والكشميرية. مقال بصفحة قضايا وتحليلات، المعرفة.

الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/646CA046-9BEB-4816-AF03-2971B398E818.htm
5. مقابلة خاصة أجراها الباحث في نيودلهي مع الكاتب الإسلامي ظفر الإسلام خان رئيس تحرير مجلة ميللي جازيت (أغسطس 2004).
6. مهذب رحلة بن بطوطة. المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة. 1923.
7. the siege within. Akbar. M.J (2003) India, Challenges to a nation's unity. Roli Books. New Delhi
8. Basu. A (1996) Mass movement or elite conspiracy? The puzzle of Hindu nationalism. In Ludden. D (ed.) Contesting the nation: and the politics of community, religion, democracy in India. Univ. of Pennsylvania press. Philadelphia.
9. Brass. P (2003) The Production of Hindu Muslim Violence in Contemporary India. Oxford University Press. New York.
10. Farmer. V (1996) Mass media: images, and communalism. In Ludden. D mobilization, (ed.) Contesting the nation. Op cit.
11. Fox. R (1990) Hindu Nationalism in the or the rise of the Hindian In Fox.R making, (ed.) Nationalist Ideologies and the production of national cultures. American Ethnological no 2. James L. Society Monograph Series, series editor. Watson,

12. Hardgrave. R (1994) India: the dilemmas of diversity. *In* Diamond. L and Plattner. M (eds.) and democracy. Ethnic conflict, Nationalism, The Johns Hopkins University press. Baltimore and London.
13. Jalal. A (2001) Self and Sovereignty: individual and community in south Asian Islam since 1850. Oxford University Press. New York
14. Metcalf. B (2004) Islamic Contestations: essays on Muslims in India and Pakistan. Oxford University Press. New York
15. Nomani. A (2008) Muslims-India's new 'untouchables'. Los Angles Times. http://www.latimes.com/news/opinion/commentary/la-oe-nomani1-2008dec01, 0, 4752.story
16. a Noorani A.G (2003) The Muslims of India, documentary record. Oxford University Press. New York.
17. Sanjay Chaturvedi (2000) Representing post-colonial India: inclusive/exclusive geopolitical imaginations. *In* Klaus Dodds and David a Atkinson (eds.) Geopolitical Traditions, century of geopolitical thought. Routledge London
18. Syed Najiullah (2006) The Status of Muslims in India. www.indianmuslims.info
19. Varadarajan.S (ed.) (2002) Gujarat: the making of a tragedy. Penguin Books. New Delhi.

Zafarul-Islam Khan (2004) Muslims in post-20. with special reference to Independence India, anti-minority policies of the Sangh Parivar. Vol.22 No.2Muslim India.

المحور الثانيمسيرة التنمية الاقتصادية

المبحث الأول اقتصاد الهند..*الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد

بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان**

تمهيد:

لأول مرة على مدار قرن مضى، تسهم الاقتصاديات الناشئة بأكثر من نصف إجمالي الناتج العالمي الخام، قياسا بمؤشر القدرة الشرائية. وستؤدى تغيرات من هذا النوع إلى تحولات في الأمن الاقتصادي الدولي. الأمر الذي يدعونا إلى مراجعة تأثير ذلك في القوة النسبية لاقتصاديات أخرى استقرت لها مفاتيح الهيمنة والسيطرة على العالم مثل أميركا الشمالية وأوربا، تلك القوة التي تتعرض للتراجع أمام هذه الاقتصاديات الناشئة، وما سيخلفه ذلك من آثار بليغة على الطريقة التي يتشكل بها النظام الدولي، وإمكانات استمراره أمريكيًا وأوربيًا.

وتقدم الهند بشكل مطرد إشارات تدل على أنها قد تلعب في القريب العاجل نفس الدور الذي تلعبه الصين حاليا. وليس من المستغرب تاريخيا أن تتقدم هاتان الحضارتان نحو ريادة الاقتصاد العالمي. وقد أشار بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى أنه على مدار 18 قرنا التي سبقت الاستعمار البريطاني للهند، كانت الهند والصين تسهمان معا بنحو 80% من إجمالى الناتج العالمي الخام.

وبحلول عام 1950 تناقصت هذه الحصة بشكل متوال، لكنها عادت لتشهد صعودا من جديد خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وبحسب إحصاءات عام 2007 ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل 11.4% والاقتصاد الهندي بمعدل 9.4%. وإذا ما استمر الاتجاه الحالي لاقتصاد هذين العملاقين بهذا المعدل المتسارع، وفي غيرهما من الاقتصاديات الناشئة، فإن العالم الثالث سيسهم بنحو ثلثي إجمالي الناتج العالمي خلال العقدين المقبلين. والسؤال الذي يطرح نفسه على

راسمي الاستراتجيات وخبراء الجيو-إستراتيجية هو: هل تحضر هذه الدول نفسها للسيطرة على اقتصاد العالم؟ هذا هو السؤال المهم الذي يطرح نفسه اليوم بقوة.

ولعل في هذا التحول النسبي في القوى الاقتصادية إشارة إلى أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستجد نفسها في نظام عالمي يستدعي منها أن تولى عناية أكبر لهذه القوى الصاعدة. فدول مثل الهند والصين والبرازيل لا تنمو بمعدلات أسرع من الدول النامية فحسب، بل إنها تمضي في هذا النمو من خلال تعميق تكاملها في أسواق العالم التجارية والمالية. وقد ارتفع الوزن النسبي لهذه الدول في النظام الاقتصادي، وكان ذلك واضحا في مؤتمر الدوحة للتنمية الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام 2001.

رحلة الاقتصاد الهندي

على مدار معظم القرن الماضي، اتسم الاقتصاد الهندي بمعدل نمو بطيء للغاية لم يتجاوز 0.8% سنويا، ويعزى هذا المعدل بشكل مباشر إلى نمو السكان وعدم القدرة على استغلال طاقاتهم الإنتاجية بالشكل الأمثل. وعلى مدار عقود متوالية لم تحقق الهند إنجازات في تحسين معدل الدخل الفردي.

لقد فتح الاستقلال (1947) أبواب أمل جديدة وواعدة نحو المستقبل، وطرح المهاتما غاندي نموذجًا تنمويًا بديلا للهند حين كان يحلم بمغزل في كل بيت هندى. قامت فكرة غاندي على أن الهند يجب أن تنمى قدراتها الصناعية بطريقة تضمن استغلال قوتها العمالية الضخمة لا أن تتجه إلى تصنيع عالي التقنية يؤدي إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة (وهى فكرة شبيهة بنموذج هيكشر -أوهلين Heksrher-Ohlin عن التخصص في العمل تبعا للوفرة النسبية في عوامل الإنتاج). وقد زاوج غاندي هذه الفكرة مع رؤية خاصة بالقيم الروحية والتقليدية "الهندوستانية".

وبدوره أرسى جواهر لال نهرو وحلفاؤه السياسيون ديموقراطية قائمة على القيم الاشتراكية الفابية (نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد). وبغية

التوافق مع النموذج التنموي السائد في عصره، ذهب نهرو إلى أن الدولة يجب أن تكون الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية. وردد نهرو مقولة "إن الهند قد دفنت على مدى أكثر من قرن تحت سيطرة بريطانية مباشرة وآن الأوان كي تخرج إلى الحياة وتحقق لنفسها مكانا ومكانة"، فأثار هذا القول الشعور الوطني للهنود مما ساعد نهرو في إستراتيجيته الساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وكانت الفكرة الأساسية في عملية التنمية الهندية آنذاك هي مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، ولتحقيق ذلك فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاديات الصغيرة والوضعيات المالية. وهو ما ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية.

وقد طورت الهند نظاما متميزا من التعليم الجامعي، تمكن من تخريج العديد من العلماء والاقتصاديين على درجة عالية من التأهيل. لكن في المقابل، لم تحقق الهند تقدما مماثلا في الإدارة الاقتصادية، وإن كان مشروع بناء الدولة قد شحن الأمة بالشعور بأن للهند رسالة، وهو ما نجح في بث العافية في جسد تلك الدولة الوليدة الواهنة. وقد أسهم نهرو بنفسه في فكرة التخطيط، ورأى في نموذج الخطة الخمسية السوفيتية وسيلة لتعزيز تنمية بلاده. وفيما بعد تم إرساء نظام محكم تحت إشراف الدولة يراقب الاستثمار، والإنتاج، وطاقة المصانع، وأسعار المخرجات، وكتلة رأس المال، ويحدد القطاعات الصناعية التي يجب الاحتفاظ بها للمنتجين الصغار.

وفي الوقت الذي رحبت فيه النخبة السياسية الهندية بالقطاع الصناعي الخاص، أخضعت هذا القطاع لإطار دقيق من الضبط والتنظيم. ووفق طريقة التنظيم هذه، خضع هذا القطاع للصناعات الحكومية الكبرى التي وجد فيها نهرو العوامل الحيوية للتنمية الوطنية. كما تبنت الحكومات الهندية النظرية التنموية التي اشتهرت آنذاك باسم "الصناعة الخام" والتي تفترض أن التصنيع والتحديث وبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيتحقق فقط من خلال الحمائية التجارية.

فالحواجز التجارية ستهيئ من الناحية النظرية، لمؤسسات التصنيع المحلية، مجالا للازدهار والاستعداد للانطلاق.

ويعترف الاقتصاديون الهنود اليوم بأن نظام نهرو أصبح مرهقا للغاية بمرور الوقت، خاصة حين تم تعزيز الحواجز التجارية في الوقت الذي كان يجب فيه التخلص منها. وقد أثبت الزمن أن الاعتقاد بأن نخبة صغيرة من التكنوقراط بوسعها تطوير دولة ضخمة متنوعة، ومتأخرة، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد من المركز إلى الأطراف، أمر خاطئ.

لقد فشل هذا الاعتقاد في إدراك أنه ليس بوسع سلطه مركزية امتلاك المعلومات الضرورية لتدبير وإدارة اقتصاد دولة بهذه الشساعة، خاصة حينما يؤدى هذا النوع من التدخل الحكومي إلى خلل في آليات السوق والأسعار النسبية. وكانت خلاصة التجربة نشوء نظام معقد قام في النهاية على ثلاثية "السماح –والترخيص – وتوزيع الحصص".

وربما كان لحواجز التعريفات الجمركية تأثير ضار في الاقتصاد الهندي بقدر فاق الضرر الذي سببته الإجراءات التنظيمية الداخلية. وعلى الرغم من أن سياسة الحمائية الهندية قد منحت الصناعات المحلية ضمانات فتح الأسواق، إلا أنها لم تقدم شيئا يضمن فاعلية هذه المؤسسات الصناعية، وذلك لأن السوق الهندي مجزأ بطريقة مفتعلة وخاضع لسيطرة شديدة.

وبافتقادها المنافسة المحلية والدولية اشتهرت المؤسسات الصناعية الهندية بعدم الفاعلية. ومن ثم انتقص هذا النظام من المكاسب الفاعلة التي كانت المنافسة والتجارة كفيلتان بضمانها. زد على هذا أن الدولة فاتها أن تحجز لنفسها موقعًا في الثورة العارمة التي شهدها العالم في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية في ميدان التجارة الدولية التي وفرت ثروات هائلة لعدد من الدول. هكذا أصبحت القاعدة الصناعية الهندية أكثر تضخما، واكتفت بغض الطرف والرضي عن النفس.

لقد تحددت الأسعار بناء على الاحتكار الحكومي، وبناء على سياسات احتكار الصناعات الصغيرة. وقد أدى ذلك الاحتكار إلى تصادم المحفزات القليلة التي كانت تحاول الاستجابة لفرص السوق.

وفي نفس الوقت أدى التدبير الحكومي للقطاع الخاص إلى فرض إجراءات صارمة على مستوى ضبط الأسعار والإنتاج والاستثمار بشكل لم يكن له نظير في العالم الثالث.

وقد قوض ذلك من إنتاجية القطاع الخاص وقلل من قدرته على الاستجابة لفرص السوق. فعلى سبيل المثال كان لزاما على أية شركة تتجاوز قدرتها المالية 20 مليون دولار أن تعرض كل قرراتها الاستثمارية الكبرى على الدولة قبل التصديق عليها، علما بأن مستوى دينامية الجهاز الحكومي كان بطيئا للغاية. وعلى مدى ثمانينيات القرن العشرين تزايد الاقتراض الهندي وأوشكت المؤسسات المملوكة للدولة على الإفلاس وافتقدت إلى رأس المال ومحفزات الاستثمار والابتكار. وفي حقيقة الأمر كان من الأسهل لهذه المؤسسات أن تعيش على الإعانات الحكومية، تلك الإعانات التي ضمنت أن يصبح النظام الاقتصادى في كنف السلطة السياسية.

وبعد 40 سنة من الاستقلال نما القطاع العام في الهند بقوة مع تبني خلفاء نهرو لسياسته الاقتصادية. فأنديرا غاندي إبنة نهرو – والتي حكمت الهند بين عامي 1966 – 1977 ثم بين عامي 1980– 1984 (قبل اغتيالها) كانت هي الأخرى تطمح إلى تحويل الهند إلى جمهورية اشتراكية. لقد عطلت أنديرا غاندي الديموقراطية لفترة قصيرة من الزمن، وضخمت فيما بعد من قدرات الحزب الحاكم في الإشراف على الاقتصاد، وعززت مكانته في زيادة مركزة سلطة الدولة على الولايات الفدرالية.

لم يبدأ الوضع في التغير سوى مع حكومة راجيف غاندي، الذي جاء ببرنامج إصلاح اقتصادى. تمكن راجيف من تنفيذ مستوى معتدل من التحرر من قيود الإصلاحات الضريبية رغم المقاومة السياسية الشديدة داخل حزبه تجاه هذه الخطوات الليبرالية الجديدة. ولكن حكومة راجيف لم تدم طويلا، واضطر للإستقالة في عام 1989.

أما ناريسما راو، الذي جاء خلفا لراجيف فقد كان مناصرا لحزب المؤتمر من الطراز القديم مع ميول طفيفة للاستمرار في نهج الإصلاحات التي بدأها راجيف. وقد ورث راو أزمة مالية وخللا في

ميزان المدفوعات لم تترك له خيارا آخر سوى الاستمرار في الإصلاحات التي لم تحظ بتأييد شعبى فضلا عن سياسة التشقف التي بدأها راجيف. وبحلول عام 1991 وصل العجز لدى الحكومة إلى 8% من إجمالي الناتج المحلى، وكانت الخزانة خاوية تقريبا.

وفي أثناء مواجهته لكارثة مالية لاحت في الأفق، اختار راو لمنصب وزير المالية مانموهان سينغ – الاقتصادي المتخرج من جامعة أوكسفورد وصاحب التوجهات الليبرالية القوية، كما اختار بالانيبان تشيدامبارام وزيرا للتجارة، والذي كان بدوره قد تلقى تدريبا في جامعة هارفارد. وقد أصبح سينغ وتشيدامبارام المهندسين البارزين للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الهندي.

يشغل مانموهان سينغ اليوم منصب رئيس وزراء الهند، وأصبح بي تشيد امبرام وزيرا للمالية، ويشكل سينغ وتشيد امبرام إلى جانب "مونتيك سينغ أهلواليا" الذي يشغل منصب الرئيس المفوض للجنة التخطيط القومي، ما يسميه الإعلام الهندي "فريق الأحلام الاقتصادي".

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن جهود الإصلاحات الاقتصادية قد بدأت في الهند في الوقت الذي كان نموذج التخطيط المركزي على النمط السوفيتي يلفظ أنفاسه الأخيرة. إذ أن هذه الجهود قد قام بها نفس الأشخاص الذين أوكل اليهم قيادة الاقتصاد المخطط. وقد تم تبنى إصلاحاتهم بطريقة تسمح بالحد من الصدمات التي لا يتحملها الاقتصاد الهندي الضعيف. كما كان وجود هؤلاء المسؤولين داخل الدولة حافزا لإعادة الثقة لدى الكثير من المتشككين.

وسرعان ما قام سينغ وتشيد امبرام بخفض قيمة العملة الوطنية (الروبية) وتقليص الإعانات التجارية، وخفض التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، كما تم إسقاط تلك المراسيم البالية والقوانين التي لم تؤد سوى إلى نتائج عكسية، ووقفت عائقا، لفترة طويلة، دون تمكن مديري الأعمال من تنمية أعمالهم. وقد وضعت هذه التغييرات البلاد على طريق لم تحد عنه كافة الحكومات الهندية اللاحقة.

وقد قام حزب الشعب الهندوسي ذو التوجه اليميني، والذي قاد الحكومة خلال الفترة من 1999 إلى 2004، بتبني جهود الإصلاح

السابق ذكرها، بل سرع من خطواتها في بعض المجالات. فقد تم خلال تلك الفترة الحد من القيود التي فرضت على التجارة والاستثمار الأجنبى، وهو ما أدى إلى التوسع الكبير في التجارة، وزيادة الاستثمار الأجنبى، وتحقيق نهضة في مجالي التكنولوجيا المتقدمة والخدمات. وأصبحت الهند في النهاية بطل رواية الاقتصاد العالمى، الأمر الذي أدى إلى طفرات شاملة في مسارها التنموي.

لقد تجلت محصلة هذه الاصلاحات في دعم قوي لسلطة اتخاذ القرار لدى أصحاب المشروعات التجارية والمديريين، وفي تخلى الدولة عن التدخل – ولو جزئيا – في عملية إدارة الاقتصاد. كما خفت القيود التي كانت تفرضها الدولة على طبقة رجال الأعمال، فانتعشت هذه الطبقة من بين صفوف التكنوقراط ذوي التعليم العالي. وبعد عقود من الإرتهان لإمكانات الطبقة الوسطى، أصبح القطاع الخاص، الآن، يشكل العمود الرئيسي لنمو الناتج القومي الهندي. كما توسعت العديد من الشركات الهندية، وأصبح بعض منها علامة تجارية عالمية.

ويشهد السوق الهندي اليوم أكثر من مائة شركة يبلغ رأس مال كل منها بليون دولار، كما ازدهر سوق الأسهم في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. وصار قطاع البنوك في أفضل حالاته عما كان عليه قبل عقد مضى، رغم أن الهند لم تقدم على خصخصة البنوك المملوكة للدولة. ويشهد القطاع الخاص بصفة عامة نموا ملحوظا، ويجتذب هذا القطاع – خلافا لما هو في الصين – نحو 18% من إجمالى القروض البنكية في الهند.

ورغم ذلك، فلن نفاجأ إذا وجدنا أن نسبة القروض المعدومة في الهند أقل بكثير مما هى عليه في الصين. فقبيل الأزمة المالية الحالية، كانت مثل هذه القروض تشكل 2% فقط من القروض غير المسددة، وهى نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بنظيرتها في الصين التي تقترب من 20%.

وكان من المتوقع أن يضع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ الاصلاحات الاقتصادية في بؤرة أجندة حكومته حين ترأس الحكومة عام 2004، رغم أن كثيرين قد راهنوا على أن عودة حزب المؤتمر

إلى السلطة هى بمثابة رفض لسياسه التحرير الاقتصادى. ويبدو سينغ، في حقيقة الأمر، سجينا لهدفين متعارضين، فمن ناحية عليه أن يمضي في النهج الإصلاحي، ومن ناحية أخرى عليه أن يلبي تطلعات حزبه (حزب المؤتمر) والتحالف الحاكم اللذين يدافعان عن بعض آليات التدخل الحكومي في السوق، تلك الآليات التي أعاقت لفترة طويلة نمو اقتصاد الهند.

إن الأكثرية من الناخبين الذين أوصلوا حزب المؤتمر للسلطة هم في الأساس من الفقراء الذين لم يستفيدوا عمليا من عملية التحرر الاقتصادي. وتحظى فكرة حماية سوق العمالة بتقدير مقدس في الهند، وتعد من تراث حزب المؤتمر، ومن المسلمات التي يصعب تغييرها. ومازال شائعا في منهج حزب المؤتمر السعي إلى برنامج خلق وظائف جديدة، رغم أن هذه البرامج لم تقدم الكثير لتطوير إنتاجية الدولة أو تنميتها على المدى الطويل، أو حتى لتحقيق زيادة حقيقية في الوظائف الجديدة. ومع ذلك يتم الدفاع عن هذه البرامج باعتبارها أحد أشكال مواجهة الفقر.

وفي المقابل يرى أصحاب التوجه الليبرالى أن مثل هذه البرامج عقبة تربك القطاع الخاص المتسم بدينامية تسمح له – حين تصبح الظروف مواتية – بخلق وظائف أكبر مما يمكن للحكومة تحقيقه. لكن برامج التوظيف الحكومية مع ذلك تظل ذات أهمية رمزية في مجتمع لم تجن ثمار الإصلاحات الليبرالية فيه سوى قطاعات بعينها وأقاليم دون غيرها، مقارنة ببقية شرائح وأقاليم البلاد. ويجب أن نلاحظ هنا أن 90% من العمال الهنود يعملون في القطاع غير الرسمي.

اتجاهات الاقتصاد الكلي

من الجدير بالملاحظة أن الهند امتلكت، ولفترة طويلة نسبيا، قطاعا صناعيا حديثا. وقد بنيت أولى المصانع في الهند في خمسينيات القرن التاسع عشر. ومع الاستقلال صنفت الهند كسابع أكبر دولة صناعية في العالم. ولعل هذا يجعلنا ننظر إلى النجاح الذي حققته الهند برؤية مغايرة. فالإنجازات الاقتصادية ليست جديدة على

الهند، وإن كان معدل نموها هو الذي يبدو اليوم متسارعا، جاعلا منها لاعبا عالميا.

يبلغ حجم الطبقة الوسطى في الهند اليوم نحو 250 مليون نسمة، إضافة إلى عدة ملايين أخرى تنتشل نفسها من الفقر للارتقاء إلى تلك الطبقة. كما يتراجع الإنفجار السكاني الذي كانت الهند قد شهدته من قبل، خاصة بتناقص معدل النمو السكاني من 2.2% سنويا إلى 1.7%. مما ساعد في رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، فقد ارتفعت قيم الدخل الفردي من 1.178 دولار في عام 1980 إلى 3.051 في عام 2006، قياسا بمكأفيء القدرة الشرائية.

كما استفادت الأوضاع الديموغرافية من التغيرات الاقتصادية بأن توفرت للأسر الهندية فرص أكبر للاستثمار في تعليم أبنائها، وهو مصدر حيوي آخر للتنمية الاقتصادية المستدامة. وبحسب الصحفي داز جورشران فان ما بين 30 إلى 40% من مقدار النمو الهندي يمكن إرجاعه إلى الاستغلال الفعال لعوامل الإنتاج.

فقد نما الاقتصاد الهندي بمعدل 6% سنويا فيما بين 1980 و2000 وبنحو 8.6%بعد عام 2000، وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز المعدل إلى 9.4%*. وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نموا خلال الربع الأخير من القرن الماضي. ومع ارتفاع الاستثمار بنسبة تبلغ نحو 30% – توافقا مع إرتفاع إجمالي الناتج المحلى – ترسي الهند بذلك قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد، على الرغم من أن طريق النمو سيعتمد على العديد من العوامل في مقدمتها حالة الاقتصاد العالمي، وتطور الأزمة المالية الحالية، ومدى قدرة الحكومة الهندية على التقدم بالإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام.

لقد زادت الصادرات الهندية من 100 مليون دولار في عام 1990-1991 إلى نحو 100 بليون في عام 2007، أو بزيادة نسبتها 30% من قيمة إجمالى الناتج المحلي*. وحتى وقت قريب جدا ظهرت علامات على تدهور الاقتصاد، وهو ما تطلب توفير دعم متواصل. واضطرت المؤسسات لأن تعمل فوق طاقتها القصوى،

وارتفع العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات، وبلغت نسبة التضخم 7%. ورغم نمو الصادرات، فإن العجز في الحساب الجاري قد تفاقم في السنوات الأخيرة، وبالمثل تزايدت نسبة الدين العام بالنسبة لإجمالي الناتج المحلى.

كما أدى ازدهار الائتمان إلى ارتفاع في أسهم وأسعار العقار. لكن هذا التوجه يشهد تباطؤا ملحوظا نتيجة أزمة القروض العالمية. وفي السنوات الأخيرة اعتمدت الهند، بشكل كبير، على التدفق القصير الأمد لرؤوس الأموال.

وقد يؤدى ذلك إلى تعرض الهند – كغيرها من الاقتصاديات الناشئة – لارتفاع في معدلات الفائدة، وربما لهروب رؤوس الأموال في ظل ما يعيشه العالم اليوم من أوضاع بالغة الاضطراب. ولعل القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الطويل الأمد تعد أحد الأسباب التي تجبر الهند اليوم على الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأمد. وعلى نحو ما أشرنا إليه سابقا، ليست الهند محصنة ضد تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، فاندماجها المتزايد في النظام العالمي يجعلها أكثر عرضة للتغيرات الخارجية مما لو كانت تعمل بنظام أكثر اعتمادا على الذات. وعليه، فليس غريبا أن يتباطأ النمو في الأشهر الأخيرة.

كما أدى تراجع الدولار إلى تخفيض أسعار الفائدة عليه نظرا لأنها تقوض من المنافسة التصديرية. وبشكل متزايد تحولت الشركات الهندية أيضا إلى السوق المحلى من أجل الحصول على مصادر إقراض جديدة. وفي ضوء هذا التوجه نفهم مثلا عرض شركة هندية مثل تاتا في يناير/كانون الثاني 2008، لسيارة لا يعدو سعرها الألفي دولار. وهذا دليل على أن المؤسسات الهندية الأكثر دينامية ما زالت مستمرة في الحفاظ على إستراتيجية إبداعية وطليعية.

العلاقة بين الحكومة والسوق

من بين ما ورثته الهند في رحلتها الاقتصادية جهازا حكوميا مترهلا وغير فعال. ويحتفظ هذا الجهاز بسلطة قوية تخوله التدخل في السوق

وإعاقة المشروعات التجارية وعرقلة قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة.

ففي واقع الأمر تتوقع النظرية الاقتصادية النيوكلاسكية، وبوجه خاص نظرية هيكشر- أوهلين، أن الدول سوف تتخصص في إنتاج سلع تصديرية تتطلب توفر مداخل للإنتاج وبغزارة مفرطة. وفي الحالة الهندية تعتبر القوى العاملة هى أكثر مداخل الإنتاج وفرة، ومع هذا فإن الهند تنتج ثروة ضخمة في صناعة التكنولوجيا المتقدمة والخدمات وفرت خدمة جيدة من خلال قطاع صغير من القوى العاملة، لكنه قطاع على درجة عالية من التدريب والكفاءة. وأخذا في الاعتبار المستوى التدريبى العالي لهذا القطاع فمن الممكن اعتباره عامل إنتاج عالي الكثافة في رأس المال. ويرى الاقتصاديون في هذا الوضع تناقضًا إلى حد ما، خاصة وأن الهند لم تعرف ثورة تصنيع كثيفة في الأيدي العاملة بما يقدم تفسيرا لحالة البطالة المرتفعة التي تعانيها. فنسبة القوى العاملة في قطاع العمل الرسمي لا تتجاوز 11.3%، نصيب القطاع الخاص الرسمي منها 3%. ورغم أن العديد من مظاهر "مملكة التصاريح" القديمة التي اتسم بها النظام الاقتصادي الهندي لم تعد موجودة اليوم. إلا أن عددا من التنظيمات والضوابط ما زالت تعيق مرونة القطاع الصناعي الهندي.

وعلى مدى سنوات عدة، وقفت الحكومة الهندية حائلا دون دخول المؤسسات التجارية في عدد من قطاعات الأعمال تاركة السوق يختار "الصناعات الصغيرة" ومن ثم حالت الدولة دون ظهور شركات كبرى منافسة كان بوسعها دفع هذه الصناعات نحو المنافسة العالمية. كما تعرضت أسواق التجزئة أيضا للحماية الفاعلة أمام المنافسين الأكثر دينامية، سواء كانوا محليين أو أجانب. ولعل بقاء هذا النوع من التنظيمات الحكومية - والتي تحظى بدفاع مستميت من المنتفعين ومن ممثليهم السياسيين - يشكل حاجزا منيعا أمام النمو الاقتصادي والتنمية.

وتجرب الهند ممارسة التحرير الاقتصادي عبر نظام المناطق الاقتصادية الخاصة، التي تتمتع بقدر من الإعفاءات الضريبية،

وغيرها من المنافع التي يحظى بها المستثمرون في الهند. و يدور حول هذه البرامج جدل اقتصادي خاصة أنها تتسبب فيما يعرف باسم "تشويه الأسعار النسبية". كما أن لهذه البرامج آثارا وتداعيات اجتماعية، حيث تؤدى إلى تهميش المجتمعات غير المرتبطة بنمط إنتاج المناطق الاقتصادية الخاصة وذلك من خلال إنكار هذه البرامج حق تلك المجتمعات في الحصول على عائدات الضرائب الممكنة، فضلا عن تشريدها لملاكي الأراضي الصغار. وليس هناك ارتباط وثيق بين المناطق الاقتصادية الخاصة وبقية الاقتصاد الهندي. وهناك مخاوف من أن تؤدى الامتيازات التي تحصل عليها تلك المناطق الاقتصادية إلى إضعاف مصادر الدخل الحكومي وفتح الأبواب أمام الفساد.

وتظل التحديات التي تواجه التنمية الهندية هائلة في حجمها. فنحو ربع سكان الهند يعيشون دون خط الفقر الوطني، مع تباين كبير في درجة الفقر على مستوى الأقاليم. وبحسب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم التحدة لعام 2007 – والذي يقارن بين 178 دولة من حيث قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من خلال قياس عدة مؤشرات في مقدمتها معدل الحياة، ومحو أمية الكبار، وتمدرس الأطفال، ونصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى – فإن الهند تحتل المرتبة 128 من بين 178 دولة.

ويتحتم على الهند أن تحافظ على معدل نموها البالغ 8% خلال العقد القادم من أجل النهوض بمستوى الشعب الهندي ككل ونقل التنمية إلى ما وراء الأقاليم الغنية التي جنت بالفعل ثمار التنمية*. ورغم النمو السريع الذي شهدته البلاد خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لم يتحسن معدل الحد من الفقر سوى بـ 1% سنويا، ولعل هذا أحد أشكال التناقض الأخرى في الاقتصاد الهندي خاصة أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأول الفاعل في الحد من الفقر.

ويتسم النظام التعليمي في الهند بتناقض مماثل. فمدارس التدريب الفني تخرج عناصر قادرة على المنافسة الدولية خاصة مع تقدم الهند

بشكل مزدهر في مجالات التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الفضاء. وفي نفس الوقت نجد أن معدلات الأمية في الريف الهندي مازالت مرتفعة للغاية نتيجة ضعف فاعلية الدعم الحكومي في التعليم الإبتدائى. وتبدو المشكلة بالغة السوء بالنسبة للفتيات، اللائي يعد تعليمهن أمرا حيويا من أجل إتمام عملية التنمية. ويمثل الضغط على الميزانية جزءا آخر من المشكلة. فعلى عاتق الدولة يقع عبء ثقيل من تمويل الديون، والإنفاق العسكري، فضلا عن دعم السوق.

ويتنازع هذا النوع من الإنفاق الحكومي مع الإنفاق على تنمية الريف والتعليم. وكما أشرنا من قبل، فإن هناك جماعات ضغط محلية تدافع عن أولويات الإنفاق الحالية. مما يجعل أحد التحديات الأساسية الملقاة على عاتق الدولة عقد توافق شعبي عام حول أولويات الإنفاق الجديدة الأكثر فائدة للمجتمع.

ومنذ نيلها الاستقلال، حظيت الزراعة في الهند بأولوية خاصة لدى صانع القرار السياسي- الاقتصادي. وقد حكمت المجاعات التي عانتها الهند في الماضي توجهات السياسة الزراعية في حقبة ما بعد الاستقلال، وخاصة التركيز على تأمين الغذاء. وقد سعت الثورة الخضراء إلى تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي من الطعام عبر اعتماد عدد من الوسائل التقنية والتنظيمية، كتطوير بذور فائقة القدرة الوراثية، والزراعة المحصولية المركبة، والاستعانة بالمخصبات الزراعية، وتوسيع الرقعة الزراعية، واعتماد أنظمة ري حديثة.

وقد تضمن البرنامج أيضا عددا من المبادرات التشريعية من أجل ضمان عدم سيطرة الأهداف الربحية التجارية على إنتاج الطعام. وقد أدى هذا البرنامج الممول جزئيا من طرف البنك الدولي، إلى زيادة مبهرة في الإنتاج الزراعي الهندي، وهو ما ساعد في جعل الهند تصبح واحدة من أكبر دول العالم إنتاجا للغذاء مع نهاية عقد السبعينيات. وهناك مع ذلك انتقادات مهمة بحق الثورة الخضراء، في مقدمتها تناقص التنوع الحيوي، وزيادة التباين في الدخل في المجتمع الريفي، وفقدان فرص العمل نتيجة إدخال المكننة الزراعية التي استغنت عن شريحة من الأيدي العاملة، وزيادة الفجوة بين الأراضي الزراعية الجيدة

الري والقائمة على المحاصيل النقدية (ذات القيمة الاقتصادية العالية)، ونظيرتها من الأراضي الجافة المهملة، فضلا عن الإفراط في استخدام المبيدات الزراعية. ويبقى القطاع الزراعي الهندي محدود الفعالية، بل في بعض الأحيان يقف حجر عثرة أمام التحديث والعصرنة.

وتتمتع معظم الأراضي الهندية بخصوبة تربتها ووفرة مياه الري وبالمناخ الملائم للزراعة، الأمر الذي يجعل كثيرا من مواطني الهند قادرين على توفير المتطلبات الأساسية للحياة بفضل الزراعة التي يعمل بها 50% على الأقل من القوى العاملة الهندية (تبلغ هذه النسبة الثلثين طبقا لتقدير حديث لمجلس العموم) ومع ذلك لا تنتج هذه النسبة سوى 17% من إجمالي الناتج المحلي.

ولا يحصل الفلاحون الهنود سوى على 20 إلى 30% من سعر التجزئة النهائي لبيع الفواكه والخضروات، وهو سعر أدنى بكثير مما يحققه المزارعون الأوربيون من أرباح. ويعود ذلك جزئيا إلى السياسات الزراعية والغذائية، التي تتبناها الحكومة الهندية. إذ يرى البعض أن القطاع الزراعي يعوزه التحديث، وهو ما يشكل أولوية كبرى بوسعها تشجيع قطاع الأعمال الزراعي، واستثمار رأس المال الخاص، وتحقيق الابتكار الزراعي في الأقاليم الريفية. غير أنه يجب أولا التخفيف من قيود التوزيع، وبالمثل يجب التخلص من الضوابط التي تحول دون إقامة اتصال مباشر بين المزارعين وتجار التجزئة.

ويمكن للمزارع الكبرى أن تدعم الإمكانات التصديرية للزراعة الهندية، لكن ذلك يتطلب جهدا لتعميم المهارات والتقنيات الزراعية الحديثة في الريف الهندي لجعله أكثر قدرة على الإنتاج. وتتمثل إحدى السبل المواتية أمام الهند لتحفيز تجربتها التنموية في سحب شريحة من عمالها في القطاع الزراعي ودفعها إلى قطاعيّ التصنيع والخدمات، وإن لم يخل ذلك السبيل من مخاطر اجتماعية.

وتتمثل إحدى هذه المخاطر في أن التصنيع لم يتطور بعد في الهند بالدرجة الكافية التي تؤثر بشكل إيجابي على المنظومة العامة لسوق الشغل. وتبعا لذلك قدر البنك الدولي أن الهند في حاجة إلى

تركيز أكبر في مجهودها الإبتكاري كي تتمكن من امتصاص عدد أكبر من العمالة في عملية التحول نحو التصنيع.

ولقد تحكمت المصالح الزراعية أيضا في إستراتيجيات تفاوض الهند مع منظمة التجارة العالمية. فقد لعبت الهند أحيانا دور الجسر الواصل في تلك المفاوضات، حيث كانت الهند واحدة من الدول الرائدة في كتلة مجموعة G33 المؤلفة من 33 دولة نامية، في الوقت الذي لعبت فيه دورا فاعلا آخر في مجموعة الأربعة الكبار G4 المؤلفة من البرازيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والهند. وقد عملت هذه النخبة من الدول على التوصل إلى تسوية بشأن عدد من القضايا المهمة في تلك المفاوضات.

وتبدو الهند في هذا الصدد لاعبا أساسيا تمكن من أن يطرح على طاولة التفاوض مصالحه القومية الخاصة في القضايا الأربع موضوع التفاوض وهى: الزراعة التسويقية، فتح الأسواق أمام المنتجات غير الزراعية، وتجارة الخدمات، والقواعد الإجرائية لمكافحة إغراق السوق، والرسوم التعويضية. ولم تكن موافقة الهند ذات أهمية محورية لأي اتفاق نهائي فحسب، بل كانت في ذات الوقت اللاعب الرئيسي في فشل تلك المفاوضات!

وقد زجت الهند نفسها بقوة من أجل الولوج إلى الأسواق الزراعية الغربية، وسعت أيضا إلى الحفاظ على آلية الضمانات الخاصة من أجل حماية مزارعيها من تحرير التجارة المفاجئ. وقد التزم التحالف الحاكم في الهند بتحسين الأوضاع المستقبلية للفقراء في الريف الهندي. وتبلغ نسبة التعريفات الجمركية (الحد الأقصى من الجمارك الذي تسمح به منظمة التجارة العالمية) التي تفرضها الحكومة الهندية على السلع الزراعية المستوردة 114%، مقارنة بـ 12% فقط في الولايات المتحدة، ومقارنة بـ 62% كمتوسط عالمي، بل إن هناك تعريفات جمركية تتجاوز هذه النسبة. وما يزال المسؤلون الهنود يعترضون على التنظيمات والقوانين الزراعية الداعمة للغرب. فقد أشار وزير التجارة والصناعة الهندي شري كمال ناث إلى أن "خفض الدعم المشوه للتجارة في الدول المتقدمة قضية لا يمكن المساومة عليها،

لأنها تؤثر بشكل عكسي على حياة الملايين من المزارعين الفقراء في بلادنا".

ويزداد القلق الهندي أيضا بشأن أسعار الغذاء عالميا. ففي الشهور الأخيرة، فرضت الهند بعض الضوابط التصديرية على الأرز في محاولة لحماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الأرز عالميا. وتتهم الولايات المتحدة نيودلهي بإتباع سياسة تضر بجيرانها في جنوب آسيا، وترفع من الأسعار العالمية، وتربك الأسواق الدولية.

وتسعى الهند إلى الوصول إلى الأسواق الكبرى لاقتصاديات الدول المتقدمة، لكنها تريد في ذات الوقت الحفاظ على مرونة التوصل إلى سياسات تجارية إستراتيجية وليست سياسات قائمة على مبدأ "دعه يعمل" المتعلق بحرية التجارة. فقد عارضت الهند التصديق على قانون التجارة المتعلق بحقوق الملكية الفكرية، ومعايير العمل، والمعايير البيئية التي طرحتها منظمة التجارة العالمية بحجة أن هذه وسائل حمائية تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية. كما عارضت الهند بقوة سياسات الولايات المتحدة لدعم القطن تحت ذريعة أن ذلك سيؤدى إلى خفض أسعار القطن الهندي بشدة، وهو المحصول النقدي التاريخي في البلاد.

وفي قطاع الخدمات، سعت الهند للوصول إلى الأسواق الكبرى، لكنها مع ذلك تريد حماية مناطقها الخاصة. وهنا نجد أن موقف الهند قريب بشكل عام من موقف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وفي مجال التفاوض على فتح الأسواق أمام السلع غير الزراعية تريد الهند تخفيضا في عدد من الحواجز غير الجمركية الغربية، في الوقت الذي تقاوم فيه، وباستماتة، مطالب الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بالبدء في إزالة بعض حواجزها الحمائية المتبعة أمام تجارة السلع المصنعة. كما تمثل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية قضية شائكة، ذلك لأن الملكية الفكرية قد تبدو من المنظور الهندي شكلا من أشكال الحمائية المقنعة. فلدى الهند صناعة دوائية خلاقة، توفر الدواء للعديد من دول العالم الثالث. كما تندفع الهند نحو إحداث تغيرات في إجراءات مواجهة الإغراق والرسوم التعويضية. وقد استخدمت الهند موقفها الدبلوماسي

المنيع في جنيف لمقاومة أية تنازلات في الاتفاقات الزراعية وحقوق الملكية الفكرية دون أن تنال في المقابل ما تريده من تنازلات من قبل الدول المتقدمة على القوانين والخدمات.

وبحسب كبير مفاوضي الهند في جنيف راول خولار فإنه "في المفاوضات الزراعية فان مصالحنا دفاعية... وسنتخلى في نهاية المطاف عن بعض إجراءات الحماية دون أن نكسب الكثير". وفي مجال حقوق الملكية الفكرية فإن التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة منخفضة لدرجة لا يمكن معها جني كثير من المكاسب. وفي مجال التبادل يمكن أن تكون هناك مكاسب للجميع. وما يشغلنا هو تحقيق مكاسب عبر فتح مزيد من أسواق الدول المتقدمة أمام السلع الهندية المتخصصة، فضلا عن ترشيد القوانين الضابطة.

الهند ونموذج التنمية البديل

ساعد صعود شرق آسيا في إعادة صياغة كلا من نظريتي التنمية الاقتصادية والوصفة السياسية لعدد من الدول التي كانت تسعى لتدعيم مسارها التنموي. لم يكن الدرس غائبا عن مخيلة زعماء الهند. فخلال زيارة قام بها مانموهان سينغ في 1989 لكوريا الجنوبية صدمت الرجل حقيقة كون تلك الدولة كانت تقف تقريبا عند نفس مستوى التنمية في الهند عام 1945 ولكنها تمكنت خلال 40 سنة من مضاعفة معدل الدخل الفردي ليتجاوز نظيره الهندي بنحو 10 مرات.

وتجنى الهند اليوم ثمار منهجها في التحرر الاقتصادي وفتح الأسواق، ومن المحتمل أن تصبح بدورها نموذجا لدول نامية أخرى مازالت مكبلة في مصيدة الفقر. ومنذ نهاية الحرب الباردة، ربطت الهند بشكل واعٍ بين مسارها التنموي ومثلها الديمقراطية. ففي 1999، أصبحت الهند واحدة من عشر دول مؤسسة لمبادرة التجمع القومي، وقد أعرب مانموهان سينغ عقب توليه منصب رئاسة الوزراء بالقول "لو أن هناك فكرة تصور الهند وتعرفها لكانت هي تلك الفكرة التي تقدم الهند كمجتمع شامل يتمتع بالانفتاح والتنوع الثقافي والتعدد العرقي واللغوي، لدينا في الهند التزام نحو تاريخ الإنسانية بأن نضمن فاعلية

هذا التنوع. ولعل الديمقراطية الليبرالية هي النظام الطبيعي للتنظيم السياسي لعالمنا المعاصر. فكل الأنظمة البديلة، شمولية كانت أو جماهيرية باختلاف درجاتها، ليست سوى انحراف عن الطريق القويم".

تمتلك الهند ديموقراطية أصيلة نسبيًا مقارنة ببقية العالم النامي، ويتمتع الشعب الهندي بحق الاقتراع منذ عام 1951. وقد توقع الكثيرون في مستهل الديموقراطية الهندية أن تلك الديمقراطية الضخمة لا يمكن أن تستمر طويلا، غير أن ذلك كان مخالفا لما أثبته الشعب الهندي الذي ازدهرت ديمقراطيته يوما بعد يوم.

ويعتقد المفكر الاقتصادي الهندي الأصل والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 "أمارتيا سن" أن التقاليد الديموقراطية الهندية أقدم من نظيرتها الأوروبية وتتمتع بسمات فريدة مميزة. فبنية الديموقراطية الهندية سهلت عملية التفاوض والتعبير عن وجهات النظر المختلفة بين الأطراف المتعددة المساهمة في السياسات الوطنية للبلاد. وقد تمكنت هذه القيم الديموقراطية العريقة في الهند من إكساب الثقافة السياسية المميزة في البلاد قدرة عالية على التوحد والتماسك. وبالتعبيرات الديموقراطية يمكننا القول إن الهند قد استوفت كل المسوغات اللازمة. فلديها نظام برلماني مستقر ونظام اقتراع منتظم، حر ونزيه؛ كما أن نسبة مشاركة الناخبين في الاقتراعات عالية، وهناك تداول سلمي للسلطة. وتتمتع الدولة بسلطات راسخة، كما أن الصحافة حرة ونابضة بالحياة.

لكن في ذات الوقت تتسم صناعة القرار الهندي ببطء شديد، ولم تحقق الإصلاحات تقدما كبيرا على نحو ما يأمل الكثيرون. ولعل إحدى المشكلات التحليلية للسياسة الاقتصادية في الهند تكمن في ضرورة إدراك أنها دولة فدرالية تتمتع بقدر عالٍ من اللامركزية. فالمجالس البرلمانية على مستوى الولايات تمارس سلطاتها بشكل فعال، وقد يؤدى ذلك إلى توتر كبير مع السلطات المركزية وهو ما ينتج عنه قدر من الارتباك السياسي. ولعل الأهم بالنسبة لأغلبية المواطنين في الهند هو توزيع الثروة، ويؤدي ذلك إلى تعقيد عملية الإصلاح وأحيانا

يحول المداولات الديموقراطية إلى صراع من أجل اقتسام الغنائم. ويحتاج ذلك كله إلى تسوية بطريقة ديمقراطية.

كما يؤدى التطور السياسي الحديث للهند إلى المزيد من التعقيد في تفاصيل القصة. فحزب المؤتمر عرف تراجعا في نصيبه من أصوات الناخبين في السنوات الأخيرة، مما جعله يبحث عن شركاء لتكوين حكومة ائتلافية. وعلى مستوى الولايات ظهر عدد من الأحزاب ذات المرجعية الإقليمية والطبقية. وفي مقدمة ذلك التحول صعود حزب الشعب الهندوسي – ذو التوجهات الهندوسية والقومية المغالية – ليصبح ثاني أكبر الأحزاب السياسية في الهند. ومن ثم فإن بعض الأقاليم الهندية لا توجد بها مطلقا تمثيلية لحزب المؤتمر، رغم أنه الحزب الحاكم اليوم.

وينتقل القرار السياسي في الهند من رئيس الوزراء إلى عدد لانهائي من المؤسسات داخل وخارج الولايات، كما أن الائتلاف الحاكم الآن يضم أعضاء من الحزب الشيوعي والحزب الاجتماعي الجماهيري. ويسود بعض القلق حول سلطة الحكم في البلاد، والطريقة التي يتم بها تعقيد عملية اتخاذ القرار نتيجة توزع السلطة بين المركز والولايات.

ولا تقدم القيم الديموقراطية للهند سمة أيديولوجية لهذه الدولة تميزها عن منافسيها الإقليميين في الصين وباكستان فحسب، بل إن هذه القيم تؤكد أيضا على الأساس المشترك للتفاهم مع الغرب. ولا تزال الهند ممانعة في التخلي كلية عن دورها التاريخي كرائدة لحركة عدم الانحياز، كما لا تندفع نحو إقامة تحالفات جديدة يمكن أن تؤثر سلبا على مكانتها الدولية التقليدية. وقد صار من البديهيات في الغرب القول بان إصلاحات السوق تمضي يدا بيد مع الإصلاحات الديموقراطية. وتبدو هذه العلاقة التلازمية جلية في دول وسط وشرق أوربا، وتحظى هذه الروابط دون شك بدعم من خلال الإشارات التي يرسلها كل من الاتحاد الأوربي وحلف النيتو مرحبا بانضمام هذه الدول إليه.

ومع هذا فإن الربط بين عملية الدمقرطة والتحرر الاقتصادي ليس ربطا آليا مباشرا. ويتضح ذلك في النموذج الصيني، حيث ما زال

الحزب الشيوعي يمارس سيطرة شاملة على الحياة السياسية، رغم أنه يقدم ضمانا لقوى السوق كي تعمل بشكل مستقل ذاتيا. وروسيا حالة أخرى ملفتة للانتباه، حيث تزايدت عملية الدمقرطة بالموازاة مع وحشية السوق الحر، ومن ثم يبدو كل منهما (الديموقراطية والسوق) مشوها لسمعة الآخر في عيون كثير من المواطنين الروس. بينما تقدم الهند بديلا بالغ الأهمية لكل من النموذجين الصيني والروسي.

ولم تقم غالبية الدول الأوربية، والدول المسماة بالنمور الآسيوية، بإرساء نظام اقتراع إلا بعد أن أرست قاعدة تصنيعية. ولعل هذا النهج الخاص من التنمية يحد من المقاومة السياسية للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المفاجئة، تلك المقاومة النابعة من شرائح اجتماعية قد تعاني في المدى القصير والمتوسط من حدة مثل هذه التغيرات. أما الهند فقادرة في المقابل على إدارة هذا النوع من الاضطراب بقدر كبير من الديموقراطية. فكفاءة الهند لإرساء توافق ديمقراطي عام ربما يفسر بطء مسارها الإصلاحي.

ومن الجدير بالملاحظة أن التفاوت الكلي في توزيع الثروة أقل من نظيره في حالة الصين. فحسب مؤشر جيني Gini Index – والذي يقيس عدم التساوي في الدخل اعتمادا على مقياس يتراوح بين صفر و100 درجة – فإن المعدل يبلغ في الهند 33 مقارنة بـ 45 في الصين. ويشير هذا إلى أن سياسات إعادة توزيع الثروة التي تتبعها الهند – والتي تؤدي إلى تباطؤ النمو – قد تحدث أيضا زيادة متوسطة في التفاوت في الدخل، ومن ثم ترفع من الحد الأدنى للتوافق الوطني العام في مجتمع يتميز حكامه بقدر كبير من الديموقراطية. وبناء على هذا، فإن إصلاح السوق في الهند يمثل حلا وسطا فريدا من نوعه بين المدافعين عن حرية السوق وأولئك المهتمين بسياسات رعاية الفقراء. وربما تتمكن الديموقراطية من التوصل إلى أرضية مشتركة لتحقيق توازن بين هذين المطلبين.

وتجد المجتمعات الديمقراطية المتسارعة النمو نفسها مضطرة للاستجابة للضغوط السياسية من أجل جبر فجوة الثروة التي عادة ما ترافق مراحل الانطلاق الاقتصادي الناجح. وتعمل النخبة السياسية

الهندية من أجل احتواء هذه الفجوة، وإن كان الوصول إلى عدالة متوازنة في ظل الدينامية الاقتصادية مهمة صعبة في واقع الأمر. وقد أظهرت دراسة أجراها المسح القومي الانتخابي في عام 2004 أن الغالبية الأكثر فقرا في الهند تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية أفادت الأثرياء في المقام الأول.

ويذهب البعض إلى أن الفقراء يرون بأن الإصلاحات الاقتصادية تستثنيهم بينما تفيد الآخرين. ويقترح بعض الاقتصاديين تبني الليبرالية الجديدة، إلى جانب حكامة رشيدة، لتحقيق جزء، على الأقل، من حل طويل الأمد لمشكلة الفقر في الهند. لكن الفقراء ومن يمثلهم سياسيا لديهم على ما يبدو تحفظات كثيرة على الإصلاحات الاقتصادية، ولهؤلاء نفوذ كبير في ديموقراطية الهند.

وربما يعبر ذلك بدقة عن سبب سعي الحزب الحاكم في الهند لتحقيق توازن في النمو مع عدالة في التوزيع، وذلك من خلال دفاعه عن بعض مبادئ النظام الاقتصادي القديم القائم على تدخل الدولة في السوق. ومن الناحية السياسية يبدو من المخاطرة إلحاق ضرر ولو قصير الأمد بحق مجموعات سكانية فقيرة لإرساء قواعد قد تحقق مكاسب عامة على المدى الطويل. ففي حقيقة الأمر لا تعمل الدورات السياسية والاقتصادية بطريقة متزامنة، وتشعر المؤسسة الحاكمة في الهند بحدة هذا التناقض، خاصة مع نزوع هذه المؤسسة إلى التحرك بسرعة نحو إصلاح سوق العمالة والخصخصة والتحرر من القيود. وربما يكون ذلك ثمن الإصلاحات الاقتصادية المتجذرة في الديموقراطية الهندية، وإن كان من المحتمل أيضا أن تصبح هذه الإصلاحات مصدر قوة في ذات الوقت لو تمت إدارتها في النهاية من أجل بناء توافق شعبي عام أكبر وأشمل حول الأسواق ودورها في توسعة رقعة الرفاهية.

وتشتهر الهند بتنوع بالغ، وقد لعبت دورا رئيسيا في دعم تماسك طوائفها العرقية المختلفة والإبقاء عليها داخل المسار الوطني الرئيسي للحياة السياسية والاقتصادية. غير أن سجل العلاقة بين هذه الطوائف لا يتسم دوما بالانسجام، فهناك حالات من التطاحن والصدام. ويمثل

الصعود الحديث للقومية الأصولية الهندوسية ذات التوجه الراديكالي أخطر التهديدات التي تحيق بالرؤية العلمانية الدستورية التي تتسم بها الليبرالية الهندية. ويعد اتساع فجوة الثروة بين السكان المسلمين والهندوس أحد المصادر الدائمة الباعثة على القلق خاصة مع تدهور الحالة الاقتصادية للمسلمين، وإن كانت هناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك*.

وتعد موجه العنف التي شهدتها ولاية جوجارات في عام 2002 – حين لقي 2000 مسلم حتفهم ردا على احتراق 58 هندوسيا في عربة قطار تحمل حجاجا هندوسيين – نموذجا من تلك الأحداث التي يمكن أن تثير قدرا كبيرا من الاضطراب وعدم الاستقرار. ولهذا السبب يحاول قادة الهند الحيلولة دون تمكن السياسات الطائفية من تعطيل نجاح الجهود الساعية إلى تعزيز الحوار الوطني الداخلي. وتقدم المؤسسات الديموقراطية في الهند وسيلة فاعلة لتعزيز مثل هذا الحوار، وتشجيع الوصول إلى تسوية سلمية.

ولا يمكن للمرء أن ينكر العامل الديمقراطي حين يقارن الهند بالصين. فالهندسة السياسية في البلدين تشكل أعمدة بناء الاقتصاد، فضلا عن صياغة التوجهات التي تحدد السياسات الاقتصادية. ففي الديمقراطيات الرشيدة، لا يمكن للسلطة المركزية أو حكومات الولايات فرض إصلاحات فوقية دون التشاور مع الشعب، صاحب الأصوات الانتخابية. إذ ليس أمام مثل هذه الحكومات سوى السعي لتحقيق قدر من التوافق الوطني العام بين الأطراف المعنية. وفي مجتمع مثل الهند غني في تنوعه العرقي واللغوي والديني، تتسم عملية التوافق الوطني العام ببطء شديد، وتتعرض لمد وجزر بين الإخفاق والنجاح.

وتتم المداولات الديمقراطية في الهند عبر تركيبات سياسية متشعبة، تضم الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمسؤولين المنتخبين محليا، والعديد منهم من النساء. وتساعد هذه العملية في تحديد المشكلات، وتحاط الدولة علما كي تجد لها حلاً. ولعل في ذلك دلالة واضحة على ديمقراطية الهند. ففي واقع الأمر يعد

العامل الديموقراطي – أكثر من أي عامل آخر – المسؤول عن لم شمل تلك الدولة ذات الأطراف الشاسعة، والتنوع الشديد والفقر الكثير.

ويتمثل التحدي الذي يواجه الهند اليوم في بناء مؤسسات اقتصادية بديلة قادرة على التوافق مع مجتمع عالمي موحد وأكثر ديمقراطية، والحفاظ، في نفس الوقت، على حوار ديمقراطي نابض بالحياة. وتكمن خطورة هذا التحدي في أن الدولة ما تزال غير فاعلة ومتشبثة بطرق بالية في تنظيم الحياة الاقتصادية، خاصة أن هناك مدافعين أشداء عن سياسة الوضع الراهن في الهند اليوم. وينعكس نمو الدخل الهندي على ارتفاع حجم الاستهلاك، والذي بلغ في 2005 ما يعادل نحو 64% من إجمالي الناتج المحلي. وهو أعلى من نظيره في أوربا (58%) وفي الصين (42%). ولعل النمو الاقتصادي المدعوم بالطلب الداخلي يمكن أن يساعد في حماية الهند نسبيا من تراجع الاقتصاد العالمي، ويدحض الإدعاء الذي يقدمه البعض من أن نموذج التصدير الشرق آسيوي هو المسار الوحيد للازدهار التنموي.

وقد تمثل الهند مسارا تحديثيا أكثر أمنا من الناحية السياسية، وذلك لأنها تجمع بين ميزة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي إلى جانب صغر حجم فجوة الثروة في اقتصادها. وهناك بالطبع تفسير آخر لذلك الانجاز. فالسوق الهندي الداخلي ضخم للغاية ومن ثم فهي في وضع أفضل من دولة مثل سنغافورة، ولديها القدرة بالتالي على تركيز معظم طاقتها الاقتصادية لتلبية حاجة مستهلكيها المحليين.

ويلعب مستثمرو القطاع الخاص دورا مركزيا في التنمية الهندية المتسارعة. في الوقت الذي تمثل فيه الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الأجنبية محركات الدفع الأساسية في حالة الاقتصاد الصيني القائم على النموذج التصديري. وما تزال مؤسسات الإقراض الصينية تفضل التعامل مع الشركات المملوكة للدولة، بينما لا تتلقى الشركات الخاصة سوى 10% من القروض المسجلة المتاحة. ويصل هذا الرقم في الهند إلى 80%. غير أن هذه الأرقام قد لا تظهر بوضوح الحقيقة كاملة، أخذا في الاعتبار النزوع الصيني نحو التعامل

مع شبكات التمويل الذاتي أو الشبكات الأسرية وذلك من أجل رفع حجم رأس المال المستثمر.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه في الوقت الذي تستحوذ فيه الشركات الهندية المملوكة للقطاع الخاص على معظم تجارة الهند الخارجية، تخرج معظم الصادرات في الصين من شركات غير صينية. ويعبر هذا جزئيا عن القيود التي يستمر فرضها على عمل الشركات الأجنبية في الهند. وإن كان ذلك يكشف الكثير أيضا عن طبيعة قطاع الأعمال الهندي الأقرب إلى نظام المقاولات.

حققت الصين نجاحها المدوي في عالم التصدير اعتمادا على انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وبراعتها التنظيمية واستخدامها لعواملها الإنتاجية بشكل أكثر فاعلية مقارنة بالهند. لقد أصبحت الصين واحدة من دول العالم الأولى في التصنيع من خلال مراكز التجميع الصناعي وقدرتها على استقدام عشرة ملايين عامل من الريف إلى المدن سنويا.

في المقابل تتميز الهند بنمو القيمة المضافة في مجال التصدير بقطاع التكنولوجيا والخدمات. كما تخلق الهند العديد من الوظائف التصنيعية، وإن كان هذا القطاع ما زال أقل فاعلية وأدنى انتشارا من نظيره في الصين. وتشير الدراسات إلى أن المهندسين في الهند أكثر كفاءة من الناحية التدريبية من نظرائهم في الصين، وأن معين الهند الذي لا ينضب من الخريجين المؤهلين يعادل تقريبا ضعف القدرات الصينية في هذا المجال. وتعاني أكثر من نصف النساء في الهند من الأمية، بينما تصل هذه النسبة إلى 14% فقط في الصين. وهذه المشكلة هي عنق الزجاجة في مسيرة التنمية الهندية، حيث يشير الاقتصاديون إلى أن مفتاح التنمية الهندية في المستقبل مرهون بالتعليم في الريف.

وكما أشرنا من قبل، فإن عدد الوظائف التي يتيحها مجال صناعات المعرفة والخدمات ضئيل بالنسبة للمخزون الضخم من سوق العمالة في البلاد. فعلى سبيل المثال يوظف قطاع البرمجيات أقل من 0.5% من العمالة الهندية بينما يسهم في إجمالي الناتج المحلي بنحو 5%. وتعد العمالة الهندية المختصة في تقنية المعلومات ذات كفاءة

عالية، تلقى جزء كبير من أفرادها درجات علمية من الغرب، وهم أبطال قصة النجاح السريع في الهند.

وسرعان ما أدركت شركات تقنيات المعلومات والخدمات الأجنبية أن في الهند ميزة التكلفة الأقل، كما لمست بالمثل الكفاءة العالية للعمالة المختصة في مجال هندسة العلوم والخدمات. وقد أقامت 125 شركة كبرى، من أصل 500 شركة على مستوى العالم، مراكز أبحاث وتنمية على الأراضي الهندية. في المقابل دفعت الصين نفسها للأمام عن طريق البدء أولا بإتقان الحد الأدنى من دورة الإنتاج، رغم أنها تتحرك الآن بخطى سريعة نحو الإنتاج المعقد والمتقدم، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى قدراتها التنظيمية العالية وقوتها العاملة دائمة التطور المهاري.

اقتصاديات الطاقة

تمثل الهند اليوم، بحجمها السكاني الضخم واقتصادها الآخذ في التوسع السريع، سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وحتى تحافظ الهند على معدل نمو مقداره 6% سنويا خلال العقدين المقبلين، ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بنحو 5% سنويا. وإذا كانت تستورد اليوم 70% من إجمالي ما تستهلكه من النفط، فسيرتفع هذا الرقم في عام 2020 إلى 90% بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية. ومن ثم أصبحت الهند فاعلا أساسيا في أسواق الطاقة العالمية، ويسهم طلبها المتزايد على الطاقة في تحديد الأسعار العالمية لهذه الموارد الاقتصادية.

وتصطدم الهند باختناقات حقيقية في إمدادات الطاقة، وستحتاج إلى زيادة طاقتها الإنتاجية بشكل عاجل. كما أنها تعاني من ارتفاع كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية، خاصة وأن إمدادات الكهرباء لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في كثير من الأحيان. والهند مثل الصين مضطرة لتأمين مصادر طاقة قادرة على تأمين احتياجات نموها المتسارع. وقد مضت الهند في سعي محموم لشراء الطاقة لتأمين احتياطات دائمة منها. وذلك عن طريق تركيز معظم جهودها في آسيا

الوسطى وإيران، على نحو ما فعلته مثلا من خلال المشاركة في تطوير استخراج النفط من حقول كازاخستان.

وكان للسياسة التي نهجتها الحكومة الهندية بتوفير الدعم للوقود تأثير سلبي في سوق الطاقة الداخلي. حيث أدت سياسة الدعم هذه – والتي يفترض أنها تقدم حلا ولو جزئيا لعلاج مشكلة الفقر – إلى الإفراط في استهلاك الوقود في البلاد. مما زاد من تعقيد مهمة الجهات الاقتصادية المسئولة عن اتخاذ خطوات فعلية بناء على مؤشرات أسعار الطاقة، خاصة في ظل الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة.

وقد ألقى ذلك بضغوط شديدة على ميزان المدفوعات، رغم أن الهند تحتفظ باحتياطي نقدي مقداره نحو 300 بليون دولار. ومن الناحية الشكلية استخدمت الحكومة سياسة الدعم في أفق تبني سياسة الرفع التدريجي، المدروس بدقة، لأسعار الوقود. ولعل السبب الحقيقي من وراء تلك السياسة كون المواطن الهندي غير مستعد لقبول الزيادة المفاجئة في أسعار الطاقة. ويعد الدعم في كل الأحوال بالغ الكلفة وليس مثاليا من الناحية الاقتصادية. وقد قلصت الحكومة مؤخرا من الدعم بنسبة 10%، وهي خطوة أثارت ردة فعل قوية من قبل اليسار واليمين على السواء.

وعلى المستوى المحلي، أدى خفض الدعم عن الوقود الى ارتفاع أسعار البنزين بمقدار 5 روبيات لكل لتر، والديزل بمقدار ثلاث روبيات لكل لتر. وتحول النسبة المرتفعة للضرائب المفروضة على البنزين من وصول الدعم فعليا إلى المستهلك. وفي الواقع فإن أسعار البنزين في الهند أعلى من نظيرتها في الولايات المتحدة، في حين يباع الديزل بأسعار منخفضة بشكل غير واقعي. وما تزال الشركات النفطية المملوكة للدولة تتكبد خسائر تكلف الحكومة ما قيمته 2-3% من إجمالي الناتج المحلي. والخط الذي تنتهجه الحكومة يعتبر أن الدعم يقدم مظلة واقية لفقراء البلاد من سطوة الاقتصاد العالمي، غير أن الدلائل تشير إلى أن الأكثر انتفاعا من هذه السياسة هم ملاك السيارات من الأثرياء ومن الطبقة الوسطى.

ويتوجه جزء كبير من الدعم الحكومي عموما للصناعات ذات العمالة الكثيفة والتي تخلق فرص عمل جديدة. كما أن الخلل الواقع بين أسعار الديزل والكيروسين مقابل أسعار البنزين يؤدي إلى عملية خلط الوقود ذات الأثر السلبي على البيئة. ولاشك أن إعادة ضبط أسعار الوقود ستقدم الكثير للصناعة الهندية وتجعلها أكثر شفافية وترفع من الرصيد الحكومي الذي يمكّن الدولة من الإنفاق على برامج الحد من الفقر. وإذا كان ذلك يواجه بمشاعر متعاطفة فلا بأس من الإبقاء على دعم الوقود استجابة لكون "الدعم" رمزا من رموز التزام الدولة تجاه الفقراء.

ويعمل نظام تسعير الغاز الطبيعي في الهند وفق بنية مختلفة عن تسعير أسعار الوقود النفطي. فأسعار البترول العالمية تختلف تبعا لاختلاف أسعار النفط الخام، وتعدل الحكومة الهندية نظام الدعم الذي تقدمه من أجل الحفاظ على أسعار محلية ثابتة للنفط. في حين ليس هناك حد ثابت للأسعار العالمية للغاز الطبيعي، ويتحدد السعر عادة على المستوى الإقليمي وحسب المفاوضات الجارية بين الموردين والمستهلكين.

وتقدم الهند عادة دعما لأسعار الغاز الطبيعي تبعا لآلية حكومية لتحديد الأسعار، وتنتج الهند معظم الغاز الطبيعي المستهلك محليا. وقد شهدت السنوات الأخيرة، عموما، زيادة الطلب على الغاز الطبيعي بما يفوق قدرة الآلية الحكومية لتحديد الأسعار على توفير الإمدادات محليا.

وفي عام 2000، قدمت الحكومة الهندية مخططا للترخيص باستكشافات جديدة للغاز الطبيعي، وتقوم هذه السياسة على تشجيع استثمار القطاع الخاص في مشروعات جديدة للغاز الطبيعي مع وعد بترك السوق يحدد أسعار الغاز.

ومع زيادة الإنتاج من خلال استكشاف المزيد من الحقول في أحواض كريشنا–جودافاري ومهانادي، تتراجع قدرة الآلية الحكومية لتحديد الأسعار على التحكم في سعر الغاز الطبيعي، وتزداد في المقابل فرص تحديد السوق لسعر الغاز. وما تزال الهند مع ذلك

تحتفظ بحصة الحكومة في تحديد الأسعار المدعمة للغاز في القطاعات المركزية مثل قطاع الطاقة الكهربائية وإنتاج المخصبات الزراعية، والتي تستهلك 70% من إمدادات الغاز الطبيعي في البلاد.

وكانت الحكومة قد أعلنت في مايو/أيار 2005 عن رفع أسعار الغاز بنسبة 12% في القطاعات المدعمة المشار إليها سابقا، كخطوة يتوقع منها أن ترفع الإيرادات الحكومية وتحقق نقلة في سياسة الاستكشافات الجديدة ومنح حقوق التنقيب وتحديد الأسعار بناء على آلية السوق.

ومنذ نهاية عام 2007 دفع التضخم وارتفاع أسعار الوقود بالآلية الحكومية لتحديد الأسعار إلى رفع الأسعار بشكل لا يمكن تحمله، لكن الحكومة تواجه معارضة قوية تجاه محاولاتها إعادة هيكلة الأسعار، خاصة أن الوعد بوقود رخيص يعد نقطة السبق الأساسية التي تغازل بها الأحزاب اليسارية جموع الناخبين من فقراء الهند.

وقد انتشرت المعارضة في كافة أنحاء الهند بعد رفع أسعار غاز الطهي بنسبة 25% عن أسعاره المدعومة من قبل الدولة، في ظل عدم الاستقرار في تحالف الجبهة اليسارية المتحدة الذي بلغ ذروته خلال إعادة هيكلة سياسات مجلس الشعب الهندي (لوك صابحا) وذلك في أعقاب التصويت على اقتراع بالثقة على الاتفاقية النووية مع الولايات المتحدة، أجري في 22 يوليو/تموز 2008.

وسعيا منها إلى تأمين الوصول إلى موارد جديدة للطاقة، استثمرت الهند في مشروعات بناء سدود ضخمة على الأنهار من أجل توليد الطاقة الكهربائية مثل مشروع ساردار ساروفار في وادي نارمادا، والذي يثير جدلا بسبب فرضه تهجير السكان المحليين من شعب الأديفاسي من موقع البناء. كما تتفاوض الحكومة مع دول آسيا الوسطى من أجل استغلال مخزون النفط والغاز في تلك المنطقة، هذا على الرغم من أن أية خطوط للأنابيب ستأتي من آسيا الوسطى لابد أن تمر، بالضرورة، عبر أفغانستان؛ ومما سهّل التفاوض بين الطرفين موقع الهند كعضو مراقب في منظمة شنغهاي التي تضم ضمن عضويتها دول آسيا الوسطى.

يرتبط النمو الاقتصادي السريع في الهند بحزمة جديدة من التحديات المناخية، ويلقي بظلاله في ذات الوقت على القضايا البيئية العالمية محل الاهتمام، وفي مقدمتها قضية التغير المناخي. فارتفاع الطلب على الطاقة يرتبط بشكل وثيق بالتصنيع والنمو السكاني، لكن لاستخدام تلك الطاقة تداعيات بيئية ومناخية بالغة التأثير في أقاليم بعينها وطبقات اجتماعية دون الأخرى. ومن ثم يتحتّم على الهند أن توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وقد قاومت الحكومة الهندية بشجاعة أي نوع من المساومة بين السياسة التجارية والبيئة. ومع ذلك يمثل التدهور البيئي تحديا خطيرا للاقتصاد الهندي والتنمية المستقبلية المستدامة. فاجتثاث الغابات في الهيمالايا تمثل نموذجا للمعضلات التي يواجهها زعماء الهند على المستوى الوطني والمحلي. لأن إنتاج الأخشاب والزراعة في المرتفعات الجبلية الهندية يسهمان بشكل مباشر في وقوع كوارث الفيضانات في الأراضي السهلية المنخفضة. فقطْع غابات الهيمالايا يتسبب في فيضانات ذات كلفة بشرية مرهقة نظرا لما تلحقه من خسائر في المحاصيل، وحياة البشر والممتلكات. ورغم وعي الحكومة بالأبعاد المعقدة للمشكلة إلا أن حاجتها لمنافع قصيرة الأمد ولاستخراج الموارد لتلبية الحاجة المتزايدة للنمو الاقتصادي يحول دون قيامها بتدابير فعلية لحل المشكلة.

وقد عالج بعض المحللين النمو الاقتصادي الهندي بمعايير منحنى كوزنيتس Kuznets curve، الذي تظهر عليه المستويات المتدنية والعالية من التنمية في علاقة بالظروف البيئية والصحية، بينما المنطقة الواقعة على هذا المنحنى بين المستويين، والتي تعيشها الهند اليوم، تدل على تدهور بيئي شديد. ويتضح هذا النمط أيضا في مشكلة التلوث الهوائي. وتعتمد جودة مياه الشرب على عدد من العوامل المحلية. ففي ولاية كيرلا على سبيل المثال ترتبت مشكلة تدهور جودة مياه الشرب وتدمير غابات المنجروف (شجر الشورى) عن الاعتماد على تقنيات متدنية كالألياف المتعفنة المصنوعة من ثمار جوز الهند. في حين يمكن أن يؤدي الاعتماد على وسائل أفضل في هذه المنطقة إلى تحسين جودة المياه.

وقد عارضت الهند على الدوام فرض قوانين بيئية من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وتزعمت تحالفا من الدول النامية لمقاومة محاولات الدول المتقدمة جعل المعايير البيئية ضمن العناصر الأساسية لشروط الاتفاقات التجارية. كما رفضت الهند المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي للحد من الرسوم الجمركية على السلع المتوافقة مع البيئة، نتيجة اعتبارها الأمر محاولة مكشوفة لتسهيل وصول سلع الاتحاد الأوربي والسلع الأمريكية إلى الأسواق العالمية، واعتبرت الهند المقترحات المطروحة لفرض حظر على دعم المصائد السمكية من أجل حماية المخزون السمكي الطبيعي بمثابة تهديد لحياة الصياديين الفقراء في الهند. وقد أعرب عدد من الدول المتقدمة عن أسفه لعدم توقيع الهند على اتفاقية كيوتو. وتدافع الهند عن موقفها على أساس أن معدل الفرد لديها من انبعاث الملوثات الصناعية لا يتجاوز ربع المعدل العالمي، وأن انبعاث الملوثات من مصادر إنتاج الغذاء في الهند لا يمثل سوى 4.5% من حجم ما يصدر عن الدول المتقدمة في هذا الصدد، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

الأبعاد الجيو-سياسية

يلقي القلق الهندي حول أمن الطاقة بظلال ثقيلة على موقف البلاد من الأمن الجيوسياسى، فانشغال البلاد بقضايا الطاقة عمّق من التحالفات العسكرية في الإقليم، ودفع بالهند نحو إرسال تمثيل عسكري صغير إلى طاجيكستان، والى توقيعها اتفاقية مع إيران لإقامة محطة تسييل الغاز الطبيعى، ومدّ خط للأنابيب. وانصبّ الحوار مع إيران بشكل مباشر على الاتفاق الأمني، بما في ذلك إجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة، واتفاقات صيانة وتدريب عسكري. هذا التقارب مع إيران قد يؤثر سلبا على علاقة الهند ببعض الدول الأوربية، كما أنه أثار قلق بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي.

ولدى الهند رغبة عارمة في فرض موقف مؤثر على النظام العسكري في بورما، على الرغم من أن رغبتها هذه لا تلقى استحسانا

من الغرب. وتندفع الهند في ذلك الاتجاه نتيجة تنافسها مع الصين للهيمنة على تلك الدولة، إضافة إلى رغبتها في تأمين نصيب من مخزون الغاز الطبيعي في بورما التي تضم نحو 10 تريليون قدم مكعب من الغاز، فضلا عن احتياطيات محتملة من المياه الجوفية.

وتصارع الهند من أجل اللحاق بالصين في سباق الطاقة المحموم. كما يقاوم زعماء الهند برباطة جأش الجهود الغربية لتبنى معايير صارمة جدا تجاه انبعاث غازات الاحترار العالمي. ويرى قادة الهند أن دولة نامية مثل دولتهم لا يمكنها الوفاء بهذه الالتزامات الصارمة. وعليه، فليس غريبا أن يسعى الموقف الهندي إلى الإبقاء على المعايير البيئية بعيدة عن المشاورات التجارية المتعدة الأطراف، رغم الآثار المدمرة التي يمكن أن تضرب أجزاءً من الهند نتيجة مشكلة الاحترار العالمي.

ويمر أكثر من نصف النفط العالمي عبر المحيط الهندي، وتلعب الهند دورا متناميا في ضمان أمن الطاقة في هذه المياه. ويرحب الغرب بهذا الدور الهندي. ولعل أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإقامة علاقات تجارية نووية مع الهند تكمن في أن تنمية قطاع الطاقة النووية الهندي يقدم وسيلة فعالة للحد من الآثار المتوقعة للنمو الاقتصادي الهندي على أسواق النفط والغاز العالمية والتي تتعرض للتقلص يوما بعد يوم.

وسيبقى قطاع المواصلات الهندي شديد الاعتماد على واردات النفط، وستستمر محطات توليد الطاقة "غير النظيفة" المعتمدة على الفحم تنتج معظم احتياجات الكهرباء في الهند لسنوات مقبلة. وإن كان من المتوقع أن تقلل الطاقة النووية، فعليا، من استهلاك الهند الشره للخامات الهيدروكربونية، وهذا من شانه أن يحد من حجم المواد المنبعثة الضارة بالمناخ العالمي.

وإذا لم توسع الهند برنامجها النووي المدني، فستحتاج إلى استيراد وحرق ما قيمته 1.6 بليون يورو من الفحم سنويا وذلك بحلول عام 2050. ولعل في تغيير النظام العالمي ونمو الاقتصاد الهندي السريع ما يؤدى إلى دعم موقف الهند في إعادة رسم مكانتها في المنطقة وفي

العالم ككل. فالهند تتقدم اليوم إلى مائدة التفاوض الدبلوماسي وهي غير مكبلة بأوضاع اقتصادية متأخرة، بل راضية بمكانتها الاقتصادية الآخذة في الازدهار. ويعطي ذلك للهند ثقلا تحتاجه القوى العظمى لتولي الهند عناية واهتماما في العلاقات الدولية.

وفي الختام فإنه من المفيد الانتباه إلى أن القيادة الهندية تواجه صعوبات كبيرة للحفاظ على تماسكها ووحدتها، خاصة في مجتمع بالغ التنوع والتعدد، ويعاني من توترات على المستوى الإقليمي والديني والطبقي والأيديولوجي والفئوي، وهي توترات كفيلة بأن تحد من عملية الإصلاح الاقتصادي وقد لا تسمح بتمريرها إلا بشق الأنفس.

وفي النهاية، يمكننا القول إن الهند، مثل الصين، قدمت فصلا من ملحمة التغير الأسطوري في ميزان الاقتصاد العالمي والذي سيشكل المستقبل الإنساني على مستوى الوظائف والاستثمار وسوق الطاقة والوضع البيئي العالمي والتوازن العسكري. وفي هذا العالم الجديد ليست هناك بوابات للنجاح سوى الانفتاح والمرونة، وهي القيم التي يجب أن تحافظ عليها دول أوربا وأميركا الشمالية، فضلا عن دول الاقتصاديات الناشئة، والهند في مقدمتها.

المبحث الثاني الهنود العاملون في الخارج..
ذراع جديد للنمو الاقتصادي

زوشما راماتشاندران*

ثمة ما يزيد عن 25 مليونا من أصل هندي ينتشرون في كافة أرجاء العالم، وبشكل خاص في أميركا الشمالية والمملكة المتحدة ودول الخليج. وتسهم العمالة الهندية في الخارج في تقدم الدول التي يعملون فيها بنفس القدر الذي تسهم فيه بدعم الوطن الأم عند المستويين الاقتصادي والثقافي.

في بعض البلاد التي هاجروا إليها شارك الهنود بفاعلية في الحلبة السياسية، ووصل بعضهم إلى الحكومة. ويمثل الهنود العاملون في الخارج (أو ما يعرف اصطلاحا بالهنود غير المقيمين NRI) أهمية كبيرة للهند، الأمر الذي تم تقديره مؤخرا من خلال تشكيل وزارة شؤون الهجرة. وهدفت هذه الخطوة إلى الحفاظ على قدر من التواصل بين الهنود المهاجرين ووطنهم، وفي سبيل ذلك تم تقديم عدة تسهيلات وحوافز هدفت إلى تشجيعهم على الاستثمار في مجال البنية الأساسية الصناعية كي يتمكنوا من الإسهام في مستقبل الهند، لا أن يشعروا أنهم غرباء عن وطنهم.

مقاصد الهجرة

ينتشر الهنود المهاجرون في عديد من الدول، وإن كان العدد الأكبر في الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، ودول الخليج، وإقليم البحر الكاريبي، وماليزيا. وقد بدأت أولى موجات الهجرة الهندية في القرن التاسع عشر، وذلك بعد إلغاء الرق في المملكة المتحدة. وفي تلك الفترة تم استقبال أعداد كبيرة من الهنود كعمالة وافدة إلى دول البحر الكاريبي مثل ترينيداد، وتوباجو، وجامايكا، وجيانا، وجزر المحيط الهندي مثل موريشيوس، فضلا عن استقدام هذه العمالة إلى مناطق كانت آنذاك جزءا من الإمبراطورية البريطانية، كما وصل

الهنود إلى أماكن أبعد في أرجاء هذه الإمبراطورية مثل جزر فيجي في المحيط الهادئ.

وبدأت الموجة الثانية من هجرة الهنود للخارج في خمسينيات القرن العشرين، حين توجهت أعداد كبيرة منهم إلى المملكة المتحدة حيث تم استيعابهم في مهن متدنية. أما الهنود الذين سافروا إلى شرق إفريقيا في مطلع القرن العشرين فقد اختاروا الجنسية البريطانية رغبة في الالتفاف على سياسة التمييز التي مارسها ضدهم زعماء أفارقة مثل عيدي أمين في أوغندا.

وفي ستينيات القرن العشرين استمرت موجة الهجرة إلى الدول الأوربية، وخاصة المملكة المتحدة، نتيجة الروابط الاستعمارية السابقة. وقد تغيرت نوعية المهاجرين الهنود في تلك الفترة فأصبحوا ممن تلقوا تعليما عاليا، وذوي مستوى مهاري مرتفع. فالأطباء الهنود على سبيل المثال توجهوا بأعداد كبيرة إلى المملكة المتحدة في الخمسينيات والستينيات.

كما هاجرت أعداد كبيرة من الهنود إلى الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وكان هؤلاء المهاجرون ممن تلقوا تعليما راقيا وذوى مهارات عالية. ويعيش اليوم في الولايات المتحدة ما يقرب من ثلاثة ملايين من أصل هندي، ويتفوق معدل التعليم بينهم على المعدل الأميركي العام.

وقد تألفت موجات الهجرة التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين من المهندسين والأطباء والعلماء الذين كانوا يبحثون عن مستقبل اقتصادي أفضل. وفي السنوات الأخيرة أصبح الهنود من مصممي البرامج الحاسوبية جزءا من اقتصاد المعرفة القائم في الغرب، وتم توظيف عدد كبير منهم في شركات وادي السيليكون في الغرب الأميركي. كما شملت موجات الهجرة التي توجهت إلى الولايات المتحدة العديد من المهاجرين من سكان ولاية غوجرات بغرب الهند، المعروفين بمهاراتهم في قطاع الأعمال والتجارة. وقد اشتهرت هذه الجالية في الولايات المتحدة بنجاحها في قطاع الخدمات السياحية وتجارة التجزئة.

كما سافرت جالية صغيرة من غوجرات أيضا إلى مدينة أنتفيرب في بلجيكا، وأصبح لهؤلاء الهنود دورا كبيرا في صناعة الماس، وذلك لمهاراتهم في التعامل مع الأحجار الكريمة البالغة الصغر بعد أن كانت الصناعات هناك ترفض الاعتماد على هذا النوع من الأحجار. كما توجهت هجرة هندية إلى كندا، وقد بدأت في مطلع القرن العشرين مع موجات من هجرة السيخ. وقد تبع ذلك أن استقدم هؤلاء السيخ أسرهم من الهند إلى كندا، ومن ثم فهناك اليوم جالية هندية كبيرة في مقاطعتي فانكوفر وأونتاريو. ويقدر عدد الهنود في كندا بنحو 1.5 مليون.

وهناك نوع آخر من الهجرة الهندية غير الماهرة ونصف الماهرة توجهت إلى دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين، وما تبع ذلك من ازدهار اقتصادي، وبصفة خاصة في الإمارات والكويت والسعودية، وهناك لعب المهاجرون الهنود دورا بارزا في حل مشكلة نقص العمالة. ويبلغ عدد العمالة الهندية في الخليج اليوم نحو خمسة ملايين عامل. وينتمي 70% من هذه العمالة إلى فئة العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة، أما النسبة الباقية فتشمل المتخصصين من الأطباء والمهندسين والمعماريين وموظفي البنوك والمحاسبين.

في المقابل ينتشر المهاجرون الهنود في جنوب شرق آسيا في كل من ماليزيا وميانمار وسنغافورة وإندونيسيا وبروني وتايلاند. وقد توجه معظم المهاجرين إلى هذه المناطق في القرن التاسع عشر، وذلك من خلال تنفيذ اتفاقات استقدام القوى العاملة، والتي أقرها آنذاك الحكم البريطاني، واستمرت هذه القوانين في القرن العشرين. وفي تلك الأثناء، كان تدفق العمالة الهندية يأتي على السواء من فئات الياقات البيضاء والزرقاء. وكانت هذه الموجة من الهجرة مدفوعة بروابط ثقافية ودينية، يعود عمرها إلى قرون عديدة وذلك مع انتشار المعتقدات الهندوسية في دول مثل تايلاند وإندونيسيا، فضلا عما لعبه انتشار البوذية من الهند إلى تلك الأقاليم وما كان له من أثر كبير في توثيق الروابط الثقافية.

ويجب ألا تغيب عنا الجالية الهندية الكبيرة في جنوب إفريقيا، فمن هناك أطلق المهاتما غاندي حركته المعروفة باللاعنف والتي أدت في النهاية إلى إخراج البريطانيين من درة تاج الإمبراطورية. وحين ذهب غاندي إلى جنوب إفريقيا في عام 1893، كان آنذاك محاميا تلقى تعليمه الحقوقي في إنجلترا. ورغم تعليمه البريطاني إلا أنه تعرض في جنوب إفريقيا للاضطهاد والتمييز العنصري لكونه هنديا. ومن هنا بدأ غاندي حركة الدفاع عن حقوق الهنود، وهي الحركة التي تكللت في النهاية بتشكيل حزب المؤتمر الوطني الهندي.

وحين عاد غاندي إلى الهند فيما بعد، استخدم نفس الأسلوب في تشكيل حركة اللاعنف التي شملت كافة أرجاء البلاد، وأجبرت البريطانيين في النهاية على الخروج من الهند. ويقيم في جنوب إفريقيا اليوم نحو مليون هندي، تعود جذور معظمهم إلى أجيال بعيدة. ولذلك فإن هذه الجالية تحمل من السمات الجنوب إفريقية الكثير، وإن كانت هناك روابط وثيقة بين هذه الجالية وبعضها البعض، وبصفة خاصة ترابطها مع عائلة المهاتما غاندي. وإلى جانب ذلك، كانت الحكومة الهندية قد اتخذت مواقف متشددة ضد الحكومة العنصرية التي كانت تحكم جنوب إفريقيا سابقا، ولكن العلاقات عادت اليوم إلى الدفء مع الحكومة الحالية. وقد سعت الهند وجمهورية جنوب إفريقيا إلى تمتين العلاقات الاقتصادية البينية اعتمادا على ما لدى الدولتين من مكانة في الاقتصاديات الناشئة، وتعاونتا معًا في السنوات الأخيرة في عدد من المنتديات الاقتصادية متعددة الأطراف.

السياسات الحكومية

على نحو ما أشرنا سابقا، تعيش العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في الخليج ظروفا صعبة. وفي مقدمة هذه الصعوبات احتفاظ الكفيل بجوازات سفرهم بمجرد وصولهم إلى تلك الدول. كما يتعرض هؤلاء العمال للغرامة والعقوبة بل والحبس لأية مخالفات حتى ولو كانت صغيرة. ولأن جوازات سفرهم لدى الكفيل ولا يستطيعون التحرك

أو السفر، فإنهم يصبحون أحيانا عرضة للإساءة والاستغلال من قبل أرباب العمل.

ولمواجهة هذه التجاوزات اتخذت الحكومة الهندية عدة خطوات لضمان عدم تعرض مواطنيها لمثل هذه المشكلات خلال عملهم في دول المهجر. ومن المعروف أن حماية العمال الهنود في الخارج رهينة بتعاون حكومات الدول المضيفة لهم. ومن ثم عقدت حكومة الهند اتفاقات بشأن حقوق العمال مع الأردن وقطر في الثمانينيات. وفي أعقاب تشكيل وزارة شؤون الهجرة في عام 2004 بذلت الحكومة الهندية جهودا أخرى لتوقيع مذكرات تفاهم مشتركة مع دول غرب آسيا من أجل حماية حقوق العمال الهنود الذين يعملون في تلك الدول.

وقد تم توقيع مثل هذه المذكرات مع الإمارات العربية المتحدة والكويت في عامي 2006 و2007 على التوالي. كما تم التوقيع على بروتوكول إضافي بشأن العمالة الهندية مع قطر في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 لتلبية المصالح المشتركة.

وفي عام 2008 تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع سلطنة عمان، وتم التوصل إلى مذكرة أخرى مع ماليزيا في 2009. وهناك مذكرة مشابهة أخرى تم الانتهاء من صياغتها مع البحرين وسيتم توقيعها قريبا. كما تبذل جهود أخرى للتفاوض بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية واليمن. وتتضمن مذكرات التفاهم السابق الإشارة إليها إعلان نوايا مشتركة، يضمن دعم فرص العمل والتعاون الثنائي بين الجانبين، وحماية حقوق العمال. وتلزم هذه المذكرات الدول المضيفة بأخذ التدابير اللازمة لحماية العمال وضمان حقوقهم، وخاصة في القطاع غير الحكومي، كما تتضمن هذه المذكرات بيانا بالإجراءات العامة التي سيتبعها رب العمل في الدول المضيفة تجاه استخدام العمالة الهندية.

وتضع هذه المذكرات شروطا حول استخدام العمالة بحيث تتفق مع قوانين العمل في كلتا الدولتين. كما تمخضت هذه المذكرات عن تشكيل مجموعات عمل مشتركة تضطلع بتنفيذ بنود مذكرات التفاهم، بحيث تلتقي هذه المجموعات بشكل منتظم بحثا عن حلول لمشكلات

العمال بين الجانبين. وستوقع الهند قريبا مذكرات تفاهم مشتركة مع الدول الرئيسية في استخدام العمالة الهندية في كل من شرق ووسط أوروبا وآسيا، وذلك بحثا عن شراكات ثنائية لتوسعة سوق العمالة الهندية في الخارج وبصفة خاصة العمالة الماهرة التي تحتاجها أسواق هذه الدول.

ومع الدور الذي تلعبه وزارة شؤون الهجرة، يتزايد الاعتراف بالعمالة الهندية كعامل مهم لتنمية اقتصاد الهند، وقد بدأت الحكومة تولي أهمية للهجرة الخارجية واعتبرتها أحد الأبعاد المهمة التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة. ومن ثم قررت الحكومة في 2006 تشكيل شعبة السياسات الخارجية في وزارة شؤون الهجرة، وذلك لتسهيل وتعزيز حركة الهجرة من الهند إلى أسواق العمل الخارجية.

وتم تشكل هيئة حكومية مستقلة لمعالجة كافة القضايا السياسية المرتبطة بهجرة العمالة الهندية. وتشمل المسؤوليات الأساسية لوزارة الهجرة صياغة سياسات تضمن إدارة فاعلة للهجرة، كما تم التقدم باقتراح تغييرات تشريعية جديدة، وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بشؤون الهجرة، فضلا عن صياغة برنامج لتحقيق رخاء المهاجرين، ودعم الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون الدولي في شؤون الهجرة.

وإضافة إلى ما سبق، تحاول وزارة شؤون الهجرة اتباع وسائل أكثر فاعليةً، وتحويل نظام الهجرة إلى نظام يمكّن العمالة الهندية من السفر إلى الخارج من خلال نظام منهجي محلي ودولي وعبر وسائل تعاونات ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي مقدمة هذه الوسائل صياغة مسودة تشريع جديد للهجرة يحل محل قانون الهجرة الصادر عام 1993، إضافة إلى إعداد برامج لتنمية مهارات العمالة الهندية وتأهيل تلك الشرائح من العمالة التي تستعد للسفر للخارج، فضلا عن بناء إطار منهجي للتحقق من وجود حياة كريمة للعمالة في الدول المضيفة، وإقامة مراكز في تلك الدول ترعى شؤون المهاجرين الهنود.

ومن المنتظر أيضا أن تقوم وزارة شؤون الهجرة بتبني أفضل السبل التي اتبعتها دول أخرى في المنطقة لديها تجارب مشابهة في تحقيق رخاء مهاجريها مثل الفلبين، وذلك من خلال مراجعة وتنقيح نظام استخدام العمالة الهندية في الخارج حتى يصبح أكثر احترافا ومسؤولية. وفي سبيل ذلك تم تأسيس مجلس قومي لتوظيف العمالة المهاجرة بهدف دعم اتخاذ القرار الحكومي في هذا الصدد، ولطرح استراتيجيات وممارسات فاعلة لإدارة هجرة العمالة الهندية من خلال إجراء عدد من البحوث والدراسات. كما تم إدراج نظام تراخيص السفر والهجرة في نظام إليكتروني وبرامج حاسوبية. وأيضا فإن مشروعا آخر قيد الإعداد لتحقيق تنفيذ شامل للحكومة الإلكترونية بما يجعل إدارة عملية الهجرة أسهل وأكثر دقة وشفافية، وذلك من خلال جعل كافة الأطراف المسؤولة والمشاركة في عملية الهجرة على دراية بكافة التفاصيل وعلى أرضية مشتركة من المعرفة.

كما تبذل وزارة شؤون الهجرة جهودا أخرى من أجل تنويع سوق العمل المفتوح أمام الهنود وذلك من خلال توقيع عدة اتفاقات شراكة بشأن العمالة المهاجرة مع دول ينتظر أن تفتح أسواقها للعمالة الهندية في المستقبل. وتسعى الحكومة الهندية إلى توقيع اتفاقات ثنائية مع الدول المتقدمة بشأن الأمن الاجتماعي لحماية مصالح المهاجرين الهنود الذين يعملون في مهن عالية الاحتراف في تلك الدول. كما تتعاطف الدولة بشكل تدريجي مع الجهود التي يبذلها المهاجرون الهنود في الخارج للارتباط بالوطن الأم. فقد أطلقت الحكومة في يناير 2006 مشروع "بطاقة المواطنة للمهاجرين في الخارج" استجابة لمطالب معلقة منذ فترة طويلة بشأن حصول الهنود غير المقيمين على المواطنة الهندية.

وقد حقق هذا المشروع نجاحا كبيرا، فبحسب وزير شؤون الهجرة فايلار رافي تم إصدار 90.000 بطاقة منذ الإعلان عن هذا المشروع قبل ثلاث سنوات مضت. ويمكن للأشخاص ذوى الأصل الهندي الذين يعيشون في دول تسمح بالجنسية المزدوجة بالتقدم للحصول على هذه البطاقة. ويتمتع حامل هذه البطاقة بكافة مزايا المواطنة للهنود

المقيمين في الهند، باستثناء حق التصويت الانتخابي، وحق الترشح للمناصب الدستورية مثل منصب الرئيس أو نائب الرئيس أو قاضي قضاة المحكمة الدستورية أو المحاكم العليا في الدولة.

ومن المشروعات الأخرى المتاحة للمهاجرين الهنود في الخارج الحصول على بطاقة "شخص من أصل هندي" والتي تعطي لحاملها مزايا خاصة في الدولة التي يعيش فيها. وأغلب الذين يحصلون على هذه البطاقة هم ممن هاجروا عبر نظام العقود البريطانية إلى كل من فيجي وسورينام وإقليم البحر الكاريبي وذلك خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

ويضاف إلى كل ما سبق فإن الحكومة الهندية تنظم مؤتمرا سنويا خاصا بالهنود غير المقيمين في الوطن. ويتم تنظيم هذا المؤتمر من خلال التعاون بين كل من الحكومة واتحاد الغرف الصناعية. ويعرف يوم عقد هذا المؤتمر باسم "يوم الهنود المقيمين في الخارج" "Pravasi Bharatiya Divas" ويعقد في يناير/كانون الثاني من كل عام.

ويهدف هذا اليوم إلى الاعتراف بإنجازات الجالية الهندية المهاجرة، وبصفة خاصة تقديم التقدير لأولئك البارزين في مجال تخصصهم. وقد صار هذا الحدث مناسبة سنوية لمناقشة قضايا تشغل الجالية الهندية، وقضايا أخرى متعلقة بتنمية وتطوير الهند. وعقد أول مؤتمر من هذا النوع في الفترة من 9 إلى 11 يناير/كانون الثاني من عام 2003. وعادة ما يعقد هذا المؤتمر على مدار ثلاثة أيام. ويتغير عنوان القضية الأساسية للمؤتمر من عام لآخر. وفي عام 2009 أعلنت وزارة شؤون الهجرة أنها تهدف إلى الاستماع لخبرات الهنود المقيمين في الخارج في مضمار التنمية، في محاولة لتحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين.

وعلى الرغم من أن يوم الهنود المقيمين في الخارج حديث العهد، إلا أنه صار حدثا بارزا في مسيرة التنمية الهندية. فعلى سبيل المثال، حين عقد المؤتمر الثالث في 2005 في أعقاب التدمير الذي سببته موجات التسونامي للساحل الجنوبي للهند، تمكن المؤتمر من الحصول

على ملايين الدولارات من تبرعات الهنود في الخارج لمساعدة الضحايا. كما تطرق المؤتمر لقضايا هامة مثل الجنسية المزدوجة وحقوق الانتخاب للهنود المقيمين في الخارج وغير ذلك من الموضوعات التي لقيت مناقشة جادة وعميقة بأكثر مما حظيت به في المؤتمرات السابقة. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن الهند، على خلاف دول أخرى، تنظر إلى تصدير القوى العاملة كمصدر قوة للاقتصاد الهندي. ففي الوقت الذي تحاول فيه بعض الدول مثل الصين منع مواطنيها من السفر للعمل في الخارج، لم تضع الهند أية عقبات أمام سفر القوى العاملة، حتى لو كان هؤلاء العمال من ذوي المهارات الاحترافية العالية.

ورغم النقد الذي وجه في الماضي لهجرة ذوي الكفاءة العالية، فيما يعرف اصطلاحا بـ "نزيف العقول"، لم تضع الهند أية عراقيل أمام هجرة الأطباء أو المحاسبين رغم ما أنفقته الدولة من قبل لتعليم وتأهيل هؤلاء المهاجرين. ويشير العائد النهائي لإنتاج هؤلاء المهاجرين إلى أنهم أصبحوا عنصرا أساسيا في اقتصاديات الدول التي يعملون فيها.

الدور والأهمية

ولأن الهنود قد تركوا وطنهم بسبب عوامل اقتصادية في المقام الأول، فلابد إذن من تشجيعهم ودعمهم للاستمرار فيما يقومون به من "إرجاع" مدخراتهم للنهوض بذلك الوطن، خاصة مع اتجاه بعض الهنود للعودة للهند والرغبة في الاستقرار في الوطن الأم، وذلك مع الركود الاقتصادي العالمي، أخذا في الاعتبار أن الوضع في الهند ليس بنفس السوء الذي تعانيه عدة دول في العالم. ويقتصر هذا التوجه على المهاجرين من الجيل الأول ممن يحتلون قمة قطاع الاقتصاد المعلوماتي، خاصة وأن الهند صارت مركزا عالميا في هذا المجال.

قد يظن المرء خلال مراجعته لإحصاءات هجرة العمالة الهندية في الخارج أن الإسهام الأكبر للاقتصاد الهندي يأتي من العمالة الماهرة المتعلمة التي تشكل النسبة الأكبر بين الجالية الهندية في الولايات المتحدة. لكن الحقيقة تخالف هذا الظن، فالمكاسب المالية الأكبر التي

تجنيها الهند من مهاجريها في الخارج تأتي في المقام الأول من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول الخليج ممن يرسلون تحويلات هائلة إلى وطنهم.

ويرسل هؤلاء العمال بمعظم رواتبهم لأسرهم في الهند من أجل توفير مدخرات كافية للمستقبل. وقد كان لهذه التحويلات أهمية محورية في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين بعدما كان هذا الاحتياطي قد وصل إلى أدنى مستوى له في سبعينيات ذلك القرن.

وتأتي معظم العمالة الهندية في الخليج من ولاية كيرلا بجنوب غرب الهند. وتتميز الولاية بمعدل تعليمي مرتفع حيث لا تتجاوز نسبة الأمية في الولاية 1%، وقد صنفها عالم الاقتصاد الهندي الشهير أمارتيا سين بأنها من أكثر ولايات الهند تقدما في مجالي الرعاية الطبية والتعليم، وهي خدمات متاحة لكافة شرائح المجتمع في الولاية. ورغم أن الولاية قد خضعت بالتناوب لحكم الحزب الشيوعي وحزب المؤتمر إلا أنهما لم ينجحا في تحقيق فرص عمل كافية للسكان. وكنتيجة لهذا هاجر كثير من سكان كيرلا إلى الخليج بحثا عن فرص عمل خلال سبعينيات وثمانينات القرن العشرين. وبحسب وزير شؤون الهجرة فايلار راي في حوار له مع صحيفة هندية اقتصادية يومية فإن تحويلات الهنود المقيمين في الخارج بلغت في عام 2008 نحو 43.5 بليون دولار. ومن هذا الرقم يأتي 18 بليون دولار من العمالة الهندية في دول الخليج. وقد أشار "راي" إلى أن هذا الرقم قد تحقق رغم الكساد الاقتصادي العالمي حتى أنه قد تخطى تحويلات عام 2007 التي بلغت 27 بليون دولار.

وتعزى الزيادة في أرقام عام 2008 إلى أنه مع انهيار النظام المصرفي العالمي اتجه كثير من الهنود المقيمين في الخارج إلى وضع ثقتهم في النظام المالي الهندي. كما أشار الوزير في حوار آخر إلى أن أكثر من 150 ألف عامل هندي قد عادوا من الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2008-2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وبحسب تقرير للبنك الدولي، تتصدر الهند دول العالم في حجم تحويلات المغتربين. وفي التقرير الذي يحمل عنوان "الكتاب الإحصائي للهجرة والتحويلات المالية من الخارج لعام 2008" تأتي الصين في المرتبة الثانية بحجم تحويلات مقدارها 25.7 بليون دولار، تليها المكسيك التي حصلت على 25 بليون دولار، ثم الفلبين 17 بليون دولار، وفرنسا 12.5 بليون دولار.

يلعب الهنود في المملكة المتحدة دورا بالغ الأهمية، فالأطباء ذوي الأصول الهندية يمثلون العمود الفقري لنظام الرعاية الطبية العامة في البلاد. كما أن المبرمجين الهنود الذي سافروا إلى الولايات المتحدة للعمل في شركات البرمجيات قد صاروا عاملا فاعلا في تطور تلك التقنيات المتقدمة. أما وادي السيلكون الشهير في كاليفورنيا فينتشر فيه الهنود، حتى صار مألوفا أن ترى النساء ترتدين الساري الهندي في شوارع سان خوسيه، حيث المركز الأكبر لشركات التقنيات المتقدمة.

وبالمثل، حين تزايد الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول الخليج لم تقم الدولة بإعاقة هجرة العمالة الماهرة لتحقيق توازن في حجم التدفق للخارج. ففي حالة العمالة غير الماهرة، كان هناك دوما فائض في الهند ومن ثم لم يكن هناك خوف من خلل ما في سوق العمالة الداخلية، وهو ما شجع الدولة على السماح لهذا النوع من العمالة بالبحث عن فرص توظيف خارج البلاد.

وبالنسبة للحرفيين نصف المهرة، فيأتي أغلبهم من ولايات مثل أوتار براديش وبيهار، وعادة ما يكونون من عائلات احترفت أعمال النجارة والدهانات والسمكرة. ورغم أن هذا النوع من العمال كان بوسعه الحصول على عمل في الهند إلا أن فرق الأجور في الخارج مشجع للغاية خاصة في الدول الخليجية الثرية بالنفط في غرب آسيا التي احتاجت لهذه العمالة لإتمام مشروعات البناء والتشييد.

أما المتخصصون من المهندسين والأطباء الذين وجدوا طريقهم إلى الولايات المتحدة الأميركية فقد ذهبوا أيضا بحثا عن أجور ورواتب أعلى، ومستوى معيشي أكثر رفاهية. وتعد اللغة الإنجليزية التي يتقنها

هذا النوع من المهاجرين ميزة كبرى يتفوقون بها على غيرهم من القوميات الأخرى في الولايات المتحدة والذين يتحدثون بـ 36 لغة.

وقد جاء كثير من مهندسي البرمجيات الهنود الذين توجهوا إلى الولايات المتحدة من جنوب الهند، حيث اللغة الإنجليزية هي لغة المناهج الدراسية مقارنة بأي إقليم آخر، فضلا عن أن جنوب الهند يولي عناية أكبر للرياضيات والعلوم في المراحل التعليمية مقارنة بأي إقليم آخر في البلاد.

لكن ما من شك أن المتخصصين المحترفين من الأطباء والمهندسين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قد جاءوا من كافة أرجاء الهند وسجلوا تميزا مهنيا. وكنتيجة لهذا، فإن متوسط دخل المهاجر الهندي في الولايات المتحدة يتفوق على المتوسط العام للدخول في هذه الدولة. وما يزال الهنود في الخارج يحافظون على روابط وثيقة مع الوطن الأم. فقد أنشؤوا تنظيمات إقليمية خاصة بهم وجلبوا للمجتمعات التي هاجروا إليها معالم ثقافية هندية من أطعمة وأزياء وطقوس وغير ذلك. كما انخرط كثير من الهنود في قطاع الخدمات، على نحو ما يدير الوافدون من ولاية غوجرات سلسلة فنادق الموتيلات في الولايات المتحدة. وتشتهر ولاية غوجرات بتفوق أبنائها في مجال التجارة والأعمال، واستغل الهنود تلك المهارات في أجواء السوق الرأسمالي المفتوح بأميركا الشمالية. ولعل إحدى المزايا التي قدمها الهنود ذوي التعليم العالي والمهاجرون للدول الغربية أنهم لفتوا انتباه العالم الخارجي إلى حقيقة أن الهنود المتخصصين يتقنون اللغة الإنجليزية، ومن ثم فقد أدى ذلك إلى تشجيع عدد من المؤسسات الصناعية والتجارية على إقامة مراكز لها في المدن الهندية. وقد توسع هذا الأمر بالتدريج ليشمل تخصصات متقدمة للغاية مثل الأدوية والخدمات المتخصصة.

وقد ساهم ذلك في عمليات توظيف هائلة في الداخل الهندي على نحو ما شهدت مدن مثل دلهي ومومباي وبانجالور وتشيني. وقد امتد ذلك إلى المدن الصغيرة حيث وجدت الشركات الأجنبية أشخاصا يجيدون التحدث بالإنجليزية ويتقاضون رواتب أقل. إضافة إلى ما

سبق، هناك اليوم هجرة عكسية يعود من خلالها الهنود المقيمون في الخارج للبحث عن فرص عمل في الهند التي تعتبر واحدة من أسرع اقتصاديات العالم نموا مثلها مثل الصين. وقد نما هذا الاتجاه في العام الماضي مع حالة الكساد التي أصابت الاقتصاد العالمي وانكماش فرص التوظيف في اقتصاديات الدول المتقدمة، في الوقت الذي شهدت فيه الهند استمرارا في ارتفاع الطلب على المديرين المتخصصين والخبراء الماليين.

وما تزال الهند، إلى جانب الصين، واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، في الوقت الذي تصارع فيه بقية دول العالم للإفلات من الكساد العالمي. وقد أشارت أحدث توقعات المجلس الاستشاري الاقتصادي لرئيس الوزراء مانموهان سينغ إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيتراوح بين 6.25% و7.25% خلال العام المالي (أبريل/ نيسان 2009 وحتى مارس/آذار 2010).

وقد أدى انتشار المهاجرين الهنود حول العالم إلى تحسين العلاقات الإستراتيجية مع بعض الدول، وإن كانت علاقات الهند تقوم في المقام الأول على روابط تقليدية قديمة قدم التاريخ. فعلاقة الهند دوما وثيقة بدول الخليج العربي بسبب العلاقات التجارية والثقافية التاريخية بين الطرفين. ومما يزيد هذه العلاقة وثوقا أن الدين الإسلامي الذي تعتنقه دول الخليج يعد حلقة وصل أساسية مع سكان الهند المسلمين. ومن ثم فإنه حتى قبل هجرة العمالة الهندية إلى دول الخليج كانت العلاقة بين الطرفين علاقة محورية للغاية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الهند تضم ثاني أكبر تجمع سكاني إسلامي في العالم، بعد إندونيسيا.

وفي كل عام يتوق كثير من مسلمي الهند لأداء فريضة الحج في مكة بالمملكة العربية السعودية. وتقدم الحكومة الهندية دعما ماليا خاصا للحجاج المسلمين المتجهين لأداء تلك الفريضة. ولهذه الأسباب تميزت الروابط التي تجمع الهند بالعالم الإسلامي في الخليج بشدة أواصرها. وقد أسهم كثير من دول الخليج باستثمارات كبرى في قطاع البنية الأساسية في الهند. وربما لهذا السبب رحبت دول الخليج

بالعمالة الهندية في أعقاب الطفرة النفطية في سبعينيات القرن العشرين حين سعت هذه الدول إلى إرساء بنية أساسية في أراضيها.

وما من شك في أن الحكومة الهندية قد أولت عناية كبيرة لتوثيق علاقاتها بدول الخليج في أعقاب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الهندية إليها. ويحرص وزير شؤون الهجرة الهندية فايلار رافي على زيارة دول الخليج مرتين سنويا لتنشيط العلاقات مع تلك الدول وتذليل العقبات المرتبطة بالعمالة الهندية هناك. كما تحسن الحكومة الهندية اختيار سفرائها إلى تلك المنطقة من بين أولئك القادرين فعليا على تأمين علاقات وثيقة ومتينة هناك.

وتعد جمهورية جنوب أفريقيا من المراكز المهمة التي يعتني بها الديبلوماسيون الهنود، ويعود ذلك إلى أن هذه الدولة تتخذ طريقها لتصبح قوة اقتصادية فضلا عن العلاقات الوطيدة بينها وبين الهند التي تمتد لأكثر من قرن، وبصفة خاصة منذ عهد المهاتما غاندي. ويعد تدعيم وتقوية هذه العلاقات أساس محوري لسياسة الهند الخارجية، حيث للجالية الهندية في جنوب أفريقيا أهمية كبيرة في العلاقات بين البلدين، رغم أن هنود جنوب إفريقيا هم من الجيل الرابع والخامس الذين اندمجوا كلية في المجتمع الجنوب أفريقي.

ومن جانب آخر تقوم علاقات الهند المتنامية مع الولايات المتحدة على أسس من المصلحة المشتركة دون أن تكون الجالية الهندية سببا في ذلك. ومع ذلك لا يمكن إنكار التأثير الفعال للجالية الهندية في الولايات المتحدة في دفع العلاقات بين الطرفين إلى مزيد من التقارب. وقد عين الرئيس الحالي باراك أوباما العديد من الشخصيات ذات الأصل الهندي في مناصب مهمة في إدارته. ولعل أرقى تلك المناصب اختيار د. راجيف شاه لمنصب رئيس صندوق الإعانة الأميركية USAID.

وقد اندمج الهنود في المجتمع الأميركي بشكل عميق، ويدخلون الحلبة السياسية يوما بعد يوم. ولعل الصعود المدوي للسياسي بوبي جيندال، ذي الأصل الهندي، من الحزب الجمهوري حين تم انتخابه حاكما لولاية لويزيانا هو الحالة الأكثر شهرة اليوم. وبالمثل، هناك

العديد من الشخصيات الهندية الأصل في القضاء الكندي. وقد توثقت العلاقات الهندية الأميركية في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة بعد اتفاق الطاقة النووية بين الجانبين.

وفي حالة المملكة المتحدة، فإنه ما من شك أن وجود جالية هندية كبيرة ومؤثرة يفسح المجال لهذه الجالية للعب دور كبير في توثيق العلاقة مع الهند. فالعلاقات الهندية مع المملكة المتحدة تدعمت وتوثقت لأسباب عديدة في مقدمتها روابط التركة الاستعمارية، وحقيقة أن الهند ما تزال جزءا من مجموعة دول الكومنولث. وقد أصبحت الجالية الهندية في المملكة المتحدة جزءا متكاملا من المجتمع البريطاني إلى درجة أن أصبحت وجبة دجاج تيكا المعروفة باسم "Chicken Tikka Masala" ذات الأصل الهندي، طبقا وطنيا في البلاد.

لقد أصبح الهنود أعضاء بارزين في المجتمع البريطاني وفي كل من مجلسي اللوردات والعموم. وبالمثل، فإن رجال الصناعة قد حفروا أسمائهم في المجتمع البريطاني، وفي مقدمتهم السير سواراج باول. وتتدعم هذه الروابط من خلال السياحة الهندية إلى المملكة المتحدة، فكثير من الحركة الهندية إلى المملكة المتحدة تتم اليوم ليس بدافع الهجرة، بل رغبة في الترفيه والتسوق والاستمتاع بالريف الإنجليزي والاسكتلاندي.

ولم تتطور العلاقة الإستراتيجية مع المملكة المتحدة كثيرا من خلال الروابط الاقتصادية، وذلك لأن كثيرا من الشركات البريطانية لها وجود تقليدي في الهند. وهناك اليوم هجرة عكسية للاستثمارات تتجه من الهند إلى المملكة المتحدة، ومن أمثلة ذلك قيام شركة السيارات الهندية "تاتا" بشراء شركتي "جاجوار" و"لاند روفر" إضافة إلى شركة "كوروس" للصلب. وقد لا يكون هذا مدفوعا بشكل مباشر من قبل الجالية الهندية في المملكة المتحدة، لكن إتقان الهنود للغة الإنجليزية يجعل من السهل على هذه الشركات التعامل مع كل من الاقتصاد الهندي والبريطاني على حد سواء.

وأخذا للدور الاقتصادي للجالية الهندية في الخارج في الاعتبار، تجدر الإشارة إلى الآثار الناتجة عن هذه الهجرة على صناعة السينما. فالسينما الهندية المعروفة باسم "بوليوود" والقائمة على إنتاج أفلام ناطقة بالهندية من مدينة مومباي تلقى ترحيبا وانتشارا ليس فقط في السوق الهندي الداخلي بل في دول الخليج ومصر والمغرب ودول جنوب شرق آسيا. وتعرض هذه الأفلام اليوم أيضا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا تلبية لحاجة الجالية الهندية المهاجرة في تلك الدول. وكنتيجة لهذا، فإن معظم الأرباح التي تجنيها صناعة السينما الهندية تأتي من توزيعها في مجتمعات المهاجرين في الخارج. وينعكس ذلك اليوم في أن معظم الموضوعات التي تتناولها هذه الأفلام تقوم على عرض حياة الهنود المقيمين في الخارج، كوسيلة لجذب المشاهدين الهنود حول العالم. وقد صار مألوفا أن تقوم الأفلام الهندية بتصوير بعض المشاهد وأحيانا كل المشاهد خارج الهند، وذلك لتقديم معالم تحظى باهتمام وشغف المشاهدين الهنود المقيمين في المهجر. وبهذا الشكل تسهم الجالية الهندية في المهجر بعائدات متزايدة لصناعة السينما الهندية، وهو ما يصب في النهاية في تقدم الاقتصاد الهندي. ويزداد هذا الوضع أهمية إذا عرفنا أن صناعة السينما الهندية تنتج العدد الأكبر من الأفلام في العالم.

وفي الختام يبقى أن نقول أن القوى العاملة الهندية في الخارج والتي تقدر رسميا بـ 25 مليون نسمة، وإن كانت أكبر من ذلك بحسب التقديرات غير الرسمية، يتزايد دورها الذي تلعبه لصالح الوطن الأم وهي تتحول بالتدريج إلى ثروة كبرى من حيث الدور والمكانة والتحويلات المالية السنوية التي تنعش ميزانية الدولة، فضلا عن تأثيرها السياسي المتنامي في البلدان التي تقيم فيها.

المبحث الثالث ثغرات في قصة التنمية الهندية

محمد ضياء الحق*

من سمات ملاحم النصر الكبرى أنها تواري بقدر ما تكشف. لا نقصد أن هذه الملاحم لا تحكي الحقيقة، بل هي تحكيها، لكن دون أن تكشف من الحقيقة سوى النصف، أو الربع. ولأن رواية الملحمة عادة ما تأتي من مصدر "رسمي" فإنها تكون مدعمة بقوة الدولة ونخبة السياسة والمال، ووسائل الإعلام المملوكة لجماعات المصلحة. وقصة نجاح الهند هي واحدة من تلك السرديات الكبرى التي اعتمدتها الدولة، ومررتها، وصادقت عليها، ثم باركتها النخبة الهندية.

السؤال الآن هو ماذا جرى للنصف الآخر المنسي من سردية نجاح الهند؟ الواضح أن السلطة القائمة تعمل على دس هذا النصف المعتم تحت البساط، أو إخفائه في حاوية صلبة مدسوسة داخل جدار يزيد سمكه عن خمسة أقدام ويوارى تحت الأرض بنحو ميل، على نحو ما يتم مع المخلفات النووية. وتعتقد السلطة أنها، بذلك، قد تخلصت من النفايات السامة، لكنها لا تدرك أن هناك تسربا إشعاعيا يصعد نحو سطح الأرض ويلوث البيئة بحكم قانون التدفق الطبيعي.

يدرك العاملون في الحقل الإعلامي أنه ليس بوسعهم قول الحقيقة كاملة، أو عرضها بكامل أطيافها، بل يقدمون زاوية بعينها من زوايا الرؤية، لا تتجاوز هذه الزاوية عادة 20 درجة من إجمالي ال180 درجة من الحقيقة الكاملة. ويمكننا، على سبيل المثال، إدراك الفروقا ت بين هذه الزوايا من خلال مراجعة الخطاب الإعلامي لصحيفة التايمز اللندنية (ذات توجه يمين الوسط) بخطاب مجلة نيو ستيتسمان (اليسارية). ولعله يكفينا في هذا الاستشهاد بما أسماه نعوم تشومسكي بالحقيقة النمطية[1]. ومن المعلوم في صناعة الإعلام أن كبار المعلنين (أصحاب شركات بيع السيارات الفارهة، والساعات الثمينة،

والرحلات السياحية الفاخرة، والعقارات الجديدة، ومصممو الأزياء) لن يعلنوا عن مثل هذه السلع في صحف تناقش قضايا الجوع في الولايات الهندية مثل أوريسا في الشرق أو تشاتيسجاره في وسط البلاد، أو تناقش الموت جوعا في ولاية جارخند (والتي يعني اسمها حرفيا "أرض المروج" وتسكنها جماعات قبلية). ولن نجد واحدا من المعلنين الكبار يدفع أموالا لتمويل مثل هذه القضايا التي ستفسد مزاج القارئ فينصرف عن شراء ساعة رولكس ذهبية مطعمة بفصوص من الماس يكفي ثمنها لإطعام أسرة من الأسر في قرية نائية لعدة سنوات متواصلة. والحقيقة أن قصة الجوع في حد ذاتها لن تفسد مزاج القارئ فتصرفه عن شراء ساعة أو قضاء رحلة على خطوط طيران فارهة، بل السبب ببساطة هو أن المعلن لن ينتظر مكسبا من خلال الإعلان في مثل هذه المطبوعة، لأن جمهور هذه المطبوعة (المهموم بالفقر والجوع) ليس من تلك الشريحة التي يستهدفها المعلنون.

والملاحظ أن الإعلام المطبوع والإليكتروني في الهند يتسم بنمو متسارع الخطى. وفي هذا الإعلام ثمة توجه، بطريقة شبه إلزامية وفي صورة عقد غير مكتوب، لترويج شعارات رسمية على شاكلة: "الهند تشرق من جديد"، والهند على "أهبة الاستعداد للانطلاق"، أو "فليطمئن الجميع". وقد تعاطت النخبة في الهند بسعادة بالغة مع هذه الشعارات خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2004، لدرجة أن قادة التحالف الحاكم آنذاك، والمعروف باسم التحالف الوطني الديموقراطي [2]، قد أطلقوا على انتخابات تلك الفترة اسم "انتخابات الشعور بالسعادة" في "الهند التي تشرق من جديد" وذلك على نحو ما عبرت عنه الملصقات الانتخابية التي تم نشرها في كافة أرجاء المناطق الحضرية. لقد بدا التحالف الوطني الديمقراطي آنذاك معتدا للغاية بالهند التي تشرق من جديد وبالهنود الذين يشعرون بالسعادة.

ويبدو أن من نحت هذه الكلمات في التحالف الوطني الديموقراطي قد شعر بالسعادة لقدرته على صك شعارات باللغة الإنجليزية، تم الترويج لها بين مواطنين معظمهم لا يعرف هذه اللغة أو لديه في

أحسن الأحوال إطلاع محدود عليها. وحققت الصحف والمجلات أرباحا كبيرة لتلقيها إعلانات ضخمة تحمل هذه الشعارات، المنافية للمنطق، والتي تم توزيعها في كل أرجاء الهند.

ومن المعروف أن الصحافة الهندية تتمتع بنفس الحرية التي تتمتع بها صحافة أية ديمقراطية عريقة. ولم يجبر أي صحفي هندي على ترديد تلك الشعارات التي روجت لها حملة انتخابات التحالف الوطني الديموقراطي، لا في الأعمدة اليومية أو الأسبوعية ولا في المقالات التحريرية. لكن الصحافة عادة ما تنتهي إلى حالة من الدوران حول الذات، فتفشل في تقدير مزاج الأغلبية الصامتة من الشعب الهندي التي تكافح في صراع مع الحياة في الأحياء القذرة والعشوائية في المدن والقرى.

وإذا كان يعنيك زيارة البيوت العشوائية القذرة في المدن والقرى الممتدة على طول الطرق الرئيسية التي تقطع البلاد طولا وعرضا، سيداخلك شعور أن هؤلاء الناس البسطاء غير سعداء وغير راضين، على خلاف ما تشير إليه تلك التوقعات السياسية بمستقبل مشرق. فالكتاب الذين يمتلكون حسا واعيا واستشعارًا بالمستقبل نبهوا بالفعل إلى خطورة "الصمت المشئوم للناخبين".

وبعد ما يزيد عن خمسة عقود ونصف (1947-2004) من ترسيخ الديموقراطية في الهند، مارس خلالها الناخبون قدرتهم على تحديد مصير من يصل إلى الحكم من الأحزاب والقيادات السياسية، جاء الوقت من جديد في انتخابات 2004 ليقول الشعب كلمته. وحال ما بدأت نتائج الاقتراع تصل إلى أولئك الرجال المرموقين الجالسين في "قاعات الحرب" (وهو مصطلح آخر مناف للعقل استعاره مهندسو الحملات الانتخابية في دلهي من القاموس الانتخابي للبيت الأبيض) كانت النتيجة صادمة ومذهلة. فالناس الذين لم يجدوا شيئا يسرهم في الهند التي يعيشون فيها ويتنفسون هواءها، ولم يقتنعوا بأن ثمة شمس للرخاء تشرق في الهند، قرروا قول كلمتهم الحاسمة. وبطبيعة الحال،

لقن الناخبون مهندسي الحملات الانتخابية في التحالف الوطني الديموقراطي درسا قاسيا، وصوتوا لحزب المؤتمر [3].

قليل من الشعور بالرضا

ليس بوسعك أن تأمر الناس في الهند أن يشعروا بالسعادة بينما هم لا يحصلون عل الحد الأدنى اللازم لبقاء الإنسان على قيد الحياة والمقدر بـ 1600 سعرة حرارية (حتى ولو من الكربوهيدرات الرخيصة وليس من البروتينات أو المواد المغذية الغنية بالمعادن الدقيقة) ولا يحصلون سوى على أدوية من زمن الحرب العالمية الأولى، مثل الكينين، والأسبرين، والأيودين. زد على هذا أن ثلث الشعب الهندي يعيش في مساكن لا تظللها أسقف قادرة على حمايتهم من زخات المطر، وليست لديهم ملابس تقيهم برد الشتاء وليس بوسعهم إلحاق أبنائهم بمدارس متوسطة الحال (فالمدارس المزودة بسبورات ومقاعد تعد من أشكال الدعة والرفاهية في الريف الهندي).

لن يكون بوسعك إذن أن تكره الناس على الشعور بالرضا خاصة إذا كان كل ما حولهم لا يدفعهم إلى ذلك. لكن رغم كل هذا، تبقى الهند دولة ديمقراطية! لا يشكك أحد في بيانات التنمية الخاصة بالهند، فتقرير التنمية البشرية لجنوب آسيا الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2007 يؤكد أنه "منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين شهدت الهند نموا في إجمالي الناتج المحلي تراوح بين 5 إلى 6% ووصل في تسعينيات ذلك القرن إلى 9%". ثم يمضي هذا التقرير فيشير إلى "تناقص معدل الفقر في كل من المناطق الحضرية والريفية منذ عام 1993-1994، غير أن التفاوت في الدخل تزايد سواء بين الأقاليم الهندية فيما بينها أو داخل كل إقليم على حدة بين مختلف الفئات الاجتماعية – الاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن سكان الهند، ممن وقعوا في مصيدة العوز، لن يشعروا بالرضا حتى لو كانت مؤشرات النمو الاقتصادي ذات اتجاه إيجابي.

ولعل المزارعين هم أكثر الفئات السكانية التي لا تشعر بالسعادة. فهم يكافحون من أجل إنتاج الطعام للبلاد، طعام يعتمد عليه أولئك الذين يشعرون بحيرة اتخاذ قرار المفاضلة بين شراء سيارة "رولز رويس" أو "بي إم دبليو"، أو المفاضلة بين قضاء العطلة على سواحل الريفيرا الفرنسية أو شواطئ ماليبو في كاليفورنيا.

إن أولئك الفلاحين ممن ينتجون معظم الطعام الذي نعتمد عليه في حياتنا يعانون من عوز بائس لا يجدون معه مغزى من لاستمرار على قيد الحياة، فيقتلون أنفسهم. وفي هذا تشير اللجنة القومية لسجلات الجريمة إلى أنه ما بين عامي 1995 و2007 انتحر أكثر من 184.000 مزارع هربا من الفاقة والعوز. لم يستطع هؤلاء المزارعون تسديد الديون التي اضطروا إلى اقتراضها من أجل شراء المخصبات والمبيدات والوقود لتسيير ماكينات الحرث ومضخات رفع المياه. ولأنهم عاجزون عن شراء تلك الآلات الزراعية فإنهم يضطرون إلى تأجيرها من أجل حرث وري الأرض. وتضيف مثل هذه الضغوط المالية أعباء جسيمة على كاهل المزارعين تقدر في المتوسط بألفي دولار سنويا لكل مزارع. ويضطر هؤلاء المزارعون إلى الاقتراض من المرابين الكبار، لكنهم لا يستطيعون سداد الديون كاملة. وتبقى الطريقة الوحيدة هي التخلص من الحياة بالانتحار. لم تكن القروض البنكية لتحل المشكلة، فالفوائد الربحية لهذه البنوك، حتى في حدها المتوسط، أكبر من طاقة هؤلاء المزارعين على السداد.

وقد ساهم كل ما سبق في تكوين طبقة اجتماعية جديدة تعرف باسم الفلاحين الأطفال، على نحو ما يشيراليه تقرير لوكالة الأنباء المحلية (IPS) في 10 يونيو/حزيران 2009. ففي المناطق التي تسجل فيها حالات انتحار عالية تتجه الأرامل الشابات إلى تربية الأبناء في ظروف من الحرمان الشديد ويسيطر عليهن شبح مستقبل كالح مفزع.

في هذه الأجواء يجد الصبية المراهقون وأطفال ما قبل المراهقة أنفسهم مجبرين على ترك المدرسة والعمل كمزارعين صغار، يلبسون أحذية آبائهم المنتحرين. ولأنهم بدون خبرة زراعية، وليست لديهم القوة العضلية لإنجاز هذه الأعمال الشاقة، فمن المتوقع ألا يختلف مصيرهم

عن مصير آباءهم كثيرا. وحسب القول المأثور، فإن اليأس والقنوط ينتقلان بالعدوى من الأب لأبنه، ولذلك عادة ما يكون مصير الابن الذي انتحر أبوه (أو الأخ الذي انتحر أخوه) هو التخلص من الحياة بنفس الطريقة. وتحيل تقارير وكالة الأنباء المحلية على رأي طبيب نفسي يؤكد أن الأطفال الذين فقدوا طفولتهم مع موت آبائهم عادة ما يحملون مخاوف نفسية لا يتم الشفاء منها في الأمد القريب.

وليس لدى هؤلاء الأطفال وقت للحزن، إذ سرعان ما يخطون خطواتهم الأولى لشغل مكان الأب الراحل، حاملين على عاتقهم مسؤولية إطعام الأمهات والأخوة، وجمع وادخار المال لتجهيز الأخت للزواج (عادة ما ينتحر الفلاحون حين لا يمتلكون مالا لتجهيز بناتهم للزواج). وللوفاء بهذه الالتزامات نادرًا ما يتبقى لديهم مال لدفع ديون آبائهم. لأن زواج البنت في الهند قد يستنزف مدخرات عمر بأكمله. ولو كنت مزارعا صغيرا أو متوسط الحال ولديك ثلاث أو أربع بنات فربما أغراك قتل النفس للتخلص من تلك الأعباء الجسيمة. وعادة ما تُقدم البنات (خاصة إذا اقتربن من سن الزواج) على قتل أنفسهن والانتحار بشكل جماعي لحماية الآباء من عبء الديون.

قد تظهر مثل هذه القصص في الصحف على فترات متباعدة، ففي ظل ضغوط متواصلة من قبل التلفاز والإنترنت فإن الصحافة المطبوعة تفضل إهمال هذه الموضوعات ولا تقدم على عرضها إلا حين تصبح من الوضوح والانتشار بدرجة يصعب تجاهلها.

ففي وقت ما من عام 2007، حين صار الأمن الغذائي في الهند في خطر، اعترف فير سانغفي، الكاتب الصحفي المرموق وصاحب العمود الشهير في صحيفة هندوستان تايمز، بأنه أثناء الاحتفاء المحموم بـ "الهند التي تشرق من جديد" تجاهلت دور النشر الكبرى عن عمد قضايا انتحار الفلاحين، كما تجاهلت الآلام والمحن التي واجهت المجتمعات الزراعية.

واليوم، وفي ظل ما تواجهه الهند من احتمال تعرض البلاد لأزمة في المخزون الغذائي من الحبوب، يجب إلقاء الضوء على تلك

الأزمات التي تعانيها المجتمعات الزراعية من قبل الإعلام، الذي اعتاد غض الطرف عن مثل تلك القضايا.

درجات الحرمان

بينما تتقدم الهند قدما لتحتل مكانة القوة العظمى في السنوات المقبلة، تبقى في ذات الوقت وطنا لأكبر عدد من فقراء العالم. وتتباين درجات الحرمان بالنسبة للطعام، أو السكن أو التعليم أو الرعاية الطبية. كما تتفاوت الأرقام تفاوتا كبيرا تبعا للمنهج والمنظور المتبع في البحث، ومع ذلك فإن أكثر القراءات تفاؤلا تقدم بيانات بالغة في الإحباط. فعلى نحو ما يشيراليه أحد التقارير الحديثة التي أعدها صندوق نافدانيا، وهو منظمة مرموقة تعمل في مجال الأمن الغذائي، فإن "ربع المواطنين في الهند جوعى". وقد استشهد موقع بي بي سي الناطق بالهندية على الإنترنت بهذه المعلومة جاعلا إياها عنوانا رئيسيا له (بتاريخ 31 يوليو/تموز 2009).

وتدير هذا الصندوق فاندانا شيفا، وهي ناشطة مرموقة، مشهورة عالميا بمواقفها الجادة والملتزمة. ويستشهد تقرير بي بي سي بحديث لشيفا تؤكد فيه أنه "بينما تحتفي النخبة الحاكمة والطبقات العليا بارتفاع معدل الناتج المحلي فإن النصيب السنوي من الغذاء لـ "الفرد العادي" تناقص بمقدار 34 كجم. وتشير شيفا إلى أنه في عام 1991 كان المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الطعام قد بلغ 186 كجم بينما لم يزد في عام 2001 عن 152 كجم.

وبحسب شيفا فإن نحو 210 مليون هندي مواطنون جائعون. وهناك درجات من الجوع، فمعظم أولئك الذين يعانون من الجوع لن يسقطوا موتا في القريب، لكن هناك القلة من هؤلاء سيسقطون موتى خاصة في منطقة القبائل. وقد تظهر بعض حالات الموت جوعا في الصحافة على فترات متباعدة، لكنها لا تصل مطلقا إلى قنوات التلفزة. وقد قدمت الصحيفة الأسبوعية *تيهيلكا Tehelka*، والصادرة باللغة الإنجليزية، عددا من التقارير ناقش من خلالها بعض المختصين جدوى ومآل التطورات الاقتصادية التي تشهدها الهند.

وتتصاعد الآن أسئلة على شاكلة "من المستفيد من التنمية؟" وعلى نحو ما يشير فيديا بوشان راوات، الناشط في مجال حق المرء في التغذية، فإننا نعلم أن كلمة "الثقافة" كانت المفردة التي تشدق بها الفاشيون، لكن ما لا نعلمه أن "التنمية" هي الكلمة التي يتشدق بها الرجال الأشداء في الحكم في الهند اليوم. ويستشعر راوات شرا مستترا في الطريقة التي تم بها اختراع قصة التنمية في الهند، وفي ذلك يؤكد على أنه "من المسلم به أن الفقراء لا يعنون أحدا، ولا مكان لهم تحت الشمس، ولا تشغل آلامهم أحدا. وإذا أردت أن تعرف قصة التنمية الحقيقية في الهند فعليك بالتوجه إلى الريف، وهناك ستجد أن الأمر كله خدعة كبرى". ويلفت راوات الانتباه إلى أن أطرافا عدة تشارك في هذه الخدعة وفي مقدمتها الولايات المتحدة والبنك الدولي، على نحو ما يشير جون بيركنز في كتابه "اعترافات قرصان اقتصاد [4]"، الذي يصف فيه كيف تتم المبالغة في منجزات التنمية بالدول النامية كي تظهر أكبر من حجمها الحقيقي.

لغز خط الفقر

ثمة اليوم خلط في الهند يشوب تحديد "خط الفقر". فالفقر هنا يعرف بطريقة تختلف عن المعايير العالمية التي تجعل الفقير ذلك الشخص الذي يعيش على أقل من دولارين يوميا. ولعقود مضت كان الفقير في الهند هو ذلك المرء الذي يعيش على ما يعادل أقل من 1800 سعرة حرارية من الغذاء في المناطق الريفية، أو أقل من 1600 سعرة حرارية من الطعام في المناطق الحضرية. ولم يكن مهما في هذا التحديد أن يحصل الفرد على هذه القيم من أطعمة مؤلفة من عناصر كربوهيدراتية، فهذه اعتبارات لا تلقى اهتماما من أحد.

وقد حددت لجنة تخطيط الهند، وهي هيئة معنية بقضايا الفقر، أن 28% من الهنود يعيشون دون خط الفقر. وهذه هي الفئة التي تعترف بها الدولة رسميا. وبفضل الديمقراطية تقدم الدولة قدرا من المساعدات لهؤلاء الفقراء في صورة طعام أو مأوى. وقد صاغت المسوح الميدانية

التي تجريها اللجنة الوزارية لتنمية المناطق الريفية المعنية بخط الفقر معيارا جديدا لتحديد أولئك الذين يعيشون دون خط الفقر في الهند. وتوصلت تلك اللجنة إلى أن السكان الذين يعيشون دون خط الفقر هم أولئك الذين ينفقون على الطعام أقل من 700 روبية شهريا (14.5 دولارا) في المناطق الريفية و1000 روبية (21 دولارا) في المناطق الحضرية.

أما لجنة تخطيط الهند فقد حددت معيارا يجعل من يعيش دون خط الفقر هو ذلك الشخص الذي ينفق على الطعام 356 روبية (7.5 دولار) شهريا في المناطق الريفية و395 روبية (8 دولارات) في المناطق الحضرية. واستنادا على هذا المعيار الجديد فإن نصف سكان الهند يعيشون دون خط الفقر. بالتأكيد يجب أن تؤخذ مثل هذه المعطيات بعين الاعتبار عند الحديث عن صورة الهند التي تتجه نحو احتلال مكانة قوة كبرى في العقد المقبل. فقصة نمو الهند قد تجاهلت القضايا الأساسية المتعلقة بالطعام والمسكن والمساواة أمام القانون والحياة الكريمة للمرأة والطفل، فضلا عن التمييز ضد المرأة.

بين سوء التغذية وقتل الأجنة

يشير تقرير حديث لمنظمة اليونيسيف إلى أنه من بين 146 مليون طفل دون سن الخامسة ممن يعانون في العالم النامي من سوء التغذية ونقص الوزن هناك 57 مليون منهم في الهند وحدها (بنسبة 39%). وتؤكد فادانا شيفا أن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في الهند يفوق عدد كل الأطفال الذين يعانون من هذه المشكلة في إفريقيا جنوب الصحراء. ويشير المسؤولون في اليونيسيف إلى أن أحد أسباب ذلك يعود إلى ضعف صحة المرأة وتخلف وضعيتها. فنصف عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم يتركز في جنوب آسيا، حيث يموت، سنويا، في هذا الإقليم وحده5.6 مليون طفل، وهو رقم يزيد عن نصف إجمالي وفيات سوء التغذية على مستوى العالم.

ويعاني نحو 47% من أطفال الهند دون سن الخامسة من نقص في الوزن قياسا بالمعدل الطبيعي. وعلى نحو ما يشير تقرير للبي بي

سي (بتاريخ 1 مايو/أيار 2006) ونقلا عن المدير التنفيذي لليونيسيف فإن "هناك القليل من العوامل التي تعادل التغذية أهمية في تحديد قدرة الطفل على البقاء على قيد الحياة، والتعلم على نحو فعال، والهروب من حياة الفقر" وتكمل المدير التنفيذي لليونيسيف حديثها محذرة من أن "الأرقام لا تخبرنا بالحقيقة كاملة، فخلف كل طفل يعاني من سوء التغذية هناك أطفال أكثر يصارعون مع أزمة تغذية أخرى مختفية عن الأعين". وتشير شيفا إلى أن أعداد الذين يعانون من الجوع في تزايد بينما تشير التقارير إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الهند بلغ 9% ولعل في هذا علاقة عكسية بين "التنمية" ودرجة توفر الغذاء للمواطن الهندي.

صحيح أن الأمور ليست بأحسن حال لدى دول الجوار في باكستان ونيبال وبنجلاديش، لكن الأمر يبدو أكثر صعوبة في الهند نتيجة ضخامة عدد السكان المتضورين جوعا. فالارتفاع المفرط في نفقات التسلح بين الهند وباكستان فاقم من مشكلة الجوع في البلدين نتيجة تبديد جزء مهم من ميزانية الدولة في شراء التقنيات العسكرية الحديثة، وهي أموال كفيلة بحل مشكلة الجوع في البلدين.

ومن زاوية أخرى لم تستفد أكثر نساء الهند من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ويمكن الاستدلال على ذلك من انخفاض نسبة الجنوسة في الدولة (نسبة النساء للرجال) خاصة في الأقاليم الشمالية والوسطى من البلاد. وفي حديث له مع صحيفة "ذي هندو *The Hindu*" يشير ساثاسيفان، قاضي المحكمة العليا في الهند، إلى أنه "في عام 1990 كانت النساء في الهند أقل عددا من الرجال بنحو 25 مليون نسمة، بينما في عام 2001 ارتفع الفارق إلى 35 مليون نسمة، وقد يصل في السنوات المقبلة إلى 50 مليون".

وتستشهد صحيفة "ذي هندو" بأربعة من قضاة محكمة مدراس العليا الذين أكدوا على أن "الفتيات يمثلن 75% ممن يعانون سوء التغذية في الهند، وخلال العقدين الماضيين مات أكثر من ستة ملايين من الأجنة الإناث. كما يموت كل عام أعداد من الإناث اكبر أعداد الذكور بنحو 300.000 نسمة وذلك في الفئة العمرية من 1 إلى 6

سنوات، كما يموت نحو 25% من الفتيات قبل بلوغ سن الخامسة عشرة". ويشير رافيندران، أحد قضاة المحكمة العليا، إلى أنه "لدينا الكثير من القوانين وعدد وافر من القضاة من أجل الحيلولة دون التمييز ضد المرأة والطفل، مثل الإجهاض على أساس النوع (تفضيل الذكور على الإناث) وعمالة الأطفال، والاستغلال الجنسي، والعنف المنزلي، وغلاء المهور. لكن لسوء الحظ لا يتم تطبيق هذه القوانين بشكل فعال، ويعود السبب في ذلك إلى أن التمييز ضد المرأة متجذر في ثقافة الطبقة العليا في البلاد والتي تفضل الذكور على الإناث".

ويتضح التمييز المتعسف ضد المرأة من خلال التناقص المستمر لنسبة الإناث أمام الرجال. ففي 2007 أجريت دراسة على عينة من 6500 من الأسر في خمس مناطق من خمس ولايات من تلك الولايات المعروفة بقتلها الأجنة الإناث قبل ميلادها، وغيرها من الممارسات الإجرامية التي تهدف إلى الإبقاء على نسبة منخفضة للإناث.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود 300 أنثى مقابل 1000 ذكر، وذلك بين عائلات الطبقة الهندوسية العليا في المناطق الحضرية بمنطقة "فاتحجاره صاحب" بولاية البنجاب. وقد وصفت ماري جون، الباحثة في مركز دراسات تنمية المرأة في نيو دلهي، النتائج الأولية لهذه الدراسة بأنها "كارثية" (على نحو ما يشير تقرير لوكالة رويترز على الإنترنت بتاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2007).

وفي مقال لها بصحيفة "ذي هندو" (نشر على موقع الصحيفة على الإنترنت في ديسمبر/كانون الأول 2007) تشير "آرتي ضار" إلى أنه "في عام 2005 بلغ عدد الإناث في ولاية البنجاب 527 أنثى لكل ألف من الذكور، بعدما كانت النسبة 754 أنثى لكل ألف من الذكور في العام 2001". وتشير "ضار" إلى أن الفئة العمرية الأحدث (من الميلاد إلى عمر ست سنوات) تبلغ نسبة الجنوسة فيها 842 أنثى لكل ألف من الذكور وذلك في منطقة مورينا بولاية ماديا براديش، بينما تصل هذه النسبة إلى 815 أنثى لكل ألف من الذكور في الفئة العمرية من سن الميلاد إلى عمر 14 سنة".

وبالمثل لا تقل الأوضاع سوءا في ولايات مثل راجستان وهيماتشال براديش وهريانا. وإجمالا يتسم معدل الجنوسة العام في الهند بانحراف شديد. ومن ثم فإن مجتمعا يعتبر المرأة عدوا يجب التخلص منه لا يحق له الإدعاء بأنه مجتمع متقدم.

ويبقى الأمل

من بين كل صور الأسى وأشكال الحرمان السابق ذكرها، ثمة سبب يدعو إلى البسمة ألا وهو الديموقراطية. فالديموقراطية في الهند آخذة في الاتساع بثبات، ولو ببطء. وحتى لو كانت ديموقراطية الهند معيبة للغاية (لدى فريد زكريا، رئيس تحرير النيوزويك، أسباب وجيهة لوصف ديموقراطية الهند بأنها "ديمقراطية النهب والسلب") لكنها في النهاية تتفوق على أفضل نظم الاستبداد.

وكما أن لدى الديموقراطية بشكل عام القدرة على تصحيح نفسها، فإن لدى المؤسسات الديموقراطية في الهند، بالمثل، القدرة على تعيين المشكلات، سواء في المدى المنظور أو البعيد.

ففي الهند منظمات مجتمع مدني نابضة بالحياة، تدرك بشكل تدريجي حقيقة الوضع الذي نعيشه. وكي نتغلب على أحزاننا فلابد أن نتوقف عن الاحتفاء بمعدلات إجمالي الناتج المحلي ونتجه إلى ما هو أكثر فاعلية، مثل تأمين حاجتنا الأساسية من الطعام والماء والمسكن والتعليم والصحة، فضلا عن ضمان حياة كريمة للمرأة والطفل. ولعل الاعتراف بالخطأ هو أول الفضائل التي تضمن لنا قطع الخطوة الأولى نحو العلاج. ومما يدعو للأمل والبسمة أن التقييم الأمين لأوضاعنا قد بدأ بالفعل.

المحور الثالث السياسة الخارجية

المبحث الأول سياسة الهند الخارجية في عالم متغير

براهما تشيلاني*

ليس بوسع أحد اليوم إنكار ما يشهده العالم من تغير في موازين القوى الدولية، ويتجلى هذا تحول مراكز القوى من الغرب إلى الشرق، وفي التردي الذي أصاب البناء الدولي الذي أسهمت الولايات المتحدة في إرساءه بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية، فضلا عن صعود آسيا كأكبر دائن مالي وأهم قاطرة في النظام الاقتصادي العالمي.

صحيح أن العالم اليوم لم يصبح بعد عالما متعدد الأقطاب، إلا أنه مع ذلك لم يعد عالما أحادي القطبية على نحو ما كان خلال الفترة الممتدة من انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى نهاية تسعينيات القرن العشرين، تلك الفترة التي فشلت فيها الولايات المتحدة في صياغة عالم ليبرالي جديد تحت زعامتها. ما نعيشه اليوم ليس سوى عالم في مرحلة الانتقال. قد يبدو للبعض أن عالمنا صار بلا أقطاب، لا مفر من أن تتشابك وتتداخل فيه أدوار عدة لاعبين. ولعل هذا بالضبط ما يجعل انتظار ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب مسألة وقت فقط.

ويرتبط الحراك الحالي في مراكز القوى بواقع جديد يصعد فيه الاقتصاد الآسيوي إلى درجة لم يعرف لها التاريخ نظيرا في السرعة أو المدى. ويمكن إدراك حجم وسرعة ما حققته آسيا من إنجاز من خلال قراءة كتاب جونار مردال عالم الاقتصاد السويدي والحائز على جائزة نوبل والذي يحمل عنوان "الدراما الآسيوية.. بحثًا عن فقر الأمم" الصادر عام 1968. يتحسر مردال في كتابه على تهاوي آسيا نتيجة الفقر والضغط السكاني وصعوبة استغلال الموارد [5] صار بإمكاننا اليوم القول، بأن قصة الفقر المتوطن في آسيا قد تحولت إلى قصة ازدهار تعم أرجاء القارة.

آسيا التي تتميز بأنها مهدٌ للحضارات ووطن لاستقرار معظم شعوب العالم، تعود اليوم للازدهار بعد فترة قصيرة من التدهور تسبب فيها الاستعمار الأوربي على مدى قرنين من الزمن. فبحسب دراسة لبنك التنمية الآسيوي كانت حصة آسيا في الاقتصاد العالمي تناهز 60% عام 1820، وذلك قبيل الثورة الصناعية. غير أن آسيا سقطت في تدهور حاد على مدى ال125 سنة التالية. وهاهي اليوم تحقق ما نسبته 40% من الناتج العالمي، وقد ترتفع تلك الحصة بحسب بعض التقديرات إلى 60% عام 2050، وذلك حين تتقدم ثلاث دول آسيوية لتتصدر قائمة الدول الأربع الأكبر في الاقتصاد العالمي (الصين والهند والولايات المتحدة واليابان).

ولعل في هذا إشارة إلى قرب استعادة آسيا ريادتها التي تمتعت بها على مدى ألفي سنة سبقت الثورة الصناعية، تلك الثورة التي كانت سببا في أن يتقدم الغرب المسيرة. وعلى نحو ما يسجل المؤرخ البريطاني أنجوس مديسون فإن الصين والهند كانتا أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم خلال الفترة من العام الميلادي الأول وحتى عام 1820. وبحسب دراسة كيشور محبوباني والتي تحمل عنوان "نصف الكرة الآسيوي الجديد"[6] يمكن وصف القرنين الماضيين من السيطرة الغربية على تاريخ العالم بأنهما حدث استثنائي خلال ألفي سنة. ويذهب محبوباني إلى أن "زمن سيادة الغرب على العالم قد ولى" وذلك رغم أن الغرب "لا يريد الاعتراف بذلك وليست لديه النية للمشاركة في بناء نظام عالمي بديل. وما هذا في الواقع إلا إرهاصات لكارثة وشيكة".

إن التغيرات التي تشهدها موازين القوى السياسية والاقتصادية تشي بأن عالما مغايرا هوقيد التشكل، عالم يتميز بتوزيع أكبر للقوى، لكنه مع ذلك عالم محفوف بعدم الثقة. فكما يظهر التاريخ فإنه من النادر أن تقع تغيرات بنيوية في مراكز القوى في صمت وهدوء. إذ عادة ما تتفشى تلك التغيرات عبر أرجاء النظام الدولي، حتى ولو كان هذا النوع من الاضطراب قصير الأمد.

ومع الثورة التكنولوجية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، نجد أنفسنا اليوم في عالم متسارع التغير. هذا التغير لم ينجم عن انتصار عسكري أو فوز في ساحات القتال، بل نتيجة عامل سلمي يتمثل في النمو الاقتصادي السريع.

وبديهي أن أي تغير في بناء مراكز القوى الدولية لابد أن ينجم عنه تغير مماثل في مراكز القوى العسكرية، حتى وإن جاء ذلك على عدة مراحل. فبعد 60 عاما من الهيمنة يضطر اليوم مركز القوى الممتد عبر الأطلسي (أوربا الغربية والولايات المتحدة) أن يفسح المجال لنظام عالمي جديد. لن يكون النظام الجديد كسابقه الذي تشكل على أنقاض حرب عالمية، بل سيقوم على أساس سلام عالمي. وإلى أن تتضح معالم هذا النظام الجديد فإن خطوط التصدع التي أصابت النظام القديم عبر العالم ستستمر منذرة بمخاطر جيوسياسية متصاعدة.

استبداد الجغرافيا

أي دور يمكن أن تلعبه الهند في ظل المعطيات السابقة؟ إن الوزن الجيوسياسي المتنامي للهند، والمعدل المرتفع لنمو الناتج القومي، وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة، كلها عوامل تؤكد على تدعيم مكانة الهند على الساحة الدولية. غير أن الهند تواجه رغم ذلك أحد العوامل المؤثرة في محيطها الجغرافي ألا وهو ذلك القوس المسمى بقوس الإضطرابات والذي يمثل أكثر نقاط ضعف الهند من الناحية الجيوسياسية. فالجوار الهندي مضطرب للغاية وبشكل مزمن، لدرجة تجعل الهند تواجه ما يعرف باسم "الاستبداد الجغرافي"[7] وهو ما يضعها أمام تهديدات خارجية خطيرة، تحدق بها من كل حدب وصوب.

يطوق الهند قوس من الدول الفاشلة والاستبدادية التي تسعي بشكل أو بآخر إلى تقويض ما تتمتع به الهند من علمانية وتنوع إثني وتعددية ثقافية. فإلى الغرب تواجه الهند "قوسا من الأزمات يترامى من الأردن إلى باكستان"، إذا استعرنا عنوان إحدى الحلقات النقاشية التي شهدها

مؤتمر السياسة الدولية والذي عقد في إيفيان بفرنسا عام 2008 [8]. فعلى هذا المحور يمتد حزام متصل من الاضطراب السياسي يمتد من لبنان إلى باكستان، ويلقي بتداعيات بالغة الخطورة على الأمنين الإقليمي والدولي. فانتشار النموذج الطالباني، وتفشي التهديدات المسلحة في باكستان، الجار اللصيق للهند، ذهبت بأحد مراكز الأبحاث الأمريكية إلى التحذير من "أن الوقت يداهمنا في حلف شمال الأطلسي ونعجز عن مساعدة باكستان في تغيير مسارها الحالي المتجه نحو مزيد من الاضطراب الاقتصادي والسياسي، وهو ما قد ينتهي بفشل محدق" [9].

ومع ذلك لا يريد الخطاب السياسي الدولي أن يعترف بواقع جديد مفاده أن الحدود السياسية بين أفغانستان وباكستان لم يعد لها وجود على أرض الواقع. فخط الحدود المسمى "خط دوراند" كان خطا اصطناعيًا واختراعًا استعماريًا بريطانيًا، ترك شعب البشتون مقسمًا على جانبي الحدود [10]. وليس لهذا الخط وجود اليوم سوى على الخرائط، أما على أرض الواقع فليس له أي اعتبار سياسي أو إثني أو اقتصادي، حتى بعد أن أصبحت المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان قطبًا جاذبًا للجهاديين. والنتيجة هي استعداد "باشتونستان"، ذلك الكيان السياسي الذي سعى شعب البشتون طويلا من أجل تحقيقه، إلى البزوغ من تحت الشمس، ولو على أنقاض الحركات الإسلامية المسلحة النشطة حاليا في الإقليم.

ويبدو من الصعب حقيقةً الحيلولة دون تلاشي خط دوراند. فسيطرة الحكومة الباكستانية شبه منعدمة على نحو نصف مساحة البلاد (معظم إقليم بالوشستان، وأجزاء كبيرة من إقليم الحدود الشمالية الغربية وكل إقليم القبائل) كما لا تملك كابل أية سيطرة على مساحات واسعة من أفغانستان. ويفقد الجيش الباكستاني القدرة على السيطرة على الأرض لصالح المتمردين في الأقاليم الغربية، ليس لأن الجيش أقل عتادًا من المتمردين، بل لأن ردة الفعل العكسي على المستوى الإثني

والقبلي والعمل المسلح أدت، جميعها، إلى تدهور مكانة الجيش في أراضي البشتون والبالوش.

وبعد أن فقدت السيطرة على مسرح العمليات، اختارت المؤسسة العسكرية الباكستانية، المخترقة من قبل الجهاديين، وما يتبعها من وكالة الاستخبارات الداخلية، أن تتبنى منهجًا جديدًا يقوم على دعم بالوكالة للجماعات المسلحة، وفي مقدمتها حركة طالبان. وتدفع باكستان اليوم ثمنًا باهظًا لتبنيها حركة طالبان وارتباطها الوثيق بها. أما "دولة" البشتون ذات التوجه الإسلامي، تلك التي تبدو دولة فقط على أرض الواقع، فسيكون بوسعها إفشال ذلك الارتباط العضوي بين باكستان وأفغانستان، الدولتان اللتان تم خلقهما بشكل مفتعل، وما زالتا تبحثان عن هوية قومية إلى اليوم.

في الموقف الأمريكي

المجتمع الدولي مطالب بأن يحسم تردده تجاه خط دوراند الحدودي، وعليه أن يتخلص من نهج الحلول السهلة تحت ذريعة السعي إلى إقرار الأمن في باكستان وأفغانستان مع الحفاظ على حدودهما الحالية. فإذا ما أخذنا سياسات الولايات المتحدة على سبيل المثال، تبدو هذه السياسة وكأنها تهرب من مواجهة الواقع. فإدارة الرئيس أوباما تسعى الآن، ولو ظاهريا، إلى اتباع منهج عسكري تجاه أفغانستان في صورة "تدفق" للقوات العسكرية، في مقابل استراتيجية سياسية تجاه باكستان تقوم على إنفاق بلايين الدولارات كمساعدات إضافية، يسميها وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي "تدفق مدني".

ترفض سياسة أوباما النهج العسكري الذي اتبعته إدارة بوش في أفغانستان والقائم على البناء المؤسسي كمحاولة لخلق نوع من "مذبح الأبطال في آسيا الوسطى"[11]. بالمقابل كشفت الإدارة الجديدة عن تخصيصها 7.5 بليون دولار كمساعدات مدنية لمواجهة تصاعد المد المتطرف في باكستان وذلك من أجل كسب العقول والقلوب هناك، أما "مذبح الأبطال" فلم يحن موعده بعد[12].

ولسوء الحظ لم تدرك إدارة أوباما أن مشكلة الحدود الأفغانية الباكستانية لا يمكن حلها دون ترويض حقيقي من قبل واشنطن، المسؤولة عن خلق هذا الخلط المرعب. والأكثر سوءا أن الإدارة الأمريكية الجديدة تسعى إلى "إحتواء" الإرهاب إقليميا وليس إلى "هزيمته"، وكأن شبح الإرهاب المقيت قابل للاحتواء في حزام الحدود الأفغانية الباكستانية، والحقيقة هي أن منهج غض الطرف هذا يضع أمن الهند على حافة الخطر.

يجادل البعض قائلا إن الولايات المتحدة بعدما راجعت منهجها وعادت إلى طريقة الإحتواء والردع صار بوسعها الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية في تطويق التهديدات الإرهابية الآتية من باكستان وطالبان [13]. وبديهي أن الولايات المتحدة الواقعة بعيدا جدا عن تلك المواقع الملتهبة يمكنها طرح هذا المنهج، لكن الهند التي تشتعل النيران عند أبوابها لا تطيق ذلك بل ستعاني من تبعاته الوخيمة.

ولا تخلو سياسة أوباما تجاه الإقليم الباكستاني–الأفغاني من سلوكيات غريبة ومفاجئة، وكأنك تتابع مشاهد من حكايات أليس في بلاد العجائب. خذ على سبيل المثال القرار الأمريكي بإنفاق ثلاثة بلايين دولار في صورة مساعدات عسكرية إضافية لإسلام آباد تحت عنوان "دعم القدرات الباكستانية لمواجهة التمردات". يفوت الولايات المتحدة أن إدارة أوباما قد أعلنت من قبل أن المتمردين يحصلون على دعم بالوكالة من قبل جنرالات باكستان. وخذ أيضا حجة سياسة أوباما القائلة بإن "تدفق" المساعدات العسكرية يمكن أن يستخدم، على النمط العراقي، كاستعراض قوة لعقد صفقات مع الإرهابيين "الطيبيين".

إن ثنائية الدعم المالي والرشوة تغفل حقيقة كون المسلحين الأفغان، المتمتعين بحماية قبلية عبر الحدود، ليسوا في عجلة من أمرهم لقبول تلك الرشوة مقارنة بنظرائهم العراقيين، وبالتالي لا يشعرون بأنهم واقعون تحت ضغوط تجبرهم عل عقد صفقات مع الأمريكيين.

كما أن العطايا الأمريكية الجديدة التي كانت توزع بتقتير على المؤسسة العسكرية الباكستانية المفرزة للإرهاب، كانت تغفل حقيقة أن

جنرالات باكستان ليس لديهم كثير من المحفزات لعقد تعاون متين وجدي مع الولايات المتحدة في وقت كان أوباما بالكاد يضع معالم استراتيجيته تحت قناع الخروج من أفغانستان [14]. وعلى هذا لم يكن مطلوبا من جنرالات باكستان ووكلائهم في جماعة طالبان سوى القليل من الصبر إلى أن تخرج الولايات المتحدة من أفغانستان حتى يشرعوا بعدها في المطالبة بها لأنفسهم. لذلك، فليس أمام الهند من خيارات سوى الاستعداد لمواجهة أخطار أشد وطأة ستأتيها من الغرب وتستهدف سلامها وأمنها الداخلي. لقد اتفق المجتمع الدولي على التركيز على بناء المؤسسات وتسريح الميليشيات النشطة، وإعادة البناء من أجل المساعدة في تحويل أفغانستان إلى دولة مستقرة وعصرية، وهي أهداف حفزت الهند لدفع منحة سخية مقدارها 1.2 بليون دولار لأفغانستان وأخذت على عاتقها بناء مبنى البرلمان الأفغاني الجديد. غير أن هذا الاستثمار الهندي قيد المراهنة الآن في ظل إهمال إدارة اوباما للمسعى الدولي القائم على دعم بناء المؤسسات في أفغانستان واعتماد نهج آخر يستخف ببناء المؤسسات ويقارنها بمنهج بناء الدولة.

فبدلا من التركيز على بناء أفغانستان دولة موحدة ومستقرة، حددت استراتيجية أوباما مهمة قصيرة الأمد تقوم على "تعطيل وتجريد وهزيمة القاعدة في أفغانستان وباكستان" [15]. وأخذا في الاعتبار أن القاعدة تعاني بالفعل من التمزق والضعف وليست في موقف يسمح لها بأن تتحدى المصالح الأمريكية، فبوسع أوباما أن يعلن في أي وقت أن "مهمته اكتملت بنجاح".

وعلى نحو ما يعترف التقرير الاستخباراتي السنوي للمخاطر التي تهدد الولايات المتحدة، والذي قدم إلى لجنة الشيوخ في 12 فبراير/ شباط 2009، فإنه ونتيجة لـ"الضغوط التي مارسناها وحلفاؤنا على القيادة المركزية للقاعدة في باكستان فإن القاعدة اليوم تفتقر إلى تلك القدرة والفاعلية التي كانت عليها قبل عام مضى" [16].

وقد لا تزيد تطلعات أوباما عن تسهيل مهمة الولايات المتحدة في إنهاء العمليات العسكرية في أفغانستان قبل تاريخ الانتخابات الرئاسية المقبلة. وسيؤدي المنهج السيئ لأوباما تجاه تهديدات القاعدة [17] – التي تختبئ فلولها في كهوف الجبال– إلى المساعدة في خلق مجال للتفاوض حول صفقة سياسية مع حركة طالبان، الأكثر رعبا ونشاطا. ولأن طالبان تمثل تنظيما يتمتع ببناء وأيدولوجيا ترتكز على القيادة والطاعة، فإن هذه الحركة لن تكون وريثة لتنظيم القاعدة فحسب، بل ستقوم وبشكل عملي – على نحو ما حدث حين سيطرت على كابل في 1996 – بإعادة اختراع القاعدة وتحويلها من شبكة مفككة إلى بناء تنظيمي له سلطة مركزية ورسالة عالمية [18].

مخاطر الجبهة الشرقية

على الجبهة الشرقية للهند تقع بورما وبنجلاديش، تواجه الأولى كارثة إنسانية مع توسيع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة عليها، إضافة إلى وحشية الممارسات التي يرتكبها نظامها العسكري. أما الثانية فتواجه خطر تحولها إلى نسخة أخرى من باكستان مع تصاعد الأصولية الإسلامية.

ليست بنجلاديش دولة صغيرة مثل بروني أو بوتان، بل هي سابع أكبر دول العالم سكانًا. ولدى بنجلاديش تاريخ حافل من الاضطراب السياسي بدأ منذ لحظة ميلادها الدموي. وقد شهدت البلاد 22 محاولة إنقلاب عسكري، تمكن بعضها من تحقيق النجاح. فقد نجت رئيسة الوزراء الحالية، الشيخة حسينة، من اغتيال حصد أرواح أسرتها ووالدها الشيخ مجيب الرحمن، مؤسس بنجلاديش وأول رئيس وزراء في تاريخ البلاد. كما نجت حسينة من الموت مرة أخرى حين رمى معارضون 13 قنبلة على موكبها السياسي عام 2004، وكانت النتيجة مقتل أكثر من عشرين شخصًا. وعلى مدى يومين من شهر فبراير 2009، أسفر تمرد في سلاح حرس الحدود البنغالي عن مقتل العشرات من كبار الضباط في مذبحة وقعت في مقر القيادة العسكرية،

وتم إلقاء الجثث بشكل مزري في حفر ضحلة وقنوات الصرف الصحي. وتؤكد هذه الحادثة على طبيعة الوضع الدائم الاضطراب في تلك الدولة التي تشهد علاقة متوترة بين الزعماء المدنيين والجيش، وهي علاقة تنزع نحو العبث بالمقدرات السياسية للبلاد.

تتبع أهم التهديدات التي تواجهها بنجلاديش اليوم من الراديكالية الإسلامية، ومن تصاعد نفوذ المؤسسة العسكرية، وتكرار وقوع كوارث طبيعية تزداد حدة وقسوة مع اتجاه المناخ العالمي نحو الاحتباس الحراري. فبالإضافة إلى ملايين البنغال الذين يعيشون بشكل غير قانوني في الهند، هاجر العديد من سكان بنجلاديش من المناطق الريفية وانتقلوا إلى العاصمة دكا التي وجدوا فيها "ملاذًا" من الكوارث الطبيعية، تلك الكوارث التي كان أشدها وطأة الفيضانات والأعاصير وطغيان المياه المالحة من خليج البنغال [19].

وعلى غرار النموذج الباكستاني، قدمت وكالة الاستخبارات العسكرية البنغالية ووكالة استخبارات الأمن القومي في بنجلاديش دعما ورعاية للجماعات الجهادية، واستخدمت هذه الجماعات لتحقيق مصالح سياسية داخل البلاد وخارجها. ويحفل تاريخ وكالة الاستخبارات العسكرية البنغالية بسجل طويل من العمليات التي تمت ضد الأحزاب السياسية والصحافيين المعارضين فضلا عن سجلها في انتهاك حقوق الإنسان، وذلك من خلال ما مارسته تجاه سكان القبائل في منطقة شيتاجونج هيل في جنوب شرق البلاد، إضافة إلى ما شنته من حملات اضطهاد ضد جماعة الأحمدية، وهي طائفة مارقة عن الإسلام. كما عقدت وكالة الاستخبارات العسكرية البنغالية علاقات وثيقة مع نظيرتها الباكستانية وسمحت لها باستخدام الأراضي البنغالية لتدبير عمليات تنفذ على الأراضي الهندية، إضافة إلى تقديم الدعم لحركات التمرد في شمال شرق الهند.

وعلى ضوء ما سبق، تبدو بنجلاديش غير عابئة بالتحديات الأمنية التي تواجهها الهند. فالهند لا تواجه فقط الممارسات الاستخباراتية العابرة للحدود والعمليات الإرهابية الآتية من بنجلاديش، بل تواجه

كذلك قضية إنسانية ذات تداعيات خطيرة على الأمد الطويل. ومن المحتمل أن تتعرض الهند ليس فقط لتدفق لاجئين بنغال لأسباب اقتصادية بل قد تشهد أيضا طوفانا من اللاجئين لأسباب مناخية. وقد أشرنا في دراسة سابقة إلى أنه بالنسبة للهند فإن "التوسع العرقي لبنجلاديش والذي يتجاوز الحدود السياسية لا يقدم الدعم لشبكة العلاقات العابرة للحدود فحسب بل يجعل مهمة نيودلهي في إدارة حدودها مهمة باهظة الكلفة.

وقد أوضحت إحصاءات التعداد السكاني الهندي أن المناطق الهندية الواقعة على الحدود مع بنجلاديش قد أصبحت مناطق ذات أغلبية بنغالية. ولعل هذه أول حالة في التاريخ الحديث تمدد فيها دولة تخومها العرقية دون أن توسع حدودها السياسية. وللمقارنة، فإن الصين دفعت سكانا من قومية الهان إلى إقليم منغوليا الداخلية وإقليم تركستان الشرقية (شينغيانغ) والتبت، بعد أن كانت قد وسعت حدودها السياسية على هذه المناطق [20].

وإذا انتقلنا إلى بورما (والتي أسمتها الزمرة الحاكمة "ميانمار") فسنجد أن الأوضاع المضطربة في هذه الدولة قد دفعت بآلاف اللاجئين لأسباب عرقية وسياسية إلى الهند، والتي تمثل اليوم قبلة للحركة الديموقراطية في المنفى. وبغض النظر عن ترتيبات الزمرة الحاكمة في بورما للانتخابات العامة في 2010، ستبقى بورما واحدة من أكثر الدول التي تعاني العزلة ووطأة العقوبات.

وتعود جذور التردي الذي تعيشه بورما إلى أحداث عام 1962 حين قام الجنرال ني وين Ne Win بخلع رئيس الوزراء المنتخب يو نو U Nu، والذي عد مهندسًا لسياسة عدم الانحياز. لقد ضرب الجنرال وين، المفتون بماركس وستالين، حصارًا على البلاد، وحال دون تدفق أية تجارة خارجية أو استثمار أجنبي، فضلا عن تأميم الشركات، وأوقف عمل كافة المشروعات الأجنبية، وعرقل تدفق السياحة، وطرد جالية كبيرة من رجال الأعمال الهنود.

وقد احتاجت بورما لأكثر من ربع قرن حتى يتمكن الجيل الجديد من القادة العسكريين من بدء محاولات لفك العزلة الدولية عن بورما من خلال قدر من الاصلاحات الاقتصادية، وإن لم يحل ذلك دون استمرار بسط سيطرتهم السياسية على البلاد، واستمرار ممارساتهم القمعية، على نحو ما قابل به الجيش التظاهرات الطلابية التي نشبت عام 1988 متسببا في سقوط آلاف القتلى والجرحى.

الجدير بالذكر أن فرض العقوبات على بورما لم يبدأ إلا بعد أن رفضت الزمرة الحاكمة للبلاد الاعتراف بنتائج انتخابات عام 1990، والتي فاز فيها حزب أونج سان سو كوي. ولم تشرع الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية إلا خلال العقد الجاري، حين صدر في عام 2003 قانون الديموقراطية والحرية لبورما (والذي شمل فرض حظر على الواردات من بورما) إلى جانب عدد من القرارات التنفيذية العقابية التي اتخذها الرئيس جورج بوش.

وهكذا يبدو أن طبيعة النظام في بورما تشجع على فرض موجة جديدة من الحصار الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة، وذلك بعد مقتل 31 شخصا على الأقل حين تم قمع التظاهرات الشعبية التي شهدتها البلاد في سبتمبر/أيلول 2007. ونتيجة ذلك يتحمل الشعب البورمي البالغ تعداده 58 مليون نسمة الآثار الكارثية لهذا الحصار، ولعل الصين – الداعمة لكل الأنظمة المنبوذة – تبدو المستفيد الوحيد من هذا الوضع.

وحين نأخذ في الاعتبار إمكانات بورما الكبرى على المستوى الإثني والديني والثقافي، فإن الديمقراطية وحدها القادرة على تحقيق وحدة بورما وتكامل أراضيها، على غرار ما حققته الهند. غير أنه ليس من الممكن غرس بذور الديموقراطية في اقتصاد راكد محاط بحصار غربي يزداد تشددا يوما بعد يوم. ويتجسد الواقع المؤلم في أن العقوبات أوصلت المجتمع البورمي إلى حالة متردية من الفقر والاستياء، في وقت تستمر فيه السلطة العسكرية في إحكام قبضتها. ولعل بورما خير مثال على أن العقوبات تؤذي الضحايا بدلا من أن تساعدهم. وعلى نحو ما لاحظ أحد الباحثين فإن "فرض العقوبات على ميانمار قد

يشعر الأمريكيين بأنهم يفعلون خيرًا، لكن الشعور بفعل الخير شيء ونزول الخير نفسه شيء آخر"[21]. ولعلنا في حاجة إلى منهج آخر يعتمد عقوبات ذات أهداف أكثر دقة ويفسح المجال للأطراف الخارجية لتسهم في تحقيق تنمية حقيقية في بورما.

تمثل بورما جسرا طبيعيًا بين جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، محتلة بذلك موقعًا بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية في شمال شرق الهند. وهذا الموقع المتميز لبورما يجعل منها حلقة وصل استراتيجية بين الهند والصين وجنوب شرق آسيا. وقد كان هذا سببًا في تشجيع الهند على الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي في بورما وإطلاق مشروع لمد ممر مواصلات متعدد المحاور لربط شمال شرق الهند ببورما. غير أن رفض بنجلاديش توفير ممر عبر أراضيها حال دون تحقيق ذلك المشروع. ومثل هذا النهج ذي الأفق الضيق الذي تتبعه بنجلاديش يعرقل اتفاقية التجارة الحرة المعروفة باسم بيمستيك BIMSTEC (والتي تضم سريلانكا والهند وبوتان ونيبال وبنجلاديش وبورما وتايلاند).

العلاقة مع الصين

تخشى الهند أن يؤدي نهج العقوبات إلى وقوع بورما في حبائل التحالف الاستراتيجي مع الصين، هذه الأخيرة تجد في بورما بوابة ولوج رئيسية لبلوغ خليج البنغال والمحيط الهندي. وإذا ما تمكنت الصين من إتمام التغلغل إلى الموارد الاقتصادية البورمية فلن تترك الفرصة تمر كي تستكمل الممر الإستراتيجي المعروف باسم إراوادي Irrawaddy (والاسم لنهر بورما الرئيسي الذي ينبع من الصين ويصب في خليج البنغال) ذلك الممر الذي يربط بين الموانئ البورمية وإقليم يونان في الصين عبر شبكة من وسائل النقل والاتصال البرية والنهرية والسكك الحديدية وخطوط الطاقة. وتشكل مثل هذه الروابط ضغطا على الجبهة الشرقية للهند.

وعلى جبهة أخرى تقوم الصين بمد ممر استراتيجي شمالي – جنوبي على التخوم الغربية للهند يعبر صحراء كاراكورام ويصل إلى ميناء جوادار Gwadar الباكستاني الذي تكفلت الصين ببناءه، وذلك عند مدخل خليج هرمز. هذا بالإضافة إلى ممر استراتيجي آخر في التبت على مشارف التخوم الشمالية للهند.

وفي بورما تقدم الصين المساعدات لمد طريق بري سريع يمتد على مسافة 1500 كم وينتهي إلى ولاية أروناتشال الهندية، تلك الولاية التي تزعم الصين أحقيتها فيها. ولمثل هذه العلاقات الصينية البورمية تداعيات بالغة الأهمية على الأمن الهندي. فهذه الروابط ستسمح للصين بالتدخل في الشأن الداخلي لشمال شرق الهند وتشكل حالة من الضغط العسكري غير المباشر على أمن الهند. وتجد الصين المهمة أمامها سهلة للتأثير في الهند من البوابة البورمية من خلال الإختراق السلس عبر الأراضي السهلية في بورما بدلا من تكبد المشاق في الهيمالايا على الجبهة الشمالية والشمالية الغربية.

ففي أثناء الحرب الصينية الهندية، وخلال الغزو الصيني للهند عام 1962، وجدت القوات المسلحة الهندية نفسها وقد تم تطويقها في منطقة بعينها في إقليم أروناتشال (والذي كان يعرف آنذاك بالإقليم الشمالي الشرقي) مما أعطى شكوكا مفادها أن بعض الوحدات العسكرية الصينية قد دخلت باطمئنان عبر الأراضي السهلية البورمية وليس عبر تسلق جبال الهيمالايا. ويمكن إدراك إمكانات الصين في التأثير في أمن الهند من خلال استحضار الاضطرابات القبلية التي وقعت في شمال شرق الهند بدعم من الصين خلال فترة زعامة ماو. في تلك الحقبة قامت الصين بتسليح وتدريب المتمردين، سواء ميليشيات ناجا Naga أو ميزو Mizo، وقد تم ذلك جزئيا باستخدام الأراضي البورمية. وخلال الحرب العالمية الثانية، صنفت قوات الحلفاء والمحور بورما على أنها "بوابة الهند الخلفية". واضافة إلى ما سبق تجمع الهند وبورما حدود مشتركة ومخترقة يبلغ طولها 1378 كم، تتم عبرها عمليات للمتمردين الذين يتحركون على جانبي الحدود وينتمون لأصول هندية وبورمية على حد سواء.

وتراقب الهند على مشارفها الجنوبية تلك الحرب الأهلية السريلانكية، والتي تعد أطول حرب أهلية عرفتها القارة الآسيوية. وعلى الرغم من الانتصار الكبير للقوات الحكومية في عام 2009 ضد حركة نمور التاميل فإنه ليس من المتوقع أن يحل السلام الأهلي قريبًا. فالحكومة غير قادرة على إرساء السلام أو صياغة حل للتذمر التاميلي المزمن لأسباب ثقافية وسياسية. ولعل ما حققه الجيش من تفوق في مواجهة قوات التاميل إنما يعود الفضل فيه إلى تدفق أنظمة الأسلحة الصينية، وبصفة خاصة مقاتلات جيان-7 والمدافع الرشاشة المحمولة جوا. وكانت الجائزة التي حصلت عليها الصين فوز مهندسيها بعقد تشييد ميناء هامبنتوتا Hambantota بكلفة مليار دولار في جنوب شرق سريلانكا.

وعلى الجبهة الشمالية للهند، تترامى نيبال التي يحكمها نظام متأثر بالنهج الماوي، فاتحًا الباب لزيادة النفوذ الصيني. على هذا المحور نفسه أصبحت الصين جارا للهند، لا بالجغرافيا وانما بالبارود، وذلك بعد أن ابتلعت الصين إقليم التبت في 1950-1951.

لقد صارت الصين بعد احتلال التبت جارا للهند ونيبال وبوتان، وتمكنت عبر هذا الاحتلال من الحصول على بوابة ولوج إلى كل من باكستان وبورما. وتستمد العلاقة الاستراتيجية بين باكستان والصين أهميتها -والتي يعد ممر كاراكورام علامتها البارزة [22] -من اختفاء التبت كمنطقة عازلة. وقد خلقت هذه العلاقة الاستراتيجية خللاً غير مسبوق على المستوى الدولي، وذلك بعد أن نقلت الصين إلى باكستان تكنولوجيا نووية وصاروخية وما شابهها من تبادلات سرية. ورغم ضم الصين للتبت، يظل هذا الإقليم محوريا للأمن الهندي. ومما يدل على مركزية القضية التبتية بالنسبة للهند استمرار مزاعم الصين بحقوق في ولاية أروناتشال براديش المرتبطة جغرافيا بإقليم التبت. كما يدل على ذلك أيضا ما تقوم به الصين من مشروعات لنقل المياه من أحواض الأنهار في هضبة التبت، تلك الهضبة التي تنبع منها روافد كافة الأنهار الآسيوية الكبرى باستثناء نهر الجانج.

وحين تعمل الصين على إقامة السدود على نهر براهامابوترا ونهر سوتليج، أو التهديد بتحويل مياه نهر براهمابوترا إلى حوض النهر الأصفر المتعطش للمياه، فإنها بهذا تحول المياه سلاحًا في وجه الهند. وإذا أخذنا في الاعتبار الارتباط المباشر بين النظام البيئي البالغ الحساسية في إقليم التبت ودرجة التوازن المناخي في معظم الأجزاء الأخرى من القارة الآسيوية سندرك حجم الاستنزاف الذي تقوم به الصين للموارد المعدنية الرئيسية في إقليم التبت والأنشطة الهندسية الواسعة التي تجريها في الإقليم، وفي مقدمتها استمرار مد خط السكك الحديدي والطرق المعبدة الواصلة إلى سفوح جبل إفرست. وعلى هذا فلن نندهش إذا عرفنا أن الهند تستضيف الحكومة التبتية في المنفى رغم أن نيودلهي تتعامل رسميا مع بكين! اللافت للانتباه أن صعود الصين كلاعب دولي خلال فترة زمنية لم تتجاوز عمر جيل من الأجيال –وفي ظل حكومة استبدادية– إنما يرمز إلى إعادة ترتيب نوعي لمواقع القوى في آسيا، بل وفي العالم بأسره.

فمنذ أن صعدت اليابان إلى مصاف الدول العظمى خلال حكم الإمبراطور ميجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا نجد دولة أخرى غير أوربية تحصل على هذه الصفة سوى الصين اليوم.

فعلى نحو ما يشير إليه أحدث تقرير لمجلس الاستخبارات الأمريكي، فإن الصين تتقدم بجسارة لتؤثر على الأوضاع الجيوسياسية العالمية، أكثر مما تفعل أية دولة أخرى في العالم. ومن المتوقع أن "تمارس الصين نفوذا أكبر على المستوى العالمي خلال العشرين سنة المقبلة، وبدرجة تفوق ما يمكن أن تحققه أية دولة أخرى [23]". ولعل أحد التحديات التي تواجه سياسة الهند الخارجية في ظل هذه الأوضاع هو أن تتمكن من إدارة العلاقة مع الصين الصاعدة ذات النظام الشمولي الذي لا يخفي طموحاته الدولية.

تنبع التحديات التي تمثلها الصين للهند من طبيعة النظام لا الشعب. ورغم كل شيء، علينا أن نتذكر أن الأسلحة لا تقتل البشر إلا حين تصدر الأوامر ممن في أيديهم السلطة بفتح النيران. ولعل

الإعجاب الذي يحظى به النظام الصيني من قبل القوميين المتطرفيين يأتي من التأثر بالشعارات الداعية إلى تذويب الفوارق، وتحقيق التجانس، على نحو ما يشير إليه شعار الرئيس الصيني هو جين تاو الذي ينادي بـ "مجتمع متناغم" وهو شعار صمم لكسب تعاطف وانسجام الشعب مع حكومته.

من زاوية أخرى، لا تكف الصين عن شن حملة علنية لتشويه سمعة الدلاي لاما نتيجة عدم رضاها عن دعوته المتحمسة لاستقلال التبت. بل ومضت الصين أبعد من ذلك في إحكام قبضتها على التبت من خلال اشتراط حصول مراسم تناسخ اللاما على موافقتها مسبقا، كما جددت قمعها السياسي، وخلقت خللا ديموغرافيا لصالح قومية الهان من خلال دعم حملة "الهجرة نحو الغرب".

وعلى ضوء ما سبق تبدو مناطق الجوار المحيطة بالهند ملتهبة أكثر من أي وقت مضى. وحين نضع في الاعتبار اضطرابات تلك المناطق، لن نندهش إذا ما عرفنا أن التحديات الرئيسية للهند تكمن في موقعها الجغرافي. وفي ما وراء إقليمها الحالي، فإن لدى الهند أسهما كثيرة في العالم العربي وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وإقليم المحيط الهندي. ويمثل الإقليم الأخير أهم طريق لعبور الطاقة، وأهم ممر بحري تجاري، فضلا عن كونه بؤرة التحديات في القرن الحادي والعشرين، تلك التحديات التي تتفاوت من الإرهاب والتطرف إلى القرصنة وتأمين طرق المواصلات البحرية.

في هذا الإقليم ثمة دول بالغة الأهمية بالنسبة للهند نظرا لموقعها الجنوبي على مقربة من المعابر الاستراتيجية، مثل مضيق هرمز (بين إيران وعمان) ومضيق ملقا (بين سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا) وباب المندب (بين جيبوتي وإريتريا واليمن) ورأس الرجاء الصالح (في جنوب إفريقيا) ومضيق موزمبيق (بين موزمبيق ومدغشقر). ولا يزيد اتساع باب المندب مثلا، الذي يربط أوربا وإقليم المحيط الهندي، عن 12 كم، في أضيق قطاعاته.

وللهند علاقات وثيقة ومحورية بالدول العربية. وستزداد هذه الروابط عمقا على المستوى الاقتصادي والسياسي في السنوات المقبلة. ولعل

اعتماد الهند الكبير على صادرات البترول والغاز من إقليم الخليج العربي ووجود عمالة هندية كبيرة في الدول العربية يجعل العلاقات الهندية العربية على جانب كبير من الأهمية.

نحو انحياز متعدد

تعد الهند بوجه عام دولة "متأرجحة" في النظام العالمي الجديد. وفي وسط نظام عالمي متقلب على المستوى السياسي والمالي، تملك الهند إمكانات لعب دور بنّاء يساعد في كبح المخاطر الجيوسياسية عبر تعزيز منهج التعاون الدولي. ويحتاج النظام العالمي إلى مناهج جديدة وأساليب مبتكرة ومد جسور لجبر مناطق التصدع والى التأسيس لتعاون دولي كبير يمهد لاتفاق حول القضايا المصيرية الكبرى.

ولدى الهند إمكانات يمكن الاستفادة منها في لعب دور القنطرة بين الشرق والغرب. فالهند ليست فقط أكبر ديموقراطية في العالم، بل فوق هذا هي أكثر بلدان العالم تنوعا. فداخل حدود الهند يعيش سدس سكان العالم، وهو ما يجعلها على المستوى اللغوي أكثر تنوعا حتى من القارة الأوربية. ففي الهند تتزاوج التقاليد القديمة مع ثقافات ما بعد الحداثة، ويتجسد هذا في ذلك المشهد الذي تحمل فيه آلة إليكترونية للتصويت الانتخابي على ظهر فيل إلى مركز الاقتراع.

لعبت الهند عبر تاريخ طويل دورا رئيسيا ومسهما في العلاقات الدولية. وبتراثها الفلسفي والثقافي، الذي يؤكد على الوسطية والقناعة والإبداع، تنظر الهند إلى العالم لا كساحة لصدام الحضارات، بل كمسرح لمد جسور التعاون في مواجهة التحديات المشتركة. وقد نجحت الحضارة الهندية على مدى قرون في التوفيق والمواءمة، ولعل تلك القدرة على المواءمة هي إحدى أهم نقاط القوة التي تحتاج الهند إلى توظيفها على الساحة الدولية.

غير أن الهند ليست شغوفة بالنهج الأمريكي في تصدير الديموقراطية. فهي تنظر للديمقراطية من زاوية عملية ترى فيها الوسيلة الأكثر فاعلية للتوفيق بين ثقافات تتحدث لغات مختلفة في كنف دولة واحدة. وعلى نحو ما يلاحظ هنرى كيسنجر فإن الهند "ليست تواقة

لنشر ثقافتها ولا مؤسساتها، وهو ما يجعلها شريكا غير ملائم (للولايات المتحدة) لنشر الرسالة الأيديولوجية العالمية[24].

ومع هذا ستستمر الهند فخورة بنفسها كنموذج للديموقراطية غير الغربية. ورغم أن مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان ودور القانون ترتبط عادة بالغرب، إلا إنه لدى الهند من التقاليد ومن موروث القيم ما هو أسبق في تبجيل تلك المفاهيم. وعلى نحو ما يشير الاقتصادي الشهير أمارتيا سن Amartya Sen فإن "النموذج الديموقراطي الحقيقي نجده في الهند في عهد الإمبراطور أشوكا الذي حكم البلاد خلال القرن الثالث ق.م، ونشر فيها نقوشا على ألواح حجرية تحث على السلوك المستقيم وتقر الحكم الرشيد، وتؤكد على مبدأ الحرية للجميع، دون استبعاد للنساء والعبيد، على نحو ما فعله أرسطو[25]. وبحسب أمارتيا سن فإن "الإدعاء بأن الأفكار الأساسية المؤكدة على الحرية والتسامح جاءت من رحم الحضارة الغربية على مدار الألف سنة الماضية، وبأن هذه المفاهيم تبدو غريبة بدرجة أو بأخرى عن البيئة الآسيوية، إنما هو قول مرفوض جملة وتفصيلا".

ثمة قضية أخرى ترتبط بدور الهند في توازن القوى الإقليمية. فخلال الفترة التي شهدت دفئا في العلاقات الأمريكية الهندية، جرت محاولات كثيرة لاستخدام الهند لكبح جماح الصين. لكن لا يجب أن تبنى العلاقات الأمريكة–الهندية على الانتهازية الإستراتيجية، والصحيح أن تقوم على تحقيق المصالح القومية المشتركة. وبديهي أن المصالح المشتركة تتجاوز مجرد الاتفاق على القيم الديموقراطية.

ومن غير المتوقع أن تسمح الهند بأن يجعل منها أحد رأس حربة في وجه قوة أخرى، خاصة مع سعي الهند في السنوات المقبلة للاندماج في منظومة الاقتصاد الغربي. ذلك الاندماج الذي سيمكن الهند من المفاضلة بين خيارات متعددة، من بينها على سبيل المثال الانتقال من نهج عدم الانحياز الذي أرساه جواهر لال نهرو إلى نهج معاصر يقوم على النفعية المعولمة. وأخذا في الاعتبار التوازنات

الدولية وتغير مواقع القوى، يبدو مبدأ عدم الانحياز في صيغته الأصلية غريبا عن عالمنا المعاصر، وإن كان كثير من سكان الهند ما زالوا يؤمنون بإمكانية اتباع طريق مستقل في السياسة الخارجية.

لقد حافظت الهند طويلا على مبدأ الاستقلالية السياسية، ويبدو أنها ستحتفظ بخيار إقامة علاقات شراكة متنوعة مع لاعبين عدة، سعيا منها لتحقيق مصالح متنوعة وفي ظروف متفاوتة. وهذا يعني أن الهند بدلا من أن تبقى "غير منحازة" فإن الأنسب لها أن تصبح "متعددة الانحياز". لكن دون أن يمنعها ذلك من أن تميل نوعا ما نحو واشنطن محتفظة في ذات الوقت بالعنصر الأساسي في عدم انحيازها، متبعة في ذلك نهجا يسمى الاستقلال الذاتي الاستراتيجي. وبعبارة أخرى، فمن المرجح أن تستمر الهند في رسم مسارها واتخاذ قراراتها المصيرية بنفسها. إذ من الأجدى لها أن تصبح ذات انحياز متعدد ساع إلى التعاون مع محاور متنوعة وهادف إلى تحقيق منافع متبادلةً مع اللاعبين الكبار، لأن ذلك أفضل للهند لبلوغ أهدافها ودعم مناهجها الساعية إلى التعاون الدولي في هذا العالم المتغير من حولنا.

وفي السياسية الآسيوية، فإن المصالح الهندية تتمثل في السعى إلى التنافس الاستراتيجي أمام اللاعبين الرئيسين، لكن دون الانزلاق إلى صراع أو صدام جيوسياسي. ولعل أجواء عدم الثقة المتعمقة في آسيا وتصاعد التطرف القومي إنما ينذران بخلق أوضاع ستضر حتما بمصالح كافة الأطراف. ويبدو التحدي المشترك للجميع هو التقليص من أجواء عدم الثقة المتبادلة وتعظيم فرص فتح طرق وممرات لتعاون مشترك مثمر. ولن يتحقق ذلك من خلال غض الطرف عن القضايا الشائكة التي تواجه آسيا، بل بالسعي لتسويتها بطرق عملية.

لا يمكن للهند تجاهل الانشغال بالبحث عن حل لقضية التنافس الآسيوي على الطاقة والذي بدأ يلقي بظلال وخيمة على الأوضاع الجيوسياسية. واللافت للانتباه أن التحالفات الجديدة والمفاجئة بين بعض الشركاء في آسيا تتزعمها اليوم القوى الآسيوية الصاعدة وليس الولايات المتحدة والتي كانت تهيمن على سياسات القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعلى ضوء ما سبق سيتأثر التعاون والأمن في آسيا بدرجة كبيرة بالتوازنات القائمة بين اللاعبين الكبار. وستؤدي الحاجة إلى تأمين مصادر مستقرة من الطاقة إلى دفع هؤلاء الكبار في آسيا إلى تكوين حلقة وصل بين السياسات الطاقية والسياسات الخارجية، وذلك مع إدراك هؤلاء اللاعبين لضرورة دعم استراتيجيات دبلوماسية تهدف إلى ضبط فرص استغلال الطاقة فيما وراء البحار.

ويجب ألا تؤدي المنافسة حول مصادر الطاقة إلى إشعال الخلافات بين الدول الآسيوية. ومن المؤكد أن الجهود الرامية إلى تحقيق أقصى المكاسب الربحية، والى بسط السيطرة على مصادر النفط والغاز وطرق نقلهما، ستزيد حتما من مخاطر التوترات والصراعات البينية. وفي ظل الحاجة إلى مؤسسات آسيوية إقليمية قادرة على تسوية وإدارة النزاعات، سنجد أن الحاجة ماسة لتحقيق تعاون مشترك يساعد على تلطيف أجواء الصراعات الجيوسياسية حول مصادر الطاقة. وتتمثل أهم التحديات التي تواجهها الهند والصين وغيرهما من الاقتصادات الآسيوية في كيفية تدبير احتياجاتها من الطاقة عبر سياسات أكثر فاعلية تضمن نقل واستهلاك الطاقة بشكل آمن، فضلا عن إتباع سياسات استيراد تحقق مصالح تعاونية مشتركة.

ولا مفر من تعاون مشترك من أجل ضمان أمن الممرات البحرية لتفادي وقوع صدام استراتيجي آسيوي. فعندما تتداخل مزاعم كل طرف بالسيطرة البحرية، لن يكون الحل في أن يمضي كل طرف إلى التنقيب والاستخراج دون الاتفاق مع الطرف الآخر. أما النزاعات على النطاقات القانونية لاستكشاف مصادر الطاقة في المياه المفتوحة فتحتاج لأن تسوى من خلال قانون تنظيمي متفق عليه.

وفي ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول الآسيوية، يصعب تحقيق مصالح الهند والصين واليابان وغيرها من الدول إذا ما كانت هذه الدول متورطة في ممارسات تمس بالاستقرار الأمني، قد تصل بأي منها إلى لعبة المجموع الصفري، حيث الخسارة الشاملة.

ويمكن للدول الآسيوية الثلاث الكبرى (الهند والصين واليابان) أن تعطي نموذجا لبقية الدول الآسيوية من خلال إرساء علاقات سياسية

مستقرة تركز على التعاون المتبادل المثمر. وبدون أن تبادر هذه القوى لذلك فربما لن تكون هناك فرصة لمعالجة التحديات التي تواجه القارة الآسيوية على مستوى الأمن والتنمية. لقد كان أهم ما يميز دينامية آسيا وازدهارها هو تمتعها بثلاثية الاستقرار والسلام والردع العسكري المتبادل. وتحتاج آسيا إلى الإبقاء على هذه العناصر الثلاثة وتدعيمها من أجل المساعدة في تحقيق نهضة آسيوية مكتملة النضج.

وفي الختام يمكن القول إن التحديات التي تواجه العالم اليوم فريدة في نوعها، وتشمل قضايا جديدة، وعالمية التأثير، وتتفاوت بين الارتفاع في حرارة المناخ العالمي وتفشي الإرهاب الدولي. وخلال قرون طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية، تطلعت أنظار العالم إلى أوربا كمركز للصراع على توازن القوى، بل إن الحرب الباردة لم تكن حربا بين الشرق والغرب بل كانت تنافسا بين كتلتين أوربيتين. أما الآن فان عجلة التاريخ تدور في اتجاه آخر نجد فيه أنفسنا أمام مهمة بناء توازن بين قوى العالم تكون آسيا مركزه، علينا إذن أن نحضر أنفسنا لانتقال جديد في مراكز القوى تتربص به تحديات عابرة للقوميات.

المبحث الثاني العلاقات الخليجية-الهندية: رؤية إستراتيجية

خالد نايف الهباس*

مقدمة

تعتبر العلاقات الخليجية-الهندية** من المواضيع الحيوية وذات الأهمية المتنامية في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به كل من الطرفين على الساحتين الإقليمية والدولية. فالهند تعتبر من القوى العالمية الناشئة التي ينتظر أن يكون لها تأثير في الساحة العالمية في المستقبل القريب، بينما تظل منطقة الخليج ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظرا للممرات المائية المهمة التي تحويها المنطقة من ناحية، وكونها مخزن للطاقة من ناحية أخرى. لكن العلاقات بين الطرفين ظلت مقتصرة تاريخياً على الجوانب الاقتصادية والثقافية التي أصبحت تعبر عن البعد التقليدي لهذه العلاقات، فارتكزت على التبادل التجاري والاستثمارات، حيث بلغ إجمالي الميزان التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجية والهند 29.8 مليار دولار عام 2005، وساهم وجود ما يقارب خمسة ملايين عامل هندي في دول الخليج، في تعزيز هذه العلاقات من خلال تحويلات مالية تقدر بثمانية عشرة مليارات دولار، بينما لم يحظ البعدان السياسي والإستراتيجي بالأهمية التي يستحقانها [26].

تناقش هذه الورقة أبعاد العلاقات الخليجية-الهندية، مع التركيز على الجانب السياسي والاستراتيجي لمعرفة فرص التعاون الحالية والمستقبلية، وتحديد القضايا الرئيسية التي من المتوقع أن تشكل حجر الأساس لبناء علاقات متطورة، تستجيب للأهمية المتنامية لكل طرف على الساحة الدولية. حيث يناقش المحور الأول التغيرات الدولية وإسقاطاتها على العلاقات الخليجية-الهندية، ويتم التطرق في المحور

الثاني للقضايا ذات الاهتمام المشترك في المجالين السياسي والاستراتيجي، فيما يركز المحور الأخير على استشراف مستقبل العلاقات الخليجية–الهندية، وتحديد الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها من قبل الطرفين للدفع بالعلاقات الثنائية إلى الأمام.

أولاً: الوضع السياسي الدولي وأثره على العلاقات الخليجية–الهندية

إن أي تحليل موضوعي للعلاقات الخليجية الهندية لابد أن يأخذ في الحسبان نقطتين مهمتين: الأولى تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أما النقطة الثانية فتدور حول الأهمية الواضحة والمتعاظمة لمنطقة الخليج من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية، سواءً بالنسبة للقوى العالمية الكبرى أو القوى العالمية الناشئة [27]. فبعد الحرب العالمية الثانية كان النظام الدولي ثنائي القطبية ونتج عن ذلك نظام أحلاف انقسم العالم بموجبه إلى معسكرين: شرقي وغربي. فيما ارتأت غالبية الدول النامية عدم الدخول في هذا السباق الدولي المحموم من أجل القوة، وفضلت البقاء على الحياد ولهذا الغرض تم تأسيس قمة عدم الانحياز عام 1961، لكن ذلك كان اسميا بينما كانت هذه الدول منحازة فعلياً لإحدى القوتين الكبريين: الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب هذا التقسيم الدولي أصبحت الهند والدول الخليجية على طرفي نقيض، فساندت الهند المعسكر الشرقي والدول الثورية في المنطقة العربية، بينما كانت دول الخليج تدور في الفلك الغربي. وهذه الوضعية أفرزت نوعا من القطيعة في العلاقات بين الطرفين. لكن الوضع الدولي تغير بشكل جذري بعد انتهاء الحرب الباردة، مما نتج عنه انهيار نظام الأحلاف والتقسيم الثنائي للعالم، وتغيرت موازين القوى العالمية أيضاً. فكانت النتيجة الحتمية لذلك أن مراكز القوة والنفوذ في النظام الدولي تغيرت بشكل لافت للنظر في العقدين الأخيرين، أصبحت بموجب ذلك

الولايات المتحدة القوة الأبرز والمسيطرة على الساحة الدولية، سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية والعسكرية، فصارت واشنطن مركز الجذب السياسي على مستوى العالم. لكنه من غير المتوقع أن تستمر الهيمنة الأمريكية لفترات طويلة، لأن ذلك سوف يشكل دافعا للقوى الدولية الأخرى لتنمية مواردها من القوة وحماية مصالحها إزاء السيطرة الأمريكية. فهناك قوى أخرى تحاول اللحاق بالقوة الأمريكية ولعب دور ملموس على المسرح الدولي، مثل روسيا، الصين، وبعض القوى الأوروبية، بل والهند أيضا. ومع أن الأخيرة لا تزال في عداد القوى العالمية الناشئة إلا أنها في تطور مستمر وملفت للنظر. يتمثل في نمو اقتصادي سريع وإجمال ناتج قومي تجاوز التريليون دولار، ونظام ديمقراطي مستقر، وقوة بشرية هائلة تقارب مليارين ومائتي مليون نسمة، وقدرة متنامية في مجال تقنية المعلوميات والبرمجيات، وسلاح نووي [28]، من خلال هذه المعطيات كلها، أصبحت الهند قوة عالمية ناشئة، تسير بخطى حثيثة لتصبح قوة مؤثرة على المسرح الدولي. كما أن انحسار نظام الأحلاف الذي ساد خلال الحرب الباردة ساعد القوى العالمية على التعايش مع الدول الأخرى وفق منطق المصلحة، بعيداً عن الأدلجة والحروب بالوكالة والأحلاف والضغوط الدولية.

من ناحية أخرى يعتقد منظرو العلاقات الدولية أنه كلما أصبحت دولة ما قوة اقتصادية كلما تشعبت مصالحها حول العالم، مما يجعلها تسعى لتطوير بقية مواردها من القوة، لاسيما القوة العسكرية، والدخول في تحالفات أو شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى في كافة المجالات [29]. وهذا يقودنا للحديث عن النقطة الأخرى التي يرتكز عليها هذا التحليل، وهي الأهمية الجيوستراتيجة والاقتصادية لمنطقة الخليج على مستوى العالم، حيث أنها من المناطق المهمة كشريان حيوي للتجارة الدولية، ناهيك عن أهميتها الاقتصادية كمخزن للنفط والغاز، حيث تحوي نحو 60% من احتياطيات النفط المثبتة في العالم، ونحو 40% من احتياطيات الغاز. وهذا يجعلها منطقة بالغة

الحيوية للقوى العالمية. بالتالي يصبح أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب من القضايا المهمة التي تشكل نقطة ارتكاز في العلاقات الخليجية الهندية، خاصةً أن الهند بدأت تعتمد بشكل أكبر على النفط الخليجي في ظل النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته خلال السنوات القليلة الماضية. لذلك فإن الهند تضع نصب عينيها تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية وبناء شراكة إستراتيجية مع هذه الدول لحماية مصالحها المتنامية في المنطقة، لاسيما ما يرتبط منها بمصادر الطاقة.

ثانياً: القضايا ذات الاهتمام المشترك

هناك عدد من القضايا الرئيسية التي تشكل أساساً متيناً يمكن للعلاقات الخليجية الهندية أن ترتكز عليه في جانبها السياسي والأمني، مع الأخذ بالاعتبار أن الأهمية الملحة لهذه القضايا لا تعني بالضرورة تطابق الموقفين الخليجي والهندي حيالهما، بل قد يكون لكل طرف منهما وجهة نظر قد لا تتطابق مع الأخرى في بعض الأحيان، بالتالي يظل التنسيق والتعاون بينهما أمر ضروري.

أمن الطاقة والأمن في منطقة الخليج

يمكن القول أن الإمدادات النفطية عامل مهم ترتكز عليه العلاقات المتنامية بين الدول الخليجية والهند، بل من المتوقع أن تكون هي الدافع الرئيسي نحو تعزيز هذه العلاقات في المستقبل القريب. فمنطقة الخليج توفر حالياً 26% من إمدادات النفط العالمية، ومن المتوقع أن تزيد النسبة لتصل إلى 32% في أفق عام 2025. فيما يتزايد اعتماد الهند على النفط المستورد نتيجة النمو القوي والمستمر للاقتصاد الهندي، إذ تعتبر الهند سادس أكبر مستورد للنفط في العالم في الوقت الحاضر، وتوفر منطقة الخليج نحو 70% من احتياجات الهند من النفط المستورد [30]، الغالبية العظمى منها تأتي من دول الخليج العربية. وهذا ما دفع بالحكومة الهندية للسعي نحو بناء شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة لضمان إمدادات نفطية مستقرة ودائمة،

كتوقيع اتفاقية "شراكة إستراتيجية" في مجال الطاقة مع السعودية خلال زيارة الملك عبدالله للهند في يناير 2006. لكن تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منطقة الخليج منطقة غير مستقرة وشهدت حرباً كل عشر سنوات في العقود الثلاثة الماضية، مما يجعل أمن الطاقة على صلة وثيقة بالأمن الإقليمي الخليجي، بالتالي يصبح أمن الخليج على ارتباط وثيق بالأمن العالمي، وجزء لا يتجزأ منه [31]، لاسيما بالنسبة للقوى الاقتصادية العالمية ولاستقرار الاقتصاد العالمي بشكل عام. ومنذ تكوَن النظام الإقليمي الخليجي في السبعينيات من القرن المنصرم على إثر انسحاب المستعمر البريطاني واستقلال بقية دول الخليج العربية، الذي تزامن أيضا مع تزايد أهمية البترول الاقتصادية والإستراتيجية، منذ ذلك الحين ومعادلة الأمن الإقليمي غير واضحة، أو بالأحرى غير مستقرة. حيث لم تثبت السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة جدواها في بلورة نظام أمني إقليمي مستقر؛ ففي عام 1971م حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا للإشراف على الوضع الأمني في المنطقة، لكنها آثرت في خضم فشل تجربتها العسكرية في فيتنام الاعتماد على الحلفاء الإقليميين (إيران والسعودية) لدعم الاستقرار في المنطقة. بيد أن "إستراتيجية الدعامتان" هذه أثبتت فشلها بعد اندلاع الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه وظهور حكومة إسلامية في إيران، ومن ثم اندلاع حرب الثمان سنوات بين العراق وإيران. كذلك فإن سياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون لم تساهم في خلق نظام أمني مستقر، بل أنها ساهمت في إضعاف العراق، مما سهل مهمة خلفه جورج بوش، بالتعاون مع بريطانيا، في غزو واحتلال العراق عام 2003، وإحداث خلل في توازن القوى بالمنطقة، نتيجة تدمير قوة عربية مركزية في النظام الإقليمي الخليجي. فيما نشأ عن هذه الحالة عدم استقرار وغموض في الرؤيا حول نظام الأمن الإقليمي المنشود [32]، حيث يسود التوتر الدائم وعدم الثقة بين دول الخليج العربي من ناحية،

وإيران من ناحية أخرى، فيما يحاول العراق لملمة جراحه وبناء مؤسساته السياسية وترتيب أوضاعه الأمنية الداخلية والتخلص من التدخل الأمريكي في شئونه الداخلية. وعليه يمكن القول إن التدخل الأجنبي ساهم في الوقت الحاضر في تعميق حالة عدم الاستقرار والتأزم الإقليمي، مما جعل المنطقة تعيش معضلة أمنية، عجزت في ظلها الدول الإقليمية عن خلق نظام أمن إقليمي قادر على البقاء، ويحقق لها الحماية والاستقرار دون التدخل الأجنبي المبني على مصالح ضيقة[33].

في الواقع هناك وجهتا نظر حول الأمن في منطقة الخليج: الأولى تعارض أي وجود للقوى الأجنبية، بحجة أن الأمن الإقليمي مسئولية الدول الإقليمية نفسها، وهذا الطرح يتناغم مع التوجهات الإيرانية. أما وجهة النظر الأخرى فتدعم إجراءات بناء الثقة بين الدول الإقليمية، ولا تعارض تدويل الأمن الإقليمي. لأن مظلة الأمن الجماعي الدولية تحمي هذه الدول من الهيمنة الإيرانية، وتمكنها في الوقت نفسه من تقليل اعتمادها المطلق على الحماية الأمريكية، التي بدا واضحاً من خلال غزوها للعراق أنها تسعى لمصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول الإقليمية ودعم الاستقرار بالمنطقة. وقد غدا من الواضح أن وجهة النظر هذه تلاقي استحسان الدول الخليجية، كما ورد على لسان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في حوار الأمن الخليجي الذي عقد في البحرين في ديسمبر/كانون الأول 2004، حيث أشار إلى أن أمن منطقة الخليج هو مسئولية المجتمع الدولي[34].

بناء على ذلك يمكن الاستنتاج بأن القوى الآسيوية كالصين والهند من الممكن أن تساهم في أي تعاون دولي لضمان أمن منطقة الخليج. ويمكن أن تتلخص مساهمة الهند في ذلك من خلال التدريبات العسكرية المشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاربة الإرهاب، وحماية الممرات المائية في المنطقة... الخ. كذلك فإن

مساهمة الهند واردة من خلال عدم دعمها لجهود إيران لبناء قوتها العسكرية وحثها على عدم التدخل في الشأن العراقي. حيث أن الهند وإيران وقعتا اتفاقية تعاون عسكري عام 2003 [35]، وهذا التعاون الهندي الإيراني يشكل مصدر قلق للدول الخليجية في ظل عدم وضوح النوايا الإيرانية في المنطقة وإصرارها على المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي.

من ناحية أخرى فإن تحسن العلاقات النسبي وانخفاض حدة التوتر بين الباكستان والهند، وشعور الهند بالتفوق الإستراتيجي على باكستان، خاصةً بعد حصول الدولتين على السلاح النووي عام 1998، من المؤمل أن يساهم هذا كله في تقوية العلاقات الخليجية الهندية، خاصةً في ظل العلاقات التاريخية بين بعض الدول الخليجية وباكستان، والذي يعزى لفترة الحرب الباردة وحالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي سادت العالم آنذاك. في الوقت الحاضر، لا الهند ولا الدول الخليجية تنظر لعلاقاتها البينية من خلال التأثير الباكستاني، أو من خلال النزعات القومية أو التوجهات الأيديولوجية المؤسسة على اعتبارات دينية أو عرقية لجماعات العمل السياسي لدى كل منهما بل من خلال المصالح المشتركة فقط.

الأمن البحري

يرتبط موضوع أمن الطاقة بالأمن البحري، خاصة في ظل تنامي الترابط العضوي بين المحيط الهندي والخليج العربي من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية. فنتيجة لتنامي العلاقات التجارية بين الهند ودول الخليج، ونتيجةً لكون معظم هذا التبادل التجاري يتم من خلال النقل البحري، فإن أمن الممرات المائية يشكل عاملاً مهماً في الحسابات الإستراتيجية لكل من الطرفين، وبذلك يصبح أمن المحيط الهندي وأمن منطقة الخليج مترابطين بشكل كبير. كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة الهند باتجاه تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية، التي أصبحت تعرف بـ "النظر غرباً"، لا ترمي فقط إلى تأمين موارد الطاقة

الحيوية والمصالح الأمنية الأخرى، لكنها أيضاً تأخذ في الحسبان اعتبارات إستراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لاسيما في ظل تنامي قوة الصين الاقتصادية وتوسع نفوذها في منطقة جنوب آسيا، وتحولها إلى قوة مستوردة للنفط. إذن، وبغرض معادلة نفوذ الصين فيما وراء جنوب آسيا فإن الهند تعتبر منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها، وقد عينت مؤخراً ممثلا خاصا لغرب آسيا من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية، والعمل على لعب دور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام [36].

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن يدور حول إمكانية مساهمة الهند في حماية الممرات المائية ودعم الأمن في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي، فهل الهند قادرة على تحمل جزء من مسئولية الحمل الأمني الثقيل في هذا الشأن، وهل توافق الولايات المتحدة على أن تلعب الهند، أو غيرها من القوى الآسيوية، دوراً بارزاً في قضايا الأمن الإقليمي الخليجي الذي تتسيد الولايات المتحدة مشهده منذ السبعينيات؟ وهل يشكل هذا تحدياً لدور أمريكا كشرطي للعالم؟ الحقيقة أن الهند تستطيع التعويل في هذا المجال على علاقاتها المتنامية خاصة في السنوات الأخيرة مع الولايات المتحدة، مما يسمح لها بمشاركة القوات الأمريكية في العمليات العسكرية بالمنطقة. لكن ذلك –ووفقاً لتصورنا في هذه المقالة– يتوقف على توفر ثلاثة عناصر:

1. طبيعة التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والهند.
2. تطوير الهند لقوتها العسكرية، خاصة القوات البحرية لأداء مهمات خارجية.
3. شكل التعاون العسكري بين الدول الخليجية والهند [37].

ففيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية–الهندية فهي في تطور ملحوظ ووصلت إلى مستوى من التفاهم المشترك لم تصل إليه في أي وقت مضى، وطبعا فإن ذلك يعزى وبشكل كبير لانتهاء الحرب الباردة وما

لذلك من إسقاطات على العلاقات الدولية بشكل عام، حيث تحررت كثير من القوى الدولية من توجهاتها الإيديولوجية ونظام الأحلاف السائد آنذاك والذي كان يضع الولايات المتحدة والهند على طرفي نقيض.

واشنطن الآن تدرك وتقر بتنامي مكانة الهند الدولية وأهمية التعاون بين البلدين لدعم السلم والأمن الدوليين. وقد أشارت في هذا الصدد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، كوندليزا رايس، لما يوحيبتغير الموقف الأمريكي حيال الهند وبالدور المحتمل لها في الشأن العالمي، حيث قالت: "الهند سوف تصبح قريباً أكبر دول العالم في تعدادها السكاني، وكذلك من أكبر خمس اقتصاديات في العالم. وطبعا وباعتبارها قوة ناشئة عالمياً فإن الهند دعامة للاستقرار في آسيا التي تتغير بسرعة، كما أنها شريك إستراتيجي للولايات المتحدة في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين [38].

وفي يونيو/حزيران 2006، توصلت الحكومتان الأمريكية والهندية إلى اتفاق حول صيغة للتعاون النووي بين البلدين، وتم التوقيع على "مبادرة التعاون النووي السلمي" التي يؤمل منها أن تزيل أحد نقاط الخلاف بين الدولتين بعد أن تفاقم الخلاف في هذا الشأن على إثر تجارب الهند النووية عام 1998 ورفضها المستمر التوقيع على اتفاقية الحد من الانتشار النووي. ووفقاً لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، فإن هذه الاتفاقية يبن الولايات المتحدة الأمريكية والهند سوف تؤدي إلى أن يصبح ثلثا مفاعلات الهند النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة مما يعزز الجهود الدولية الرامية لمنع الانتشار النووي. وهذا سوف يساهم في زيادة التعاون والتفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند ويدفع بالعلاقات بين البلدين إلى مستوى متقدم [39].

أما فيما يتعلق بمكانة الهند كقوة عالمية وبقدرتها على تحقيق ذلك والمساهمة في صياغة السياسة العالمية فإن القيادة الهندية مصممة على أن تصبح الهند دولة يشار لها بالبنان في المستقبل القريب. وقد

بدأت في وضع خطة إستراتيجية لتحديث قوتها العسكرية كي تصير قادرة على الانتشار الخارجي وأداء مهام عبر البحار. وقد وضع هذا التصور وتمت الموافقة عليه في فترة حكم رئيس وزراء الهند السابق، آتال بيهار فاجباي، في العام 2003. حيث تم إقرار خطة على مدى عشرين عاماً يتم خلالها تطوير القدرات العسكرية الهندية. وترتكز هذه الخطة الإستراتيجية بشكل رئيسي على بناء القوة العسكرية التقليدية، خاصةً القوات البحرية الهندية لتصبح قادرة على أداء مهام خارج نطاقها القاري [40]. وقد شاركت الغواصات الهندية مؤخراً في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، وتأمين الممرات المائية المهمة في تلك المنطقة التي تعتبر حلقة وصل حيوية بين شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط، وهذا أيضاً مؤشر على تنامي مصالح الهند في المنطقة، ورغبتها في القيام بدور يتجاوز حدودها القارية.

أخيراً، يمكن القول إن الدول الخليجية لديها الرغبة في التعاون العسكري مع الهند بما يحقق الحماية لمنطقة الخليج. فكما ذكرنا في مبحث سابق فإن دول الخليج لا تعترض على التعاون مع القوى الدولية في سبيل دعم الإستقرار الإقليمي. بل إن غالبية تلك الدول حاولت في الفترات اللاحقة لغزو أمريكا وبريطانيا للعراق أن تدخل في شراكات إستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى للتقليل من اعتمادها المطلق على المظلة الأمنية الأمريكية، كما في مبادرة إسطنبول عام 2004 التي ترمي إلى تعزيز التعاون بين حلف الناتو وبعض الدول الخليجية في مختلف المجالات الأمنية. بالتالي فإنه من المتوقع أنه وحالما يصبح لدى الهند القدرة العسكرية اللازمة فإن ذلك سوف يكون محل ترحيب خليجي لاسيما وأن الهند ليس لديها ماض استعماري ولا تزال تشارك الدول النامية كثيرا من همومها في علاقتها بالسياسة الدولية بشكل عام.

الإرهاب والجريمة

لقد أضحت قضايا الإرهاب والجريمة من التحديات الشائكة الخطيرة التي تهدد المجتمعات قاطبةً، والتي تقتضي تبني جهود مشتركة لمحاربتها والقضاء عليها. وقد عانت المجتمعات الخليجية والهند على حد سواء من بعض مظاهر العنف السياسي، وكذلك من الجرائم العابرة للحدود مثل تهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال. لذلك فإن كل طرف لديه مصلحة واضحة في توحيد الجهود والتعاون بشكل مؤسسي من خلال تبادل المعلومات الإستخباراتية عن جماعات العنف واستراتيجياتها المختلفة، وتجفيف مصادر تمويلها، وتبادل الخبراء بين الطرفين، وتطويق الإيديولوجيات المحرضة على العنف. ويمكن الاستدلال على مدى حرص الهند على مكافحة الإرهاب على سبيل المثال، وهي من الدول التي تعرضت لذلك مراراً وتكراراً، من خلال تصريح رئيس الوزراء الهندي على خلفية لقائه بالعاهل السعودي في يناير/كانون الثاني 2006 أثناء زيارة الأخير للهند، عندما قال "إن السعودية شريك مهم جداً في محاربة الإرهاب العالمي"[41]. كما نوّه نائب الرئيس الهندي حامد أنصاري خلال زيارته للكويت في أبريل/ نيسان 2009 بأهمية التعاون بين دول الخليج والهند لمحاربة الإرهاب بقوله "الإرهاب مشكلة عامة، ونحن نتعاون مع الكويت والدول الأخرى في المنطقة بشكل ثنائي وجماعي... وندعم إستراتيجية شاملة لمحاربة الإرهاب"[42] ورغم أن الإرهاب الذي تعاني منه الهند يصدر، في الغالب، عن الجماعات المعارضة التي تتلقى الدعم من الداخل الباكستاني، إلا أن وكالات التحقيق الهندية أشارت مؤخراً-إن صدقت- إلى أن بعض أعضاء الجماعات المتطرفة يتم دعمهم من قبل الجالية الهندية المقيمة في الخليج، حيث يتم أدلجتهم وتجنيدهم وتدريبهم ومن ثم إعادتهم للهند للقيام بعمليات إرهابية[43].

ورغم أن الهند ودول الخليج حريصة على توحيد جهودها في هذا الشأن إلا أن وجهتي نظر الطرفين قد لا تتطابق عند الحديث حول تعريف الإرهاب، حيث لا تعتبر دول الخليج والدول العربية الأخرى

المقاومة المسلحة، كما في فلسطين، نوعاً من أنواع العنف، وذلك على عكس الهند التي لا تميز بين ذلك، بل إنها ترفض بشكل قاطع مثل هذه الأساليب، وهي التي تعاني من نزاع حاد مع باكستان حول كشمير. خاصة أن العلاقات الهندية الإسرائيلية في تحسن مستمر منذ مطلع التسعينات، إذ أصبحت الهند المستورد الأول للسلاح من إسرائيل، بينما أصبحت إسرائيل ثاني أكبر مورد للسلاح للهند على مستوى العالم [44]. لذلك فإن دول الخليج عليها محاولة الضغط على الهند لاستغلال علاقاتها الجيدة مع إسرائيل في سبيل حمل الأخيرة على الاعتراف بالحقوق العربية وفقاً للمبادرة العربية المطروحة. أما مصدر الخلاف الآخر بين الهند ودول الخليج فيتمثل في خوف الهند من الدعم الذي تتلقاه الجالية المسلمة في الهند، حيث يوجد نحو 150 مليون مسلم هندي، يحظون بدعم مالي وتعليمي لا يستهان به من بعض الدول الخليجية والجمعيات الخيرية الإسلامية، بل إن البعض من طلاب العلم الهنود يدرسون في الجامعات الخليجية، وهذا قد يقودهم لتبني أفكار وإيديولوجيات تتعارض مع مصالح الحكومة الهندية، لاسيما في ظل تنامي المد القومي لدى الهندوس وسيطرتهم على العملية السياسية بشكل أكبر من غيرهم. وهذا قد يكون دافعاً لجماعات العمل السياسي الهندية المسلمة لتعزيز التضامن فيما بينها والعمل من منطلقات ضيقة في بعض الأحيان، وتعزيز النهج المتشدد داخلها. من جهتها فإن على الحكومة الهندية تفعيل خطها السياسي الديمقراطي كي تحقق أكبر قدر ممكن من الإندماج بين العرقيات والمذاهب المختلفة في المجتمع الهندي، والقضاء على أي إحساس بالإقصاء السياسي لدى جماعة أو أخرى، بما يقوي الروابط بين مكونات المجتمع الهندي المختلفة ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي الداخلي.

ثالثا: الآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية-الهندية

نتيجة التغيرات البنيوية التي شهدها النظام السياسي العالمي خلال العقدين الماضيين وما ترتب عن ذلك من زوال لسياسة الاستقطاب الدولي التي اقتضتها الحرب الباردة، ونتيجة تزايد طموح الهند الدولي وبروزها كقوة عالمية ناشئة فقد غدت في موقع أفضل للتأثير في مجرى السياسة الدولية في المستقبل القريب. ونتيجة، أيضا، للقرب الجغرافي ووجود مصالح متبادلة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإستراتجية بين دول الخليج والهند فإن العلاقات بين الطرفين مرشحة للتنامي، وسوف يشكل المحور الإستراتيجي (أمن الطاقة، أمن الممرات المائية، مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون العسكري والأمني بين الطرفين) وفقاً لتحليلنا هذا حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات المستقبلية بينهما، وهذا يحتَم على كل طرف أن يأخذ في الاعتبار مجموعة من الحقائق التي سوف تساهم في تعزيز التعاون بينهما في المستقبل، والتي يمكن من خلالها ترجمة هذا التقارب إلى واقع ملموس وفق خطة إستراتيجة مدروسة. بالتالي فإن على الطرفين القيام بالخطوات التالية:

- اعتراف دول الخليج بالدور المتنامي للهند على المستوى الدولي وما سيترتب على ذلك من تعاظم مصالحها في منطقة الخليج، لاسيما فيما يتعلق بموارد الطاقة وأهمية ضمان إمدادات آمنة؛ واقرارها بالهند كقوة عالمية ناشئة من الوارد أن تساهم في تعزيز الأمن بمنطقة الخليج وحماية الممرات المائية التي تربط الخليج بالمحيط الهندي، وأن الهند يمكن أن تعوَل في ذلك على تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- الخليج أصبح منطقة بالغة الحيوية للهند ويقتضي الأمن الوطني الهندي ألا تصبح منطقة الخليج مكاناً يمكن من خلاله تهديد الهند ونموها الاقتصادي. وهذا يتطلب أن تتبني الهند إستراتيجية عالمية

قادرة على التدخل عند الحاجة وراغبة فيه، مما يحتم عليها أن تطور قواتها العسكرية للقيام بعمليات خارج حدودها القارية.

- على الهند أن تحاول استغلال تنامي نفوذها الدولي وتحسن علاقاتها مع بعض الدول الإقليمية التي ليست على وفاق تام مع دول الخليج مثل إيران وإسرائيل فتقوم نيودلهي بدور الوسيط وتعمل مع هذه الأطراف للعب دور بناء يدعم الاستقرار الإقليمي.
- حسم الخلاف الهندي-الباكستاني حول كشمير بطريقة سلمية لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تعزيز العلاقات بين دول الخليج والهند، خاصةً أن لباكستان علاقات تقليدية وإستراتيجية مع بعض الدول الخليجية مثل السعودية.
- الدخول في تفاهمات إطارية في المجال الإستراتيجي (مشابهة للاتفاقية الإطار التي تم التوصل إليها في المجال الاقتصادي عام 2004 كمقدمة لخلق سوق حرة بين الطرفين) ومن ثم إيجاد بنيات ومؤسسات يمكن من خلالها تبادل الآراء وتنسيق وجهات النظر كي يتم تعزيز التعاون الإستراتيجي بين الطرفين في كافة المواضيع التي سبق التطرق إليها، مما سيساهم في حماية مصالح الطرفين ويوثق العلاقات بينهما، ويجعلها تتجاوز في إطارها ومضمونها النهج التقليدي القائم على التجارة والعمالة والروابط الثقافية.
- أخيراً، فإن دول الخليج والهند تستطيع، من خلال عضويتها في كثير من المنظمات الدولية، التنسيق فيما بينها لدعم قضايا كل طرف والعمل على حماية مصالحها بالطرق الدبلوماسية [45].

الخاتمة

في ظل عولمة السياسة والاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتضاؤل تأثير المتغيرات الإيديولوجية في العلاقات الدولية، فإن القوى العالمية الناشئة وكذلك الدول النامية تتمتع بمساحة أكبر للحركة سياسياً، مما يجعلها أكثر قدرة وحريةً في السعي لحماية ودعم مصالحها، وهذا ينطبق على الهند ودول الخليج، خاصةً في ظل تنامي

دور الهند على المسرح الدولي وبروزها السريع كقوة عالمية ناشئة. العلاقات الخليجية–الهندية الآن في تنام مطرد، وأصبحت متعددة الجوانب، ومبنية على أرضية صلبة من المصالح المتبادلة، تحتم على الطرفين رفع مستوى التعاون بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والثقافية كي تصل إلى آفاق أكثر رحابةً. ومع أن العلاقات بين الطرفين حتى وقت قريب ارتكزت على الاعتبارات الاقتصادية ووجود عمالة هندية ضخمة في الدول الخليجية، إلا أنها بدأت تأخذ منحى أكثر عمقاً ووضوحاً يشكل فيه البعدان الإستراتيجي والأمني حجر الزاوية. هذا يقودنا للقول بأن التعاون بين الطرفين لضمان أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك التعاون في المجال العسكري سوف يكون مكملاً للأبعاد الأخرى. وحيث أن البعدين السياسي والإستراتيجي متخلفان في تطورهما عن الأبعاد الأخرى، فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد اتفاقيات إطارية وآليات مؤسساتية يمكن من خلالها الرفع من مستوى التعاون بين الطرفين وتحديد الفرص والمخاطر المحتملة والعمل على حلها.

المبحث الثالث العلاقات الهندية-الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط

محمد فايز فرحات*

تشهد العلاقات الهندية- الإسرائيلية نموا متسارعا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية· غير أن المحتوى الأمني- الدفاعي يظل هو الأهم بين تلك المستويات، بالنظر إلى تداعياته الإستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط. والملاحظة المهمة بخصوص تلك العلاقات هو انتقالها وتحولها السريع من مرحلة كان العالم العربي يتعامل فيها مع الهند باعتبارها "صديقا مضمونا"، خاصة فيما يتعلق بمساندة الحقوق العربية في الصراع مع إسرائيل، إلى انطلاق العالم العربي من افتراض أن العلاقات الهندية مع كل من العرب وإسرائيل أقرب إلى المباراة الصفرية، بمعنى أن كسب الهند "لإسرائيل" يعني خسارة العرب والعكس. والواقع أن هذه المعادلة ظلت لعقود طويلة صالحة، نسبيا، وذلك نتيجة سيادة سياسات دولية وإقليمية معينة حكمت السياسة الخارجية الهندية خلال الفترة ما قبل أستقلال الهند عن الاستعمار البريطاني وحتى نهاية عقد الثمانينيات. غير أن تغير هذه السياسات أدى إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الهندية- الإسرائيلية.

ولا زال الكثير من الكتابات العربية يحاول فهم التحول في العلاقات الهندية- الإسرائيلية في سياقات تبتعد بها عن فهم العوامل الموضوعية التي قادت إلى التحول في التوجهات الهندية صوب إسرائيل، من قبيل حصرها، على سبيل المثال، في إطار التآمر "الهندوسي- اليهودي" على العالم الإسلامي، أو غيره من العناوين. ودون نفي التداعيات الإستراتيجية السلبية المتوقعة للعلاقات الهندية الإسرائيلية على المصالح العربية والإسلامية، إلا أن مثل هذه الكتابات العربية تقع في خطأين أساسيين؛ الأول هو اختزال أسباب ودوافع العلاقات الهندية

الإسرائيلية في استهداف العالم العربي والإسلامي على أساس "قومي" أو "ديني". والخطأ الثاني هو اختزال أسباب تطور هذه العلاقات في الدوافع الهندية أو الإسرائيلية فقط- رغم أهميتها- دون الالتفات للمسؤولية العربية والإسلامية عن حدوث النقلة المهمة في تلك العلاقات.

وتحاول هذه الدراسة عرض فهم موضوعي لأسباب التطور السريع في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، وأبعاد ومجالات هذه العلاقات.

مرحلة ما قبل التسعينيات

اتسمت العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال النصف الثاني من القرن الماضي بالمحدودية، سواء على المستوى السياسي والدبلوماسي، أو الاقتصادي والتجاري، أو العلاقات الثقافية. فعلى الرغم من اعتراف الهند بإسرائيل في سبتمبر/أيلول عام 1950، وسعي إسرائيل الحثيث خلال تلك الفترة إلى توسيع نطاق علاقاتها الخارجية في محاولة لتكريس الاعتراف الدولي بها كدولة، والالتفاف على التوجهات العدائية العربية تجاهها، إلا أنها لم تنجح في تطوير علاقاتها مع الهند، واقتصر التمثيل السياسي عند مستوى التمثيل القنصلي فقط.

واقع الأمر أن عوامل عديدة كانت وراء محدودية تلك العلاقات خلال المرحلة المذكورة، جاءت في جوهرها نتاجا للسياسات الدولية السائدة آنذاك، والمتمثلة أساسا في الحرب الباردة وقضايا التحرر الوطني، وعدم الانحياز. وقد كان لهذه البيئة تأثيرها في العلاقات الهندية- الإسرائيلية من زوايا عدة؛ فمن ناحية، نظر حزب المؤتمر الحاكم في الهند إلى "المشروع الصهيوني" باعتباره امتدادا للاستعمار الغربي. ومن ناحية أخرى، فقد كان لقرار إنشاء إسرائيل دلالة خاصة من وجهة النظر الهندية، فقد نشأت إسرائيل بنفس الطريقة التي نشأت بها الهند، وهي التقسيم على أساس ديني، وهو ما كانت تعارضه الهند في حالة شبه القارة الهندية، حيث كانت تطرح بديل "دولة واحدة وأمتان". كما كان للعلاقات الهندية- الأمريكية خلال تلك المرحلة، والتي اتسمت بدرجة من عدم الثقة، انعكاسها على العلاقات الهندية-

الإسرائيلية. وبالإضافة إلى العوامل الدولية، فقد لعب العامل الداخلي المتمثل في وجود أقلية مسلمة كبيرة في الهند، دورا مهما ضبط الانفتاح الهندي على إسرائيل. ورغم تراجع الأهمية النسبية لهذا العامل كمحدد في السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل في الفترة الحالية، إلا أن هذا العامل كان له تأثيره المهم في السنوات الأولى بعد تأسيس الدولة الهندية لأسباب تتعلق، من جهة، بحرص الهند على إثبات جدارة نظرية "الدولة الواحدة والأمتان"، وجدارة نظرية "الديمقراطية العلمانية" كإطار سياسي للدولة الهندية الجديدة، وتتعلق، من جهة أخرى، بقوة العلاقات الهندية- العربية خلال تلك المرحلة.

وعلاوة على ما سبق، فقد أدى وجود أقلية يهودية محدودة داخل الهند إلى ضعف تعاطف حركة التحرر الوطني الهندية، قبل الاستقلال، مع المسألة اليهودية. فرغم تفهم القيادات الوطنية الهندية للطموحات اليهودية في إقامة وطن خاص بهم، إلا أن حزب المؤتمر انتقد اعتمادهم على "الإمبريالية" البريطانية لإنجاز هذا الطموح، الأمر الذي أدى إلى نظرة الحزب لدولة إسرائيل باعتبارها مشروعا استعماريا [46]. وقد استمر هذا الموقف من الدولة اليهودية الجديدة إلى ما بعد الاستقلال. ولم تنجح المساعدات العسكرية الإسرائيلية للهند خلال عقود الستينيات، خاصة خلال المواجهات الهندية- الصينية، والحروب الهندية- الباكستانية، في تغيير التوجهات الهندية تجاه إسرائيل، كما لم تؤد معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية سنة 1979 إلى إدخال تغيرات جوهرية عليها [47].

مرحلة ما بعد التسعينيات:

الانفتاح وإعادة قراءة الإرث التاريخي

خلافا للفترة الممتدة من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات، فقد شهدت أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بداية انفتاح واضح في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، عكست تحولا بنيويا في توجهات

السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل، وتحولا في الأهمية النسبية للمحددات التي حكمت العلاقات والتوجهات الهندية تجاه إسرائيل خلال المرحلة السابقة.

لماذا الانفتاح الهندي على إسرائيل؟

كما كان الحال فيما يتعلق بالمرحلة من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، فقد ارتبط التحول في اتجاهات السياسة الخارجية الهندية تجاه إسرائيل بالتحولات المهمة التي طالت النظام الدولي والسياسات الدولية والإقليمية بدءا من أواخر الثمانينيات والتي تمثلت بالأساس في انهيار الاتحاد السوفيتي- الحليف الرئيسي للهند خلال فترة الحرب الباردة- وتراجع الأهمية النسبية لأفكار ودور حركة عدم الانحياز، وبدء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، كل ذلك دفع بالنخبة الحاكمة في الهند آنذاك، وبدافع المصلحة الوطنية الهندية، إلى إعادة التفكير في جدوى الالتزام بمجموع المحددات التي حكمت العلاقات الهندية- الإسرائيلية خلال العقود السابقة.

1. فمن ناحية، دفع انهيار الاتحاد السوفيتي بالنخبة الحاكمة في الهند إلى التخلي عن سياسة عدم الانحياز، وإعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي استتبعه بالضرورة مراجعة العلاقة مع إسرائيل كجزء من إعادة النظر في العلاقة مع الغرب. ومن ناحية أخرى، فقد أدى التغير الذي حدث في سوق النفط بدءا من أواخر الثمانينيات، خاصة تحول تلك السوق من "سوق منتجين" إلى ما عُرف بـ "سوق المستهلكين"، بما تضمنه ذلك من انحسار في نفوذ الدول العربية المصدرة للنفط، بعدما تراجع عامل النفط كمحدد في علاقات الدول المستوردة للنفط بالدول العربية وبإسرائيل، أدى إلى تحرر الهند نسبيا فيما يخص الانفتاح على العدو التقليدي للعرب آنذاك، والمتمثل في إسرائيل.
2. ثم جاءت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتي دشنها مؤتمر مدريد في أكتوبر/تشرين الأول 1991، لتمثل نقطة تحول مهمة في توجهات الهند نحو إسرائيل، فقد أدت مشاركة معظم

الدول العربية في المؤتمر وانخراطها في تلك العملية- بصرف النظر عن نتائجها الفعلية- إلى رفع الحرج "الأخلاقي" و"القيمي" عن صانع السياسة الخارجية الهندية، وعلى الكثير من الدول التي ترددت في الانفتاح على إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء تلك العملية. وقد اكتسبت عملية السلام تلك أهمية أخرى بالنسبة للهند، إذ حرصت على المشاركة فيما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف، خاصة باللجان المعنية بقضايا الأمن الإقليمي وضبط التسلح وذلك بالنظر إلى مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط (النفط، العمالة، الإسلام السياسي.. الخ). وقد حاولت الهند من جانبها رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية تدريجيا، إلا أن إسرائيل أصرت على العلاقات الدبلوماسية الكاملة، كشرط مسبق للمشاركة في هذه المفاوضات، وهو ما اضطر الهند إلى القبول بالشرط الإسرائيلي، حيث تم الإعلان عن انتقال البلدين إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 29 يناير/كانون الثاني 1992 في عهد رئيس الوزراء الهندي "نارسيمها راو" (1991- 1996). ومثلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للهند في سبتمبر/أيلول 2003 نقطة تحول فارقة في علاقات البلدين، والتي أوضحت للعالم أن الهند لم يعد لديها أي تحفظ بشأن علاقاتها مع إسرائيل، بل وانتقالها إلى مستويات ومجالات نوعية بالمقارنة ليس فقط بمرحلة الحرب الباردة، ولكن بالمقارنة بعقد التسعينيات أيضا.

3. ولم يكن لهذه التحولات الموضوعية أن تؤتي أكلها بهذه السرعة لولا تضافر عدة عوامل داخلية مهمة، كان على رأسها انتهاج الهند، بدءا من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، سياسة التحول إلى القطاع الخاص والإصلاح الاقتصادي، وهو ما أعطى لإسرائيل أهمية خاصة بالنسبة للهند من زاوية محددة؛ فتوفير شروط مشجعة لبرنامج وخطط الإصلاح الاقتصادي كان يتطلب علاقات جيدة مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، أي بالضرورة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو الحال في الكثير من

الحالات، فقد مثلت إسرائيل مدخلا مهما لتطوير العلاقة مع الولايات المتحدة.

4. وبالإضافة إلى العوامل المتعلقة بتحولات النظام الدولي والداخل الهندي، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل المهمة المرتبطة بالسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا، والسياسة الباكستانية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ونشير فيما يلي إلى بعض تلك العوامل.

أ. فعلى المستوى العربي شهدت السياسات العربية، خاصة الخليجية، تراجعا ملحوظا في الاهتمام بمشكلة كشمير كمحدد للسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا [48]، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحرر الهند نسبيا من المحدد العربي في توجهاتها نحو إسرائيل. وقد جاء تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير كمحدد للسياسات العربية تجاه الهند وباكستان نتيجة عوامل عدة، أبرزها تطور القدرات النووية لطرفي الصراع، فقد أدى دخول العامل النووي كمتغير مهم في هذا الصراع إلى مزيد من برجماتية الدول الخليجية والعربية وتخليها عن الإنحياز النسبي لجانب باكستان، بل ودعوتها طرفي الصراع إلى التفاوض المباشر باعتباره المخرج الرئيسي الملائم لتسوية هذا الصراع. كما شهدت أهمية هذه القضية مزيدا من التراجع كمحدد للسياسة العربية تجاه طرفي الصراع تحت تأثير عاملين آخرين. الأول هو ما فرضته أحداث سبتمبر/أيلول 2001 من تداخل بين الحرب ضد الإرهاب وقضية كشمير بسبب وجود العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في كشمير، وتطور بيئة دولية لم تعد تقبل الخطاب المؤيد لتلك التنظيمات صريحا كان ضمنيا. أما العامل الثاني فيتمثل في عملية التطبيع الجارية بين طرفي الصراع، والتي انطلقت في عام 2004، والتي لازالت قائمة حتى الآن وتحظى بالالتزام السياسي من جانب الطرفين رغم التوترات التي تحدث من وقت لآخر. أضف إلى كل ذلك، التحول المهم الذي طال الخطاب الباكستاني بخصوص هذا الصراع،

خاصة بعد إعلان الرئيس الباكستاني السابق برفيز مشرف في أكتوبر/تشرين الأول 2004 استعداده التنازل عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى تسوية مشكلة كشمير من خلال تطبيق استفتاء حر في الإقليم، والحديث في المقابل عن بدائل عملية لتسوية هذا الصراع [49]، وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في عام 2006 [50].

ب. ومن المتوقع أن يتزايد تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير كمحدد للعلاقات العربية الهندية، وأن يتزايد تراجع الأهمية النسبية للمحدد العربي في السياسة الهندية تجاه إسرائيل في ضوء تزايد احتمالات تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية. فقد أدى التطور المتسارع في الشراكة الهندية- الإسرائيلية، فضلا عن العوامل الدولية والإقليمية ذاتها التي لعبت دورا مهما في انفتاح الهند على إسرائيل، إلى تزايد احتمالات إقدام باكستان على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ونقل هذه العلاقات من المستوى الفعلي إلى المستوى العلني. ويستند هذا التحليل إلى عدد من المؤشرات، يأتي في مقدمتها الطابع البرجماتي للسياسة الخارجية الباكستانية الذي تميزت به طوال العقود السابقة وتمييزها بين غياب العلاقات الرسمية من ناحية، ووجود اتصالات فعلية مباشرة بين البلدين من ناحية أخرى، فغياب العلاقات الرسمية لم يحل دون وجود اتصالات مباشرة بين مسؤولين سياسيين وأمنيين من الطرفين. كما لم يحل ذلك الغياب والتزام باكستان بقرارات المكتب الإسلامي للمقاطعة الذي تأسس في يناير/كانون الثاني 1981 وانضمامها في سبتمبر/أيلول 1994 إلي إعلان المقاطعة البريدية لإسرائيل، دون قيام بعض أشكال التجارة المباشرة أو غير المباشرة بين الجانبين. كما جرت بعض المعاملات التجارية بين مؤسسات القطاع العام من الطرفين (صفقة شراء قطع غيار الطائرات بين الخطوط الدولية الباكستانية وشركة "صناعة

الطائرات الإسرائيلية في عام 1995)، بالإضافة إلى بعض المعاملات التجارية غير المباشرة عبر أطراف ثالثة.

وينطبق الوضع ذاته على المستوى الداخلي، إذ يشهد المجتمع الباكستاني نمو اتجاه يدعو إلى تطبيع العلاقات الباكستانية-الإسرائيلية. ويتركز هذا الاتجاه بشكل خاص داخل القطاع الخاص ورجال الأعمال. ويستند هؤلاء إلى عدد من المبررات، أهمها وجود علاقات اقتصادية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وانطلاق عملية التسوية السلمية. ويعتبر هؤلاء أن نجاح الهند في تطوير شراكتها الإستراتيجية مع إسرائيل يعد أحد مظاهر فشل السياسة الباكستانية بالنظر إلى المكاسب التكنولوجية والعسكرية والسياسية التي تحققها الهند من تلك الشراكة. كما يؤكد هؤلاء على أن تأخير تطبيع تلك العلاقات وقتا أطول من شأنه أن يخرج باكستان من سياق التفاعلات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وأن يوفر بيئة مساعدة لتطور التحالف الهندي- الإسرائيلي علي حساب المصالح الباكستانية، وأن تطوير العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية من شأنه أن يحول دون تطور هذا التحالف بشكل يستهدف تلك المصالح [51]. فضلا عن ذلك، فإن الاتجاه إلي إعادة بناء منطقة الشرق الأوسط والحديث عن خريطة جديدة في المنطقة، والحديث عن شرق أوسط جديد تكون باكستان جزءا منه، أمر قد يغري باكستان بالاندماج في تلك العملية، حيث يصبح الاعتراف بإسرائيل في هذه الحالة أحد مقومات وشروط الدخول في تلك العملية، وربما يكون ذلك تحت ضغط أمريكي.

5. ورغم أهمية الدوافع الهندية، والعوامل العربية والباكستانية وراء الانفتاح الهندي على إسرائيل، فإنه لا يمكن إغفال الدوافع الإسرائيلية أيضا في هذا الإطار. ويمكن الإشارة هنا إلى دافعين رئيسيين وراء السعي الإسرائيلي الحثيث لتشجيع الانفتاح الهندي على إسرائيل، الأول يتعلق بالدافع السياسي المتمثل في السعي الإسرائيلي الحثيث لتوسيع علاقاتها الخارجية بشكل عام، خاصة مع

القوى الإقليمية ذات العلاقات التاريخية مع الدول العربية، والتي انتهجت سياسات خارجية مؤيدة للقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث تكتسب الهند هنا موقعا خاصا بالنظر إلى علاقاتها التاريخية المهمة مع العالم العربي، والتي انتهجت سياسة خارجية استندت إلى مبادئ تتعلق بمواجهة الاستعمار ودعم الحقوق الفلسطينية، والتعامل مع إسرائيل باعتبارها "مشروعا استعماريا غربيا"، ومن ثم فقد مثلت الهند نقطة ارتكاز مهمة في تصفية إرث هذه المرحلة. ولعل ما يؤكد أهمية الهند بالنسبة لإسرائيل في هذا المجال، أن السياسة الإسرائيلية تجاه الهند لم تأخذ بعين الإعتبارالمبادرات والتوجهات الهندية تجاه إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء الانفتاح السياسي الهندي على إسرائيل في أوائل التسعينيات. إذ رغم التوجهات الهندية المتحفظة ضد الانفتاح على إسرائيل، فقد حرصت هذه الأخيرة على إبقاء الباب مواربا أمام علاقات مستقبلية مع الهند تتجاوز اعتبارات وقيود تلك المرحلة. ولعل ما يرجح هذا التحليل هو الحرص الإسرائيلي على تقديم الدعم السياسي للهند في صراعاتها الإقليمية، خاصة خلال الحرب الهندية- الصينية في عام 1962، والحرب الهندية- الباكستانية في عام 1965. وتمثل كشمير خلال مرحلة التحفظ الهندي على علاقات منفتحة مع إسرائيل النموذج الأبرز لذلك الحرص الإسرائيلي [52].

ويتعلق الدافع الثاني بأهمية الهند كسوق لصادرات السلاح الإسرائيلي، ليس فقط من الناحية الكمية بل اكتسبت السوق الهندية أهمية نوعية أيضا بالنسبة لإسرائيل. فقد ارتبطت تجربة تصدير السلاح الإسرائيلية بأسواق اتسمت بسيطرة النظم السياسية الديكتاتورية التسلطية، مثل نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، ونظام سوموزا Somoza في نيكاراجوا، ونظام بينوشييه Pinochet في شيلي، ونظام ماركوس Marcos في الفلبين، ونظام Duvalier في هايتي، ونظام موبوتو Mobutu في زئير، وغيرها من الأنظمة

التسلطية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية[53]، الأمر الذي انعكس سلبا على صورة الصناعات العسكرية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة. ومن ثم، فقد مثل فتح السوق الهندية أمام صادرات السلاح الإسرائيلية مدخلا مهما لتغيير هذه الصورة السلبية حول الصناعة العسكرية الإسرائيلية بشكل عام، وحول وجهات صادراتها العسكرية بشكل خاص، وذلك بالنظر إلى اعتبار الهند واحدة من الديمقراطيات الكبيرة والمهمة داخل الدول النامية. ولعل ما يؤكد أهمية الدافع العسكري بشكل عام، أن كل زيارات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للهند، كان يسبقها أو يتبعها اتفاقات أو صفقات مبيعات أسلحة إسرائيلية للهند[54].

إعادة قراءة الإرث التاريخي

على العكس من مرحلة ما قبل التسعينيات، والتي تميزت بالتركيز على عناصر الخلاف والتناقض بين البلدين، فقد ارتبطت مرحلة الانفتاح السياسي بإعادة قراءة تلك العناصر على نحو يبرز التشابه القوي بين البلدين. فمن ناحية، تحدثت النخب السياسية عن أن كلا البلدين يواجه بيئة إقليمية عدائية ضده، ففي الوقت الذي تواجه الهند عدوها التقليدي باكستان، بجانب عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في جنوبي آسيا بشكل عام، فإن إسرائيل تواجه نظما عربية عدة في الشرق الأوسط وتنظيمات إسلامية متشددة (حماس وحزب الله بالأساس) لازالت ترفض التطبيع، وأن كلا منهما يمثل طرفا في صراع إقليمي اجتماعي طويل، ذي طبيعة دينية.

ثم جاءت أحداث سبتمبر/أيلول 2001 لتعمق من هذا الإدراك لدى النخب السياسية في البلدين، وتضفي عليه بعدا جديدا، حيث تم التأكيد، في هذا السياق، على أن هناك تهديدا مشتركا بين البلدين ممثلا في "الإرهاب الإسلامي" في إقليم واحد، وهو إقليم "الشرق الأوسط الكبير". ولم يقتصر الأمر على وحدة نمط التهديد الذي يواجهه البلدان، بل امتد الأمر للحديث عن تداخل مصادر التهديد

هذه، فقد نظرت الهند – كغيرها من الدول الغربية– إلى "الفكر الوهابي" السعودي على أنه أحد روافد "الإرهاب الإسلامي"، الذي يمثل بذلك أحد مصادر تهديد الأمن القومي الهندي. كما نظرت إسرائيل إلى الترسانة النووية الباكستانية باعتبارها أحد مصادر تهديد الأمن القومي الإسرائيلي في حالة سيطرة الإسلاميين المتشددين في باكستان على المنشآت النووية هناك، أو في حالة تصدير التكنولوجيات النووية الباكستانية إلى دول ذات علاقات عدائية مع إسرائيل في الشرق الأوسط (إيران أو سوريا)[55]. كما شمل هذا التداخل أيضا المساحة الكبيرة التي تحتلها قضيتا فلسطين وكشمير في خطاب الحركات والتنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، إذ ترتبط دعوات هذه التنظيمات إلى الجهاد وحمل السلاح بالدعوة إلى تحرير هذه الأراضي باعتبارها أراضي إسلامية محتلة[56].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الترويج لعناصر تشابه أخرى من قبيل أن كلا البلدين يعد نموذجا للدولة الديمقراطية العلمانية في محيط إقليمي من الدول التسلطية. غير أن التركيز على عناصر التشابه تلك، لا يلغي إدراك كلا البلدين لوجود عناصر اختلاف مهمة بينهما، خاصة فيما يتعلق برؤية كل منهما للنظام الدولي الأمثل لمصالحهما الوطنية، ففي الوقت الذي ترى فيه الهند أن نظاما دوليا متعدد الأقطاب يوفر لها هامش حرية أكبر هو الأفضل لمصالحها الوطنية رغم علاقاتها الإستراتيجية القوية مع الولايات المتحدة، ترى إسرائيل أن استمرار نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة هو الأفضل لمصالحها الوطنية. إلا أن هذا الخلاف لا يؤثر كثيرا على علاقاتهما السياسية والأمنية، ويظل القاسم المشترك فيما بينهما هو أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لهما على المستوى المنظور.

قضايا التعاون المشترك

الملاحظة المهمة فيما يتعلق بمجالات التعاون الأساسية بين الهند وإسرائيل هي مركزية القضايا الأمنية والدفاعية:

1- مكافحة الإرهاب

يشكل التعاون لمكافحة الإرهاب أحد المجالات السياسية والأمنية الأبرز في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، ورغم أن التعاون في هذا المجال قد شهد دفعة قوية وزخما جديدا بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001، إلا أنه يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، خاصة بعد تشكيل اللجنة المشتركة لمحاربة الإرهاب في عام 2001. ويستند التعاون بين البلدين في هذا المجال إلى تطور إدراك هندي- إسرائيلي بأن ما يوصف "بالإرهاب الإسلامي" يمثل تهديدا مشتركا للبلدين، وأنهما يتحركان في بيئة إقليمية "عدائية" ضدهما، تتضمن، كما سبق القول، الكثير من العناصر والخصائص المشتركة. وقد أدى تطور -أو تطوير- هذا الإدراك المشترك إلى دفع الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع هذه البيئة العدائية، والاستفادة بشكل خاص من الخبرة الإسرائيلية في إدارة الصراعات المنخفضة الحدة مع التنظيمات الإسلامية المتشددة، وهو نمط الصراع ذاته الذي تواجهه الهند في كشمير، والذي واجهته لفترة طويلة في علاقاتها مع باكستان، قبل أن تشهد علاقات البلدين انفراجة واضحة منذ عام 2004. تبع ذلك الاستفادة الهندية من القدرات العسكرية الدفاعية لإسرائيل في هذا المجال، خاصة أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة مراقبة الحدود، والأسلحة الصغيرة، وسياسة زرع العملاء داخل مناطق "العدو".

2- التعاون في مجال الدفاع

يمثل التعاون في موضوع الدفاع المجال الأبرز في العلاقات الهندية الإسرائيلية، ويشمل هذا التعاون مجالات عدة، أبرزها تجارة السلاح، حيث تعد الهند في هذا الإطار أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي. وقد جاء ذلك نتيجة عاملين، الأول هو انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عنه من تراجع في تنافسية السلاح الروسي، من ناحية، وتقادم الترسانة العسكرية الهندية السوفيتية المنشأ. وقد لعبت إسرائيل دورا مهما في هذا المجال من خلال نجاحها في تقديم نفسها ليس فقط كمصدر للأسلحة الحديثة وكمدخل مهم للاطلاع على التكنولوجيات

العسكرية الغربية والأمريكية بشكل خاص، ولكن أيضا كمتخصص في تحديث السلاح الروسي. كما حازت إسرائيل ميزة إضافية أخرى بالنسبة للهند، مقارنة بمصادر السلاح الأخرى الأوروبية والأمريكية، وهي تحررها النسبي من التقيد باعتبارات الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة جنوبي آسيا، خاصة التوازن الهندي-الباكستاني. كما لعبت إسرائيل دورا مهما في إقناع الولايات المتحدة بالموافقة على حصول الهند على أسلحة إسرائيلية تتضمن تكنولوجيات عسكرية أمريكية كثيرا ما تحفظت الولايات المتحدة على حصول الهند عليها، ومن أمثلة ذلك نجاحها في إقناع إدارة كلينتون في منتصف عام 2000 بالموافقة على تزويد الهند بأنظمة الإنذار والسيطرة المحمولة جوا "أواكس" Airborne Warning and Controlling System (AWACS)، إذ كانت الولايات المتحدة تتخوف، في ذلك الوقت، أن يؤثر مثل هذا التسليح على التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا[57]. وقد قام البلدان بالفعل في عام 2004، بجانب روسيا، بتوقيع اتفاق بقيمة 1.1 بليون دولار مع شركة "التا" الإسرائيلية يقضي بتجهيز الأخيرة ثلاث طائرات من طراز IL-76 (الروسية الصنع) بنظام "أواكس"، حيث تم تسليم الطائرة الأولى في مايو/أيار 2009[58].

وهكذا أصبحت الهند أكبر سوق لصادرات الأسلحة الإسرائيلية في العالم، إذ بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند في عام 2006 مليار ونصف المليار دولار، وهي قيمة المبيعات نفسها في السنوات الثلاث التي سبقتها. ويعني ذلك أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت 4.2 مليار دولار عام 2006. وشملت المبيعات نماذج مطورة من طائرة "ميغ21"، ودبابات "ت-72" الروسية الأصل، ونظام "باراك" المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام "فالكون" للإنذار المبكر. كما يحاول خبراء الأسلحة الإسرائيليون أيضا بيع نظام

صواريخ "آرو-2" البالستية للهند، وهو ما سيتطلب الحصول على موافقة الولايات المتحدة بالنظر إلى وجود تقنيات أمريكية- إسرائيلية مشتركة في هذا النظام الصاروخي. وسبق أن تم بيع نظام رادار "باين" Green Pine للهند، وهو واحد من المكونات الأساسية لنظام صواريخ "آرو-2"[59]. وقد وصل التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجالي الاستخبارات والدفاع مدى واسعا خلال السنوات الأخيرة، عبر عنه إطلاق إسرائيل قمر التجسس "بولاريس" في 21 يناير/كانون الثاني 2008 على صاروخ هندي من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية الهندية في المحيط الهندي. ويعد هذا القمر الأكثر تطورا من بين أقمار إسرائيل التجسسية، فهو أول قمر إسرائيلي مزود برادار ذي قدرة فائقة على التقاط الصور في جميع الظروف الجوية. وسيغطي القمر مواقع في إيران، بما يخدم خطط الجيش الإسرائيلي. وتشير بعض المصادر الهندية إلى أن قمرين صناعيين آخرين سيطلقان عن طريق مؤسسة بحوث الفضاء الهندية خلال السنوات القليلة القادمة[60].

3- مشروع "المحور الهندي- الإسرائيلي- الأمريكي"

إضافة إلى التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجالي الدفاع ومكافحة الإرهاب، سعت الهند إلى توسيع نطاق تحالفها مع إسرائيل ليشمل الولايات المتحدة من خلال طرح مشروع تأسيس محور ثلاثي بين الدول الثلاث. وفي هذا الإطار، طرح مستشار الأمن القومي الهندي في حكومة آتال بيهاري فاجبايي، براجيش ميشرا Brajesh Mishra، أثناء حضوره العشاء السنوي الثامن والتسعين "للجنة اليهودية الأمريكية" (American Jewish Committee (AJC بالولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من مايو/أيار 2003، مشروعا لإنشاء محور ثلاثي يضم الدول الثلاث[61]. وقد حدد ميشرا الهدف الرئيسي للمحور في محاربة الإرهاب الدولي، مؤكدا أن هذا المحور بما يضمه من ثلاث "ديمقراطيات" كبيرة، هو الأكثر فعالية وقدرة على

مواجهة الإرهاب (الإسلامي) المتصاعد. وقد ركز ميشرا بشكل خاص على أن المحور المقترح يضمن تجاوز العقبات الخاصة بالحاجة إلى الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، وتجاوز الفرضيات الخاصة بضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وذلك استنادا إلى الأرضية المشتركة بين الدول الثلاث، خاصة وأنها دول ديمقراطية تتبنى قيما تقوم على التسامح والليبرالية والتعددية- على حد تعبيره. غير أنه رغم سعي إسرائيل والهند إلى إقناع الإدارة الأمريكية بفكرة هذا المحور إلا أنهما لم تجدا القبول المتوقع من جانب الأخيرة، دون أن يعني ذلك موت هذا المشروع.

أ- لماذا المحور الهندي- الأمريكي- الإسرائيلي؟

في الواقع، يمكن تفسير طرح الهند لهذا المشروع ثم تشجيعه من جانب إسرائيل، في ضوء العوامل التالية.

1. المحور كجزء من سياسة التحالفات والمحاور الهندية: لا يمكن فهم طرح الهند لمشروع هذا المحور بمعزل عن أحد التوجهات الجديدة التي ميزت السياسة الخارجية الهندية منذ انتهاء الحرب الباردة والذي يتمثل في العمل على بناء شبكة من التحالفات والمحاور الإستراتيجية الثلاثية والثنائية. وبمعنى آخر، فإن مشروع المحور "الهندي- الأمريكي- الإسرائيلي" ليس سوى واحدا من مشروعات التحالفات والمحاور الثلاثية والثنائية التي سعت الهند إلى تطويرها منذ نهاية الحرب الباردة. ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، المحور "الهندي- الروسي- الإيراني"، والمحور "الهندي- الروسي- الصيني"، والمحور "الهندي- الإسرائيلي- التركي"، بالإضافة إلى المحور "الهندي- الإسرائيلي" والمحور "الهندي- الإيراني". وقد جاءت معظم تلك المشروعات نتاجا لدوافع عديدة، كان أبرزها سياسة الحصار السياسي الهندي لباكستان، واستغلال القدرات العسكرية لهؤلاء الحلفاء لتطوير وتحديث القدرات العسكرية الهندية، وتحويل الهند إلى قوة إقليمية رئيسية.

2. المحور كنتاج طبيعي لحلفاء "طبيعيين": تذهب بعض التحليلات إلى تفسير تطور مشروع هذا المحور باعتباره امتدادا منطقيا "لحلفاء طبيعيين" [62]، وكإفراز طبيعي لعدد من التحولات السابقة على طرح فكرة هذا المشروع. أول تلك التحولات هو التطور المتسارع في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، والتي سرعان ما أخذت أبعادا إستراتيجية خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ عام 1999. ثاني تلك التحولات يتمثل في تطور التعاون الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة والذي تطور بشكل متسارع خلال إدارة كلينتون الثانية، ثم إدارة بوش الابن. فعلى الرغم من أن أحداث سبتمبر/أيلول قد فتحت آفاقا مهمة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن التعاون الأمريكي- الهندي في هذا المجال كان سابقا على أحداث سبتمبر/أيلول من خلال تأسيس "لجنة عمل مكافحة الإرهاب". وجاءت أحداث سبتمبر/أيلول لتؤكد أهمية هذا التعاون، وتطوير أجندة أمنية واقتصادية مشتركة، شملت ضمان الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي، وضمان استمرار تدفق مصادر النفط والطاقة من الخليج، بالإضافة إلى المصلحة الهندية- الأمريكية المشتركة في ضمان إعادة صياغة هيكل الارتباطات الداخلية للنظام السياسي الباكستاني مع الجماعات الإسلامية الباكستانية المتشددة، ودفع النظام الباكستاني إلى تنفيذ تعهداته بهذا الشأن. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى طرح مشروع المحور "الهندي- الأمريكي- الإسرائيلي" باعتباره خطا منطقيا للربط بين التحالفات الثنائية "الهندي- الإسرائيلي"، والهندي- الأمريكي"، و"الإسرائيلي- الأمريكي".

ثالث تلك التحولات هو تصاعد الدور السياسي للأمريكيين من ذوي الأصول الهندية داخل الولايات المتحدة، إذ ارتفع حجم هذه الشريحة من حوالي 815.5 ألف، وفقا لتعداد السكان الأمريكي سنة 1990 إلى نحو 1.7 مليون وفقا لتعداد سنة 2000، إلى حوالي

2.6 مليون نسمة وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي في سنة 2007. وتولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا لهذه الشريحة، بالإضافة إلى الجالية الهندية هناك، حيث تسعى إلى تأهيل الدور السياسي لهذه الشريحة داخل الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الوطنية[63]، لتشكيل "لوبي هندي"، من خلال الاستفادة في هذا المجال من قدرات اللوبي اليهودي، ومن خلال تنمية أواصر التعاون بين الأمريكيين الهنود واللوبي اليهودي، وهو التعاون الذي شهد نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

3. وآخرا، لا يمكن فهم طرح هذا المحور بمعزل عن السياق الزمني الذي طرح فيه، وعن الأهداف والمصالح الهندية والإسرائيلية. وقد جاء في مقدمة الأهداف الهندية عزل باكستان سياسيا، بل ومحاولة إدراجها على قائمة أهداف الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وانتزاع موافقة الولايات المتحدة على توجيه ضربة وقائية ضد باكستان، وهو ما اتضح من خلال ربط ميشرا مشروع المحور بهدف محدد وهو محاربة الإرهاب، والتأكيد على الطابع الديمقراطي للدول الثلاث (مقابل الطابع غير الديمقراطي للنظام الباكستاني). فقد حاولت الهند استغلال البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث سبتمبر/أيلول لإدراج باكستان على قائمة أولويات تلك الحرب ومحاولة إعادة إنتاج النموذج الأمريكي في التعامل مع أحداث سبتمبر/أيلول بعناصره الأساسية من تجميد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتطبيق مفهوم موسع لحق الدفاع الشرعي عن النفس، والتوجه الأحادي الانفرادي في الرد علي التهديدات والاعتداءات الأمنية، وممارسة الحق في التدخل لإزالة نظم سياسية قائمة بدعوى إيوائها لتنظيمات إرهابية، والأهم من ذلك تبني المفهوم الأمريكي المرن للضربة الوقائية الذي طورته التجربة الأمريكية، والذي ركز على التنظيمات الإرهابية وما أطلق عليه "الدول المارقة" ذات النظم غير الديمقراطية، والتي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب. وقد رأت الهند في باكستان نموذجا مثاليا لتطبيق مفهوم

الضربة الوقائية، فقد ذهب وزير الشؤون الخارجية الهندية ياشوانت سن Yashwant Sinh في الأسبوع الأول من أبريل/نيسان 2003 إلى "أن الهند تتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة وقائية ضد باكستان"، كما أكد أنه "إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الوقائية، فإن باكستان تمثل الحالة الأجدر بالعمل الوقائي" [64].

ولم يكن من اليسير تطبيق الهند للمفهوم الأمريكي للضربة الوقائية أو للدفاع الشرعي عن النفس ضد باكستان بدون موافقة الولايات المتحدة، وهو ما حاولت الحصول عليه من خلال طرح مشروع هذا المحور، كإطار يضمن تمرير تلك الضربة. وعلى الرغم من عدم نجاح الهند وإسرائيل في تمرير هذا المشروع لدى الولايات المتحدة واعطائه شهادة ميلاد رسمية صريحة ومعلنة، إلا أن السياسات الأمريكية الفعلية تدعم هذا المحور، من خلال الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية الأمريكية- الهندية والتي شهدت طفرات مهمة خلال العام الأخير تمثلت في التوقيع على اتفاق التعاون النووي السلمي بين البلدين، بالإضافة إلى استمرار الالتزامات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل، ومباركتها للمحور "الهندي- الإسرائيلي".

ب- مستقبل مشروع "المحور" الهندي- الإسرائيلي- الأمريكي:

على الرغم من أن مشروع هذا المحور لم يلق الاستجابة المتوقعة من الولايات المتحدة ربما لإلحاحه على فكرة استهداف الحرب ضد الإرهاب للعالم الإسلامي بشكل حصري، ولتجسيده نوعا من التآمر "الهندوسي- المسيحي- اليهودي" ضد الإسلام والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى فشل الهند في تطبيق إستراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان بسبب العديد من التعقيدات الأمر الذي أفقد مشروع هذا المحور بعض مبرراته من جانب الهند، إلا أن الفتور الأمريكي إزاء المشروع لا يعني موته بشكل نهائي. ويعزى ذلك إلى الدعم القوي

الذي يلقاه المشروع من جانب النخبة غير الرسمية في الدول الثلاث، خاصة من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، واللوبيين اليهودي والهندي داخل الولايات المتحدة.

فمن ناحية، تلقى فكرة هذا المحور دعما قويا من جانب بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية في الدول الثلاث، خاصة داخل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، "معهد السياسات الدولية لمواجهة الإرهاب" The International Policy Institute for Counter Terrorism و"مدرسة هارولد هارتوج للحكومة والسياسة" Harold Hartog School of Government and Policy بجامعة تل أبيب، و"المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" Jewish Institute for National Security Affairs بالولايات المتحدة. وقد بدأت هذه المؤسسات الثلاث في عام 2003 تنظيم سلسلة من المؤتمرات لمناقشة قضايا التعاون الاستراتيجي بين الدول الثلاث بمبادرة من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، حيث عقد المؤتمر الأول منها في نيودلهي في فبراير/شباط 2003، وعقد المؤتمر الثاني في (16-17) فبراير/شباط 2004 في إسرائيل، وعقد المؤتمر الثالث بالولايات المتحدة خلال عام 2005.

وقد أسفر المؤتمران الأول والثاني عن اتفاق الوفود المشاركة على صياغة خطة عمل تركز على تشجيع التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الدول الثلاث خاصة المؤسسات الأكاديمية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتشجيع التعاون بين الهيئات العسكرية والأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول الثلاث، وتشجيع التعاون بين تلك المؤسسات في مجال إنتاج وتطوير التقنيات الفنية والتكنولوجية في هذا المجال، بالإضافة إلى وضع إطار للتعاون المشترك في مجال دراسة ومتابعة عمليات دخول وتسرب العناصر "الوهابية" و"الخومينية" إلى المؤسسات العلمية ذات الصلة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من الطابع الأكاديمي لتلك المؤتمرات وورشات العمل، إلا أنها تلعب دورا

مهما في تكريس فكرة هذا المحور بالنظر إلى عاملين رئيسين: الأول هو الدور الذي تلعبه هذه المؤتمرات وورشات العمل في خلق قناعة لدى الأوساط العلمية والأكاديمية بأهمية إنشاء هذا "المحور" وتوسيع قاعدة المؤسسات الأكاديمية المؤيدة له. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به تلك المؤسسات في وضع تصورات تفصيلية لقضايا وأبعاد هذا المحور. أما العامل الثاني فيتمثل في الطابع شبه السياسي لتلك المؤتمرات. فعلى الرغم من أنها قد تعقد بمبادرات خاصة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، إلا أن هذا لا ينفي أبعادها السياسية لاعتبارين رئيسين: الأول هو العلاقة القوية بين تلك المؤسسات ومراكز صنع القرار، خاصة أن بعض تلك المؤسسات يرأسها مسؤولون سياسيون سابقون، مثل شابتاي شافيت Shabtai Shavit الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي والذي رأس "معهد السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب"، ود. اسحاق بن إسرائيل Itzhak Ben Israel الرئيس السابق لهيئة "قوات الدفاع الإسرائيلية لبحوث وتطوير الأسلحة" Israel Defense Forces Authority for Weapons Research and Development الذي أدار برنامج الدراسات الأمنية بمدرسة هارولد هارتوج. أما الاعتبار الثاني فيتمثل في المشاركة المكثفة للمسؤولين السياسيين، القائمين والسابقين، بالدول الثلاث في أعمال تلك المؤتمرات. وتنطلق تلك المؤسسات ليس فقط من افتراض وجود قيم ومصالح مشتركة بين الدول الثلاث، ولكن من وجود تهديدات مشتركة للدول الثلاث تفرض التعاون الاستراتيجي فيما بينها. ويُطرح في هذا الإطار، عدد من القضايا الرئيسية كموضوعات للتعاون والحوار الثلاثي، أهمها الإرهاب، وتحديث القدرات العسكرية البحرية، وأمن المحيط الهندي، وباكستان وإيران كدولتين راعيتين للإرهاب، بالإضافة إلى التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء.

ومن ناحية أخرى، تلعب جماعتا الضغط اليهودية والهندية داخل الولايات المتحدة دورا متناميا في هذا الإطار. فعلى الرغم من حداثة "اللوبي الهندي" داخل الولايات المتحدة، نسبيا، إلا أنه يعد واحدا من جماعات الضغط المرشحة للنمو بقوة داخل الولايات المتحدة خلال

السنوات القادمة بالنظر إلى الوضع المتميز الذي تتمتع به الجالية الهندية والأمريكيون الهنود داخل الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمادي، واتجاه الهند إلى تفعيل وتنشيط هذه الجالية لخدمة مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية لدى الولايات المتحدة. وقد نجح "اللوبي الهندي" خلال السنوات الأخيرة في خلق حالة من التقارب والتعاون الشديد مع اللوبي اليهودي، وكان أهم مظاهر هذا التعاون تأسيس مبادرة الصداقة "الهندية- اليهودية- الأمريكية" بين "اللجنة الأمريكية اليهودية" American Jewish Committee (AJC) و"لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" (الإيباك) American Israeli Public Affairs Committee (AIPAC))، و"لجنة العمل السياسية الأمريكية الهندية" US-Indian Political Action Committee (USINPAC)[65] وهي إحدى جماعات الضغط الخاصة بالهنود الأمريكيين التي تم تأسيسها في عام 2002 ويتوقع أن تلعب دورا مؤثرا في الدفاع عن المصالح الهندية داخل الولايات المتحدة في المرحلة القادمة. وقد أطلق أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي على تلك المبادرة "الزواج العظيم".

انتهى

---

* أحمد سرور، كاتب وباحث هندي. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.
* لمزيد من التفاصيل، انظر، المسلمون في الهند.. عقبة مانعة أم قوة دافعة، عاطف معتمد عبد الحميد، المبحث الثاني من المحور الأول في ذات الملف.
* لمزيد من التفاصيل، انظر، العلاقات الهندية-الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط، محمد فايز فرحات، في المبحث الثالث من المحور الرابع في ذات الملف.
* عاطف معتمد عبد الحميد، أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

* ينشر مركز الجزيرة للدراسات هذه الدراسة بترتيب خاص مع مجلس برلمان الناتو NATO Parliamentary Assembly

** بيتراس أوستريفيشيوس، باحث ليتواني وأكاديمي وسفير سابق وله العديد من المؤلفات في اقتصاديات القوى الصاعدة. أما جون بوزمان فهو سياسي وباحث أميركي وله أيضا عدة كتب وبحوث في اقتصاديات القوى الصاعدة وبالأخص الصين والهند والبرازيل. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

* وصل معدل نمو الاقتصاد الهندي عام 2008 إلى 7.8% وبسبب الركود الذي صاحب الأزمة المالية العالمية في 2009 هبط المعدل إلى 6.7%. (المحرر)

* وصل معدل الصادرات الهندية في 2008 – 2009 إلى ما نسبته 28% من إجمالي الناتج المحلي. (المحرر)

* لمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه التنمية الهندية انظر "ثغرات في قصة التنمية بالهند، محمد ضياء الحق، في الملف نفسه عبر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/68EE0D5?A-DA7C-4478-A709-B42616A9939D.htm (المحرر)

* لمزيد من التفاصيل حول أوضاع المسلمين في الهند ودورهم في التنمية، انظر لمسلمون في الهند... عقبة مانعة أم قوة دافعة، عاطف معتمد عبد الحميد، في الملف نفسه عبر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B8C7BA0?C-E5D5-4BF8-B4EC-A3F201DE8F31.htm

Afghanistan News.Net, “India committed to aiding Afghan reconstruction”, 13 March 2008.

“An economic introduction to India”, House of Commons Library research Paper 07/40, 2 May 2007.

“China’s nuclear exports and assistance to Pakistan, ”James Martin Center for Non-Proliferation Studies,” http://cns.miis.edu/research/india/china/npakpos.htm

Ashton Carter, "Seeing the Big Picture," Foreign Affairs July/August 2006 Vol. 85, Issue 4.
"Crude measures," The Economist, 29 May 2008.
Deo Bardhan and Cynthia Kroll, The New Wave of Outsourcing, University of California, Berkeley: Fischer Center for Real Estate and Urban Economics.
Eric Bellman and Jackie Range, "India's acquisition strategy: buy and learn", Wall Street Journal, 25 March 2008.
"Doha Round of Trade Negotiations: India's Current Negotiating Strategy," http://www.cuts-international.org/pdf/India_CPP.pdf
"Don't blame it on the scriptures," The Economist, 30 November 2006.
Rafiq Dosani and Martin Kenney, "The next wave of globalization: Exploring the Relocation of Service Provision to India," Working Paper 156, Berkeley Roundtable on the International Economy, 13 September 2004.
Mark A. Dutz and Carl Dahlman, "The Indian context and enabling environment," The World Bank, http://siteresources.worldbank.org/SOUTHASIAEXT/Resources/223546-1181699473021/3876782-1191373775504/indiainnovationchapter1.pdf
"EIU lowers India GDP growth to 7.5%", Times of India, 25 August 2008.
Sumit Ganguly, "Will Kashmir stop India's Rise?" Foreign Affairs July/August 2006 Vol. 85, Issue 4.

Government of India, “India: Addressing energy security and climate change”, October 2007.
Das Gurcharan, “The India Model,” Foreign Affairs July/August 2006 Vol. 85, Issue 4.
“India at 60,” South Asia Monitor, CSIS, Number 108, 5 July 2007.
“India in Afghanistan: a presence under pressure”, Open Democracy, 11 June 2008.
“India, Malaysia cut subsidies, increase gas prices, The Wall Street Journal Digital Network, 4 June, 2008.
“India on fire,” The Economist, 1 February 2007.
“India outsmarts China,” Foreign Policy, January/February 2006.
“India Overheats,” The Economist, 1 February 2007.
Shada Islam, “EU and India: Progress, ambitions, realities,” European Policy Centre, Policy Brief, November 2007.
“India’s N-deal with US”, DAWN editorial 27 July 2008.
Rose Kerves, “India and the Doha Round of WTO Negotiations”, http://www.truthabouttrade.org/content/view/11020/51/
Joe Leahy and Amy Yee, “Backlash as India increases fuel prices”, Financial Times, 5 June 2008.
Graham Lee, “India and China compete for Burma’s Resources,” World Politics Review, August 2006,

http://www.worldpoliticsreview.com/article.aspx?id=129

"Macroeconomic and Monetary Developments: Third Quarter Review 2007-08," Reserve Bank of India, Mumbai, 29 January 2008.

Edward Markey and Ellen Tauscher, "Don't loosen Nuclear Rules for India, "The New York Times, 20 August 2008.

"More ITBP troops for missions in Afghanistan." The Economic Times, 15 July 2008.

Sachin Nagdive and Hitendra Patel, "The practical insight to gas pricing in India", Hydrocarbon Asia, September/October 2007.

NATO PA Secretariat Report, ESC Visit to Tokyo and Osaka, Mission Report, 11-15 June 2007, http://www.nato-pa.int/Default.asp?SHORTCUT=1259

NATO PA Secretariat Report, 126 ESCTER 08, Visit to London, Mission Report 23-25 April 2008, http://www.nato-pa.int/Default.asp?SHORTCUT=1560

Udit Misra, "India doesn't want post-dated cheques on Services and Rules," Live Mint—The Wall Street Journal, February 7, 2008. http://www.livemint.com/2008/02/06232954/India-doesn8217t-want-post.html

Pramit Mitra, "India at the Crossroads: Battling the HIV/AIDS Pandemic," The Washington Quarterly, Autumn 2004-05.

C. Raja Mohan, "An Impossible Ally?" Foreign Affairs July/August 2006 Vol. 85, Issue 4.
C. Raja Mohan, "Balancing Interests and Values: India's Struggle with Democracy Promotion," The Washington Quarterly, Summer 2007.
C. Raja Mohan, "What if Pakistan Fails? India Isn't Worried…Yet," The Washington Quarterly, Winter 2004-05.
NATO PA Secretariat Report, ESC Visit to Tokyo and Osaka, 11-15 June 2007, http://www.nato-pa.int/Default.asp?SH ORTCUT=1259
"Natural gas prices up 12 percent for power, fertiliser units", Times of India, 28 May 2005.
OECD Briefing to the NATO PA Economics and Security Committee, February 2008.
Harry Patil, "A 30% rise in cooking gas, 25% rise in gasoline ready to send shock waves through the Indian middle class economy", India Daily, May 26 2008.
The People's Commission on Environment and Development India, http://www.pcedindia.com/peoplescomm/coastal-ecosystem_1a.htm
George Perkovich, "Is India a Major Power?" The Washington Quarterly, Winter 2003-04.
The Pew Global Attitudes Project, 27 June 2007 http://pewglobal.org/reports/pdf/256.pdf
V.R. Raghavan, "The Double-Edged Effect in South Asia," The Washington Quarterly, Autumn 2004.

Suda Ramachandran, “India promotes good will naval exercises”, Asia Times, 14 August 2007.
Jackie Range, “India focuses on taming inflation,” The Wall Street Journal, 30 January 2008.
Subroto Roy “The Dreamteam: A Critique,” The Statesman, 6-8 January 2006. http://independentindian.com/2006/01/08/the-dream-team-a-critique/
Arundhati Roy, The Algebra of Infinite Justice, Flamingo, 2002.
Amartya Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford University Press, 1983.
Amartya Sen, The Argumentative Indian: writings on Indian history, culture and identity, Penguin,2006.
Thakur Raghu Nath Singh, “Degradation of Himalayan forests”, The People’s Commission on Environment and Development India, http://www.pcedindia.com/peoplescomm/himalayanecology_3a.htm#a1
Joseph E. Stiglitz, Globalization and its Discontents, W. W. Norton & Company, 2002.
Sundeep Tucker and Joe Leahy, “Sino-India trade wave captures banks’ attention”, Financial Times, 4 August 2008.
“The World Economy: Surprise,” The Economist, 14 September 2006.
Ashutosh Varshney, “India’s Democratic Challenge,” Foreign Affairs, March/April 2007, Vol. 86 Issue 2.

2007/2008 UN Human Development Index Ratings, http://hdr.undp.org/en/statistics/

"US Congressman attack India's relations with Iran," The Hindu, 6 May 2007, http://www.hindu.com/2007/05/06/stories/2007050604280800.htm

"What was the Green Revolution," http://www.indiaonestop.com/Greenrevolution.htm

WTO, "India etc versus US: 'shrimp-turtle'", http://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis08_e.htm,

Amy Yee, "Engaging India: mystifying malfunctions", Financial Times, 9 January 2008.

Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, The Commanding Heights: The Battle between Government and the Marketplace that is remaking the Modern World, Simon & Schuster, 1998.

Under Economic Reforms: An Indian Case Study", UNU/IAS Working Paper No. 106, October 2003.

* زوشما راماتشاندران، كاتبة وباحثة هندية. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

* محمد ضياء الحق، كاتب وباحث هندي. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

[1] يقصد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بتعبير"الصورة النمطية" أو "الحقيقة النمطية Convenient Truth" تلك المعلومات المغلوطة التي تتفنن وسائل الإعلام في الترويج لها حتى تترسخ في أذهان الناس وتصبح صورا غير نقدية مسلمًا بفحواها. (للتفاصيل راجع نعوم تشومسكي (2007) النظام العالمي القديم والجديد. ترجمة عاطف معتمد. القاهرة. دار نهضة مصر. ص 5).

[2] في عام 1998 وصلت إلى حكم الهند جبهة سياسية عرفت باسم التحالف الوطني الديموقراطي، وكان حزب الشعب الهندوسي ذو التوجه القومي المتطرف هو القوة

الدافعة في هذا التحالف، وانتزع الحكم من حزب المؤتمر، واستمر في السلطة حتى عام 2004.

[3] صوت الناخبون في الهند في عام 2004 لإخراج "التحالف الوطني الديموقراطي" مما أتاح الفرصة لفوز "الجبهة التقدمية المتحدة" بزعامة حزب المؤتمر الوطني الذي قاده مانموهان سينغ وصار رئيسا للوزراء في ذلك التاريخ. وفي أحدث انتخابات برلمانية أجريت في أبريل – مايو 2009 صوت الناخبون من جديد لبقاء "الجبهة التقدمية المتحدة" في الحكم.

[4] راجع عرضا لهذا الكتاب على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98E3AA95-A631-46C5-A836-5BC4C734F5E5.htm.

* براهما تشيللاني، أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمعهد البحوث السياسية، نيودلهي. ترجم النص من الإنجليزية إلى العربية عاطف معتمد عبد الحميد.

[5] Gunnar Myrdal, Asian Drama: An Inquiry Into the Poverty of Nations (New York: Pantheon, 1968).

[6] Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East (New York: PublicAffairs, 2008).

[7] Stanley A. Weiss, “India, the Incredible and the Vulnerable,” International Herald Tribune, April 23, 2008.

[8] 2008 World Policy Conference at: http://www.worldpolicyconference.com/

[9] Atlantic Council, Needed: A Comprehensive U.S. Policy Toward Pakistan, Report of Task Force co-chaired by former Senator Chuck Hagel of Nebraska and Senator John Kerry of Massachusetts (Washington, DC: The Atlantic Council, February 2009).

[10] في عام 1893 تم ترسيم خط دوراند الحدودي بين الهند وأفغانستان الخاضعتين آنذاك للسيطرة البريطانية، وبقي هذا الخط لفترة طويلة محط مقت ورفض من أفغانستان باعتباره فرضًا استعماريًا قسريًا.

[11] في ظهوره لأول مرة أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في 27 يناير 2009، كوزير للدفاع في حكومة باراك أوباما، سعى روبرت جيتس إلى تقليص الأهداف في أفغانستان قائلا "لو وضعنا أنفسنا هدفا لخلق نوع ما من مذبح الأبطال في آسيا الوسطى فسنكون خاسرين لا محالة. ذلك لأنه ليس لدى أحد في العالم متسع من الوقت، أو قدر من الصبر أو المال، كي ينذر نفسه لهذا الهدف".

[12] على نحو ما يشير تقرير صحيفة نيويورك تايمز فإن "الاستراتيجية التي تتبعها إدارة أوباما والقائمة على بناء شراكة مع باكستان لدحر التمرد إنما تنادي بإعادة صياغة جذرية لمؤسسات تلك الدولة، بل وإعادة صياغة المزاج القومي الباكستاني، وهو طموح يبدو أنه لا السياسيين الباكستانيين ولا الشعب الباكستاني على استعداد لقبوله.. فتدعيم المؤسسات المدنية الباكستانية الضعيفة، وعصرنة الأحزاب السياسية الضاربة بجذورها في ولاءات إقطاعية، وإعادة صياغة جيش يرتكز اليوم على عدوه القديم، ورهين ارث من الصراعات البالية، إنما هي في الحقيقة تحديات ضخمة تستغرق تلبيتها بضعة عقود." أنظر للتفصيل:

Jane Perlez, "Time is Short as U.S. Presses Pakistan", New York Times, April 6, 2009.

[13] Leslie H. Gelb, "How to Leave Afghanistan," New York Times, March 12, 2009.

[14] حدد الرئيس باراك أوباما هدفه في أفغانستان في "استراتيجية خروج". وعلى نحو ما ذهب المحلل دان تواينج فإن هذا النهج "يطرب مسامع طالبان والقاعدة، ويمكّن في قلوبهم الإيمان بالصمود أمام القوات الدولية في أفغانستان. وقد نجح الترويج الدعائي لطالبان والقاعدة في نشر هذا الموقف في كل مكان، وهو ما كان ضروريا لدعم أنشطتهم في أفغانستان والأراضي الوعرة في منطقة القبائل الباكستانية. وفي ظل الإعلان عن استراتيجية خروج، لماذا تخاطر إذن الأغلبية المعتدلة من الأفغان والباكستانيين بحياتهم لمساندة القوات العسكرية المحلية ما دام ظاهرا للعيان أن طالبان والقاعدة ستنتصران على القوات الأفغانية وعلى الحكومتين المدنيتين الضعيفتين في كابل وإسلام آباد".

أنظر في ذلك:

Dan Twining, "Questions that Obama's Af-Pak strategy doesn't answer," Foreign Policy, March 30, 2009. Available at: http://shadow.foreignpolicy.com/blog/3313

[15] White House, White Paper of the Interagency Policy Group's Report on U.S. Policy Toward Afghanistan and Pakistan, released March 26, 2009.

[16] Dennis C. Blair, Director of National Intelligence, Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence, submitted to the Senate Select Committee on Intelligence, February 12, 2009.

[17] على نحو ما ذهب أحد المحللين فإن "ثمة قناعة متزايدة بأن القيادة المنهكة لهذا التنظيم الهلامي، وإن لم تسقط بعد رغم ما تعانيه من مطاردة وتعقب دائمين، بوسعها شن هجوم فعال ومميت في عقر دار الولايات المتحدة وتدبير عمليات بارزة الأثر ضد قوات النيتو في أفغانستان فضلا عن تهديد مستقبل باكستان. أما القول بأن القاعدة تعمل بتلك الفعالية التدميرية من خلال الانطلاق من مواقع جبلية نائية ومنعزلة، أو حتى القول بأنها تفتقر لشبكة معقولة من الاتصالات خشية رصدها والإيقاع بها، فكلها أطروحات تنافي المنطق السليم". أنظر في ذلك:

Kanwal Sibal, "Obama is Frittering Away India's Goodwill", Mail Today, April 7, 2009.

[18] بدأت القاعدة كشبكة مفككة لوجستيًا في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين تضم المجاهدين الذين تصدوا لمحاربة القوات السوفيتية في أفغانستان، ثم تشتت أعضاؤها عقب الانسحاب السوفيتي عام 1989. وعلى نحو ما تشير دائرة المعارف البريطانية فإن القاعدة "ضمت أعضاء نشطين ومتعاطفين من عشرات الدول (كان أغلبهم من المقاتلين السابقين في أفغانستان) واتخذت في النهاية من أفغانستان مقرا لها (حوالي عام 1996) وذلك تحت رعاية من حركة طالبان". أنظر في ذلك:

Encyclopedia Britannica, "Al Qaeda: Islamic Militant Organization." Available at: http://www.britannica.com/EBchecked/topic/734613/al-Qaeda

[19] Emily Wax, "Food Costs Push Bangladesh to Brink of Unrest," Washington Post, May 24,

2008.
[20] Brahma Chellaney, Asian Juggernaut: The Rise of China, India and Japan (New Delhi: HarperCollins, 2007), p. 117.
[21] Stanley A. Weiss, “Myanmar: Whom Do Sanctions Hurt?” International Herald Tribune, February 20, 2009.
[22] توصلت الصين إلى إتفاق مع باكستان تقوم بموجبه بتوسعة طريق كاراكورام السريع وتجدده ليصبح طريقا مفتوحا في كافة الأجواء المناخية.
[23] National Intelligence Council, Global Trends 2025.
[24] Henry A. Kissinger, “Anatomy of a Partnership,” Tribune Media Services, March 10, 2006.
[25] Amartya Sen, “East and West: The Reach of Reason,” The New York Review of Books, July 20, 2000.

* خالد نايف الهباس، أستاذ بقسم العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز بجده، السعودية.

** بعض مما ورد في هذه الورقة جزء من دراسة موسعة للباحث عن "العلاقات السعودية–الهندية"، باللغة الانجليزية تمت إجازتها وسوف تنشر في إصدارة كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، المجلد (25)، العدد الأول، 2011م.

[26] الهنود العاملون في الخارج.. ذراع جديد للنمو الاقتصادي، زوشما راماتشاندران، ملف الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات 2009.
[27] K. Al-Habbas, "Saudi-Indian Relations: past difficulties, present opportunities, future prospects", Journal of King Abdulaziz University, Economic and Administration, 25(1), 2011.

CIA, World Factbook, Washington, [28]
Brassey's, 2007.
K. Waltz, "The Emerging Structure of [29]
International Politics", International Security,
18(2), 1993, 44-79.
T. Parsi, "Gulf States Rethink US-Led [30]
Security Alliance", Inter Press Service News
Agency, 2008, http://ipsnews.net.
M. Kraige, Forging A New Security Order for [31]
the Persian Gulf, Middle East Policy, XIII(1),
2004, 84-101.
M. Kraige, opc., p. 85. [32]
[33] خالد الهباس."الأمن في منطقة الخليج (1971–2007): رؤية إستراتيجية"، شئون
اجتماعية، العدد K101 55–108.
N. Janardhan, "Gulf Security and India", [34]
Gulf (Asia), Issue No. 1, January 2007,
www.grc.a.e.
S. Blank, "India and the Gulf After Saddam", [35]
Strategic Insight, III(4), 2004, 1-6.
[36] كونستانتينو كزافييه،" إستراتيجية الهند الجديدة في منطقة الخليج"، 26–7–2009،
www.majalla.com
K. Al-Habbas, opc., p. 4. [37]
C. Rice, "U.S., India Signs Civil Nuclear [38]
Cooperation Initiative", Foreign Policy Bulletin,
17(1), 2007, 266-273.
C. Rice, opc., P. 271. [39]
Opc., p. 28 N. Janardhan. [40]
India Review, "India-Saudi Arabia Ties are [41]
transformed, four pacts signed", February

2006, p. 2.

[42] Breaking News 24/7, www.taragana.com.

[43] كونستانتينو كزافييه، مرجع سابق، ص 3.

[44] A. Sager, "Strategic Roadmap for Robust Saudi-India Ties", Gulf Research Center, www.grc.a.e.

[45] K. Al-Habbas, opc., p. 19 -20

* محمد فايز فرحات، باحث متخصص في الشؤون الآسيوية.

[46]) انظر مقتطفات من أحاديث للمهاتما غاندي في عام 1921، وجواهر لال نهرو في عام 1974 حول تلك المسألة في:

P. R. Kumaraswamy, "Israel- India Relations: Seeking Balance and Realism", Israeli Affairs, Autumn-Winter 2004, Vol. 10, Issue 1-2, p. 255-256.

[47] Efraim Inbar, "The Indian- Israeli Entente", Orbis, Winter 2004, pp. 89-90.

[48] حول موقف دول الخليج العربية من مشكلة كشمير انظر: أ. ك. باشا، "الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق" (باللغة الإنجليزية)، ورقة مقدمة إلي ندوة "شبه القارة الهندية والخليج العربي"، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21–22 أكتوبر/تشرين الأول 2002.

[49] Asia News, "Musharraf urges Kashmir rethink", 26 October 2004. http://www.asianews.it/index.php?art=1764&l=en

[50] B.B.C., "Musharraf pushes Kashmir proposal", 5 December 2006 http://news.bbc.co.uk/2/hi/6208660.stm

[51] P. R. Kumaraswamy, Beyond the Veil: Israel -Pakistan Relations, Tel Aviv University, Jafee Center for Strategic Studies, Memorandum no. 55, March 2000), p. 20.

[52] Harsh V. Pant, "Indian- Israeli Partnership: Convergence and Constraints", Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 8, no. 4, December 2005.

[53] Raja Swamy, "The Case against Collaboration between India and Israel", Monthly Review, 30/08/2006. http://www.mrzine.monthlyreview.org/swamy300806.html

[54] انظر رصدا بزيارات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين للهند خلال الفترة (1996-2006) وما سبقها أو تلاها من زيارات لمسؤولين عسكريين وصفقات عسكرية بين الجانبين في المقال التالي:

Raja Swamy, "The Case against Collaboration between India and Israel", op., cit.

[55] للتعرف على وجهة نظر إسرائيلية في هذا المجال، انظر:

Efraim Inbar, "The Indian- Israeli Entente", Orbis, Winter 2004, pp. 92-93.

[56] Harsh V. Pant, "Indian-Israeli Partnership: Convergence and Constraints", op. cit.

[57] Brookings Institute, "Israel & India: New Allies", Middle East Bulletin, 21 March 2008. http://www.brookings.edu/opinions/2008/0321_india_riedel.aspx?sc_lang=en

[58] Indian Air Force inducts its first AWACS"," The times of India, 28 May 2009. http://timesofindia.indiatimes.com/Indian-Air-Force-inducts-its-first-AWACS/articleshow/4587972.cms

[59] Brookings Institute, "Israel & India: New Allies", op., cit.

[60] Ibid.

[61] انظر نص المحاضرة على الموقع الإليكتروني لسفارة الهند في الولايات المتحدة الأمريكية:

Address by Brajesh Mishra, National Security Advisor of India at the American Jewish Committee Annual Dinner, Washington, DC, May 08, 2003.

http://www.indianembassy.org/indusrel/2003/nsa_ajc_may_8_03.htm

[62] لمزيد من التفصيلات حول تلك الفكرة، انظر:

Dr. Richard L. Benkin, "An India-Israel-United States Alliance: The Last Great Hope for Humanity", a lecture delivered at the "Arvind Ghosh Memorial Lecture", Chicago, November 1, 2008.

http://www.interfaithstrength.com/Arvind%20Ghosh%20Memorial%20Lecture.pdf

[63] تولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا للارتقاء بدور الجاليات الهندية الموجودة في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، سواء الأمريكيين من أصل هندي أو الهنود المقيمين في الولايات المتحدة. انظر لمزيد من التفصيلات التقرير التالي لوزارة الخارجية الهندية:

The Indian Dispora, Ministry of External Affairs, Foreign Secretary's Office, 18 august 2000

http://www.indiandiaspora.nic.in/contents.htm

http://www.indiandiaspora.nic.in/diasporapdf/part1-ord.pdf

http://en.wikipedia.org/wiki/Indian_American#Numbers

[64] The Hindu, 10 April 2003.

[65] لمزيد من التفصيلات حول هذه اللجنة أنظر موقعها الإليكتروني على الرابط التالي:

http://www.usinpac.com